الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:...../2026

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ل م د

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

عنوان المذكرة:

دور الإستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي دليل تجريبي من الاقتصاديات العربية خلال الفترة (1990-2024)

من إعداد الطالبة:

- بوزرياطة ريان

تحت إشراف:

د. بلهوشات محمد الأمين

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د. شتوح نور الدين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. بلهوشات محمد الأمين	أستاذ محاضر -ب-	مشرفا ومقررا
د. رحال مراد	أستاذ محاضر -أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

بنعمة من الله وتوفيقه، أتوجه إليه سبحانه وتعالى بالشكر والحمد على ما أمدّني به من قوة وعزم لإنجاز هذا العمل المتواضع، راجيا أن يكون خالصا لوجهه الكريم، ونافعا للعلم وأهله.

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى والدي الكريمين على دعمهما المتواصل وتشجيعهما الدائم، وشكرا إلى أخي العزيز الذي كان سندا لي في مسيرتي الدراسية، وإلى عائلتي الكريمة التي لم تبخل علي بالدعم والمساندة. كما أشكر أصدقائي وزملائي الذين رافقوني خلال هذه الرحلة الدراسية.

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الذين كان لهم الفضل في تكويني العلمي، بما قدموه من علم وتنوير وإرشاد طوال مساري الجامعي. أخص بالشكر الأستاذ محمد الامين بلهوشات، المشرف على المذكرة، لما قدمه من توجيهات قيمة ونصائح علمية كان لها أثر كبير في إنجاز هذا العمل، وكافة الأساتذة الذين رافقوني خلال مشواري الدراسي، وكذلك الأساتذة الذين سيشاركون في مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشيخ العربي تبسي، على توفيرها بيئة أكاديمية مناسبة للدراسة والبحث.

وفي الختام، أسألكم الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلبة العلم والباحثين، والله ولي التوفيق.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وبه تُختتم الرحلات وتتحقق الأمنيات. اليوم ها أنا أقف أمام بداية جديدة وحلم جديد. لم تكن رحلة سهلة، لكنها صنعت منا أشخاصاً أكثر طموحاً نحو غد أفضل.

أتقدم بالشكر لكل من كان لي سنداً في هذه المسيرة، وعلى رأسهم أمي الغالية (سعدي صليحة) مصدر الحنان والقوة، التي كانت الدعم الأول وسندي في كل خطوة. وأبي العزيز (بوزرياطة ابراهيم) رمز العطاء والثبات، الذي لم يبخل علي يوما بالدعم والتشجيع. وإلى أخي الغالي (بوزرياطة مهدي) الذي آمن بقدراتي وشجعني دائماً.

كما لا أنسى عائلتي الكريمة، خالاتي وأبنائهم، الذين قدموا لي دعما مستمرا، وأصدقائي الذين شاركوني لحظات التعب والفرح خلال هذه الرحلة.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى أساتذتي الكرام الذين كان لهم دور كبير في التوجيه والدعم، وأخص بالذكر الأستاذ بلهوشات محمد الامين له مني كل التقدير والاحترام والأستاذة نورة العزيزة، وكافة الأساتذة الذين رافقوني خلال مساري الدراسي.

وفي الختام، الحمد لله حمداً كثيراً طيبا مباركا فيه على إتمام هذا العمل، وأسأل الله تعالى أن يكون بداية موفقة لمستقبل أفضل أرجوه بثقة وأمل.

Université Larbi Tébessi - Tébessa

Detectia

CERTIFICAT D'ANALYSE

NOM DU DOCUMENT
مذكرة الطالبة بوزرياطة ريان.pdf

SOUMIS PAR
BELHOUCHET Mohamed Lamine Enseignant

TYPE D'ANALYSE
Usage universitaire

DATE DE SOUMISSION
2026-05-22

FACULTÉ / DÉPARTEMENT
Enseignants

ÉTUDIANT CONCERNÉ
بوزرياطة ريان

3.7 %

TAUX GLOBAL DE SIMILARITÉ

- Similarité Forte (**3.7%**)
- Texte Exclu (**4.8%**)
- Texte Original (**91.5**)

SOURCES IDENTIFIÉES	178
Internet	1
Base Detectia	1
Dépôt Institutionnel	0
Sources Exclues	**176**

* Non inclus dans le taux de texte exclu

CITATIONS & RÉFÉRENCES	12.01%
Juridique (Lois)	3.9%
Religieux (Textes sacrés)	0%
Autres	8.2%

⚠ NOTE D'EXCLUSION

Le propriétaire du document a exclu des sources et/ou des passages spécifiques. Le taux de similarité affiché ci-dessus ne prend PAS en compte ces éléments.
Veuillez consulter le rapport complet pour plus de détails.

AVIS LÉGAL

Ce document est un rapport technique généré automatiquement par la plateforme Detectia. Il ne constitue pas à lui seul une preuve de plagiat. L'interprétation des résultats incombe aux instances académiques compétentes, conformément à l'arrêté N° 1082 du 27 Décembre 2020 fixant les règles relatives à la prévention et la lutte contre le plagiat

Signature Numérique

REF: kmi4jv-319054

Cachet et Signature

دور الإستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي دليل تجريبي من الاقتصاديات العربية خلال الفتره (1990-2024)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024، من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والكشف عن اتجاهها في الأجلين القصير والطويل. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على نموذج مقدر الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة مع التأخيرات المرتبطة (CS-ARDL)، باعتباره من النماذج المناسبة لتحليل بيانات البانل الديناميكية في ظل وجود الارتباط المقطعي وعدم التجانس بين الدول، كما تم استخدام اختبار السببية للكشف عن إتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي إحصائيا لكل من العمالة واجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي على الأداء الاقتصادي في الدول العربية، مما يعكس أهمية عنصر العمل ورأس المال المادي في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو. كما بينت النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي إحصائيا لرأس المال البشري على الأداء الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وهو ما يمكن تفسيره بضعف كفاءة استغلال الموارد البشرية وعدم ملائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى التفاوت في مستويات التنمية البشرية بين الدول محل الدراسة. كما كشفت النتائج عن وجود اختلاف في حجم وتأثير المتغيرات بين الأجلين القصير والطويل، بما يعكس الطبيعة الديناميكية للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

أما فيما يتعلق باختبار السببية، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العمالة والأداء الاقتصادي، حيث تساهم العمالة في تفسير التغيرات الحاصلة في الأداء الاقتصادي، كما يؤثر الاخير بدوره على مستويات العمالة. كما بينت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من رأس المال المادي نحو الأداء الاقتصادي، بما يعني أن الاستثمار المادي يساهم في تحفيز الأداء الاقتصادي - في المقابل- كشفت نتائج الاختبار عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، مما يدل على وجود علاقة بينهما في الدول العربية.

تؤكد هذه النتائج أهمية تبني سياسات اقتصادية وتنموية تركز على تحسين كفاءة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير منظومات التعليم والتكوين وربطها باحتياجات سوق العمل، وتعزيز كفاءة توظيف الموارد البشرية، إلى جانب دعم الاستثمار المادي ورفع مستويات التشغيل، بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز كفاءة اقتصاديات الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، الأداء الاقتصادي، بيانات البانل الديناميكية، اختبار السببية، الدول العربية.

تصنيف jel : J24, O47, C23, C32, O53,

The role of human capital investment in enhancing economic performance: an empirical evidence from Arab economies over the period (1990–2024).

Abstract:

This study aimed to analyze and measure the impact of human capital investment on economic performance in Arab countries over the period 1990–2024, by examining the nature of the relationship between the study variables and identifying its direction in both the short and long run. To achieve the objectives of the study, the Cross-Sectionally Augmented Autoregressive Distributed Lag (CS-ARDL) model was employed, as it is an appropriate method for analyzing dynamic panel data in the presence of cross-sectional dependence and heterogeneity across countries. In addition, causality tests were used to identify the direction of the relationship between the independent variable and the dependent variables.

The results revealed a positive and statistically significant impact of both labor and gross fixed capital formation on economic performance in Arab countries, highlighting the importance of labor and physical capital in supporting economic activity and enhancing growth. Conversely, the findings showed a negative and statistically significant effect of human capital on economic performance during the study period, which can be explained by the inefficient utilization of human resources, the mismatch between education outputs and labor market needs, and disparities in human development levels across the studied countries. The results also indicated variations in the magnitude and impact of variables between the short and long run, reflecting the dynamic nature of the relationship among the study variables.

Regarding causality analysis, the results indicated a bidirectional causal relationship between labor and economic performance, where labor contributes to explaining changes in economic performance, while economic performance also affects labor levels. Moreover, a unidirectional causality was found running from physical capital to economic performance, implying that investment in physical capital stimulates economic performance. In contrast, a bidirectional causal relationship was found between human capital and economic performance, indicating an existing interrelationship between them in Arab countries.

These findings emphasize the importance of adopting economic and development policies focused on improving the efficiency of human capital investment by developing education and training systems and aligning them with labor market needs, strengthening efficient utilization of human resources, and supporting physical investment and employment levels. This would contribute to achieving sustainable economic growth and improving the efficiency of Arab economies.

Keywords: Human capital, economic performance, dynamic panel data, causality test, Arab countries.

JEL Classification : J24, O47, C23, C32, O53.

الفـــــهرس

قـائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص	
قائمة المحتويات	**II - I**
قائمة الجداول	**IV - III**
قائمة الاشكال البيانية	**V**
قائمة الرموز والاختصارات	**VI**
قائمة الملاحق	**VII**
المقدمة	**أ - هـ**
الفصل الاول: التأصيل النظري للاستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي	**1 - 44**
تمهيد الفصل الأول	**2**
المبحث الاول: الإطار النظري لرأس المال البشري.	**3**
المطلب الاول: مفهوم رأس المال البشري.	**3**
المطلب الثاني: نظريات رأس المال البشري.	**5**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس رأس المال البشري.	**8**
المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول الأداء الاقتصادي	**9**
المطلب الاول: مفهوم الأداء الاقتصادي	**9**
المطلب الثاني: المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي	**10**
المطلب الثالث: مساهمة رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي	**14**
المبحث الثالث: عرض الدراسات الاكاديمية والابحاث العلمية السابقة	**17**
المطلب الاول: الادبيات التطبيقية	**17**
المطلب الثاني: التحليل البيبليومتري	**26**
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	**37**
خلاصة الفصل الأول	**44**
الفصل الثاني: التحليل القياسي لدور الإستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي	**45 – 88**
تمهيد الفصل الثاني	**46**
المبحث الاول: و اقع اقتصاديات الدول العربية	**47**
المطلب الاول: تشخيص وتقييم مجتمع الدراسة (الدول العربية)	**47**
المطلب الثاني: نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية	**51**
المطلب الثالث: آفاق اقتصاديات الدول العربية	**53**
المبحث الثاني: الإطار المنهجي والتحليلي للدراسة	**55**
المطلب الاول: نموذج الدراسة	**55**

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	**56**
المطلب الثالث: دراسة تحليلية لواقع الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال فترة (1990-2024).	**57**
المبحث الثالث: النمذجة القياسية بين التحليل والتفسير: مقاربة تحليلية وتفسيرية للبيانات والنتائج	**69**
المطلب الاول: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	**69**
المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي وتفسير نتائجه	**72**
المطلب الثالث: اختبار السببية	**86**
خلاصة الفصل	**88**
خاتمة	**90 - 96**
قائمة المراجع	**98 - 107**
قائمة الملاحق	**108 - 113**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الاول: التأصيل النظري للاستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي	
01	الخصائص الببليومترية الأساسية لمجموعة بيانات الدراسة	26
02	اكتر 19 دولة انتاجا للبحوث حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي.	30
03	المؤسسات الأكثر انتاجا للبحوث حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي	32
04	المؤلفين الأكثر نشرا للاستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي	33
05	أكثر 10 مجلات نشرا للعلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي	34
06	أكثر 10 مقالات علمية نشرا للعلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي	34
07	الكلمات المفتاحية المرتبطة بالإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي	35
08	ملخص الدراسات السابقة الاجنبية	39
09	ملخص الدراسات السابقة العربية	41
	الفصل الثاني: التحليل القياسي لدور الإستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي	
10	متغيرات الدراسة	56
11	تصنيف الدول العربية وفق مؤشر رأس المال البشري خلال الفترة 1990-2024	59
12	تصنيف الدول العربية وفق مؤشر العمالة خلال الفترة 1990-2024	62
13	تصنيف الدول العربية وفق مؤشر اجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي خلال الفترة 1990-2024	65
14	تصنيف الدول العربية وفق مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة 1990-2024	68
15	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	70
16	تحليل التباين داخل وخارج الدول	70
17	اختبار تجانس المعاملات	71
18	نتائج اختبار pesaran (2004) للإرتباط المقطعي (Cross-Section Dependence)	72
19	تحديد نوع الإرتباط المقطعي	73
20	تقدير أس الإرتباط المقطعي	73

21	عند المستوى CIPS اختبار	74
22	عند الفرق الاول CIPS اختبار	75
23	نتائج اختبار التكامل المشترك Westerlund (2008) Durbin-Hausman	75
24	القيم الحرجة لاختبار Z	75
25	تشخيص النموذج	76
26	نتائج تقدير معادلة الاجل القصير	77
27	نتائج معامل تصحيح الخطأ	78
28	نتائج تقدير معادلة الاجل الطويل	78
29	الاحصائيات الوصفية للبواقي	80
30	نتائج اختبار الإرتباط المقطعي للبواقي	80
31	تحديد نوع الإرتباط المقطعي للبواقي	81
32	نتائج اختبار CIPS لاستقرارية البواقي	82
33	نتائج المقارنة بين اختبارات المتانة AMG, CCEMG , MG	83
34	نتائج المقارنة النهائية بين اختبارات AMG, CCEMG , MG, CS-ARD	84
35	نتائج اختبار السببية لـ (Dumitrescu and Hurlin2012)	86

قـائمة الاشـكال

الرقم	عنوان الاشكال	الصفحة
الفصل الاول: التأصيل النظري للاستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي		
01	مخطط تدفق PRISMA الذي يلخص عملية إختيار الوثائق.	28
02	التطور الزمني للنشر العلمي حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي.	29
03	اكثر 20 دولة انتاجا للبحوث حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي	31
04	أكثر الدول انتاجا للبحوث حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي بالاعتماد على Bibliometrix	31
05	شبكة الظهور المشترك للكلمات المفتاحية في الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي.	36
06	الاتجاهات الموضوعية المعاصرة في أدبيات رأس المال البشري وعلاقتها بالأداء الاقتصادي	36
الفصل الثاني: التحليل القياسي لدور الإستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي		
07	خصائص الدول العربية	47
08	التنوع الاقتصادي والجغرافي لـ 15 دولة عربية	49
09	توقعات معدل نمو الاقتصادي في المنطقة العربية لعامي 2026/2025	53
10	نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي	54
11	توقعات معدلات التضخم في المنطقة العربية لعامي 2025 و2026	54
12	تحليل تطور رأس المال البشري في اقتصاديات الدول العربية خلال فترة (1990-2024)	57
13	تحليل تطور العمالة في اقتصاديات الدول العربية خلال فترة (1990-2024)	61
14	تحليل تطور اجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي في اقتصاديات الدول العربية خلال فترة (1990-2024)	64
15	تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في اقتصاديات الدول العربية خلال فترة (1990-2024)	66

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	التعريف
TLS	إجمالي قوة الروابط
TP	إجمالي الأوراق البحثية
TC	إجمالي الاقتباسات
CPP	معدل الاقتباس لكل ورقة بحثية
FWCI	التأثير المرجح للاستشهادات
RGDPpc	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
HCI	رأس المال البشري
EMP	العمالة
RGFCF	اجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي
N	حجم العينة
n	عدد الدول
T	عدد السنوات

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	إحصائيات متغيرات الدراسة في الدول العربية خلال الفترة 1990 – 2024.	109
2	الإحصائيات الوصفية للنموذج	109
3	نتائج اختبارات تجانس المعاملات	109
4	نتائج اختبار الارتباط المقطعي	110
5	نتائج اختبار الاستقرار عند المستوى	110
6	نتائج اختبار الاستقرار عند الفرق الأول.	110
7	نتائج اختبار التكامل المشترك	111
8	نتائج نموذجCS-ARDL	111
9	الإحصائيات الوصفية للبواقي	111
10	نتائج اختبار الارتباط المقطعي للبواقي	111
11	نتائج اختبار الاستقرار للبواقي	112
12	تحليل البواقي عبر البعد الزمني	112
13	تحليل البواقي عبر البعد المقطعي	112
14	مخرجات اختبارات المتانة	113
15	مقارنة بين اختبارات المتانة النشر	113
16	نتائج اختبار السببية	113

مقدمة

مقدمة:

يعد الإستثمار في رأس المال البشري إحدى الركائز الأساسية لتعزيز الأداء الاقتصادي في العصر الحديث، فقد أصبحت المعرفة والمهارات التي يمتلكها الفرد تمثل المصدر الحقيقي والمستدام للنمو الاقتصادي. ولا يقتصر الإستثمار في رأس المال البشري على كونه مجرد إنفاق اجتماعي بل يعد خيار استراتيجي يهدف إلى تحسين جودة القوى العاملة من خلال تطوير التعليم والتدريب والرعاية الصحية.

حيث يساهم الإستثمار في رأس المال البشري في رفع الإنتاجية الحدية للعمل من خلال تعزيز كفاءة العمال وقدرتهم على خلق قيمة أعلى في وقت أقل، كما يلعب دورا محوريا في دعم الابتكار والتنويع، حيث يمكن للأفراد المؤهلين استيعاب التكنولوجيا وتطويرها، مما يحد من التبعية التقنية ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد، ويساهم تحسين رأس المال البشري كذلك في تقليل البطالة من خلال ملائمة مهارات القوى العاملة مع متطلبات سوق العمل.

يمثل الأداء الاقتصادي انعكاسا لمدى قدرة الدولة على إستغلال الموارد المتاحة وعلى رأسها رأس المال البشري، لتحقيق التوازن الكلي والاستقرار الاقتصادي. ولا يقتصر تقييم الأداء الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي فقط بل يشمل أيضا مؤشرات الاستقرار النقدي والمالي مثل التضخم والبطالة، مما يعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق رفاهية إجتماعية حقيقية. ومن ثم فإن تحقيق أداء اقتصادي فعال يتطلب توجيه الإستثمارات نحو القطاعات القائمة على المعرفة والابتكار وتعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية، بما يدعم قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحولات العالمية ومواجهة الصدمات الخارجية.

في هذا السياق، تبرز العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، حيث يؤدي تطوير القدرات البشرية إلى رفع الكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين مستويات الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. كما أن الإستثمار في التعليم والتدريب والصحة يساهم في خلق بيئة اقتصادية قادرة على تحقيق نمو مستدام ومواجهة التحديات الاقتصادية، الأمر الذي يجعل من رأس المال البشري عاملا أساسيا في تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل.

1.الإشكالية الرئيسية: في ظل اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في الدول العربية، وتزايد الاهتمام برأس المال البشري كمحرك أساسي له، تبرز الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الإستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1990–2024)؟

2.الأسئلة الفرعية: من الإشكالية الرئيسية الدراسة، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الفرق الجوهري بين الطرح النيوكلاسيكي (نموذج سولو) ونظريات النمو الداخلي في تفسير دور رأس المال البشري؟

- كيف تطور مسار رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1990–2024؟
- ما طبيعة العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في الدول العربية؟
- إلى أي مدى يساهم الإستثمار في رأس المال البشري في تفسير الفجوات في الأداء الاقتصادي بين الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1990-2024؟
- هل توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال فترة 1990-2024 ؟

3.فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية:** كإجابة مؤقتة عن الاشكالية الرئيسية يمكن وضع الفرضية الرئيسية التالية:

يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تحسين الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1990-2024.

- **الفرضيات الفرعية:** كأجابة مؤقتة عن الاسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات الفرعية التالية

- يكمن الفرق الجوهري في تفسير دور رأس المال البشري بين الطرح النيوكلاسيكي (نموذج سولو) ونظرية النمو الداخلي، حيث يعتبر النموذج النيوكلاسيكي رأس المال البشري عاملا أساسيا يؤثر على مستوى الدخل من خلال رفع إنتاجية عنصر العمل، في حين تؤكد نظرية النمو الداخلي على أن الإستثمار في رأس المال البشري يولد عائدا متزايدا، مما يضمن الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل
- إتسم تطور الأداء الاقتصادي ورأس المال البشري في الدول العربية بعدم الاستقرار، حيث يتأثر بالأزمات العالمية كالصدمات النفطية والنزاعات السياسية
- توجد علاقة إيجابية بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، بحيث يؤدي إرتفاع مستوى رأس المال البشري إلى تعزيز الأداء الاقتصادي.
- يساهم الإستثمار في رأس المال البشري في تفسير جزء من الفجوات في الأداء الاقتصادي بين الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية سنة 2024؟
- توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1990- 2024 ؟

4.مبررات اختيار موضوع الدراسة: هناك عدة دوافع وأسباب كانت وراء اختيار هذا الموضوع، من أبرزها:

- إبراز واقع الإستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية ومدى مساهمته في تحسين الأداء الاقتصادي؛
- القيمة العلمية والبحثية للموضوع، خاصة مع تزايد الاهتمام برأس المال البشري باعتباره أحد المحددات الأساسية للأداء الاقتصادي
- الرغبة في توظيف الأساليب القياسية الحديثة، خصوصا مع التوجه الدولي وتزايد الاهتمام بإستخدام بيانات البانل الديناميكية لدراسة العلاقات بين متغيرات الدراسة؛

- السعي لإثراء المكتبة الجامعية بدراسة تجمع بين الجانب النظري الذي يوضح مفهوم رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، والجانب التطبيقي الذي يعتمد على أدوات القياس الكمي الحديثة لبيان أثر هذا الاستثمار في الرأس المال البشري في تحسين الأداء الاقتصادي.

5.أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بدور رأس المال البشري كأحد المحددات الرئيسية للاداء الاقتصادي في العصر الحديث حيث لم يعد النمو الاقتصادي متوقفا على تراكم رأس المال المادي فقط بل أصبح يعتمد بشكل مباشر على تعزيز القدرات البشرية ومنه تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور المحوري لرأس المال البشري في تحسين الأداء الاقتصادي في سياق الدول العربية.

6.أهداف الدراسة: تتمثل الاهداف الرئيسية للدراسة، في تحليل الدور الذي يلعبه رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي، خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى غاية 2024.

- كما تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الاهداف الفرعية تتمثل في:
- التعرف على أهم الأسس النظرية للاستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي؛
- تحليل الإنتاج العلمي المتعلق بالدراسة من خلال دراسة حجم وتطور النشر العلمي والاتجاهات البحثية السائدة، وتحديد أبرز الباحثين والدول والمجلات العلمية الأكثر إسهاما في هذا المجال؛
- تحليل تطور المتغيرات المستعملة في الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2024 تصنيف الدول العربية إلى عناقيد خلال الفترة 1990–2024 من أجل معرفة ما إذا كانت هذه الدول قد تطورت أو تراجعت، ورصد انتقالها بين العناقيد
- الكشف عن العلاقة السببية بين الاستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في الدول العربية

7. تحديد إطار الدراسة:

- **الحدود المكانية:** شملت الدراسة مجموعة من الدول العربية، والمتمثلة في: الجزائر، تونس، المغرب، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت، مصر، السودان، الأردن، قطر، البحرين، موريتانيا، العراق، اليمن، الجمهورية العربية السورية.
- **الحدود الزمانية:** تمتد الدراسة خلال الفترة الزمنية (1990-2024) وذلك بهدف تتبع مسار تطور متغيرات الدراسة، ورصد أهم التحولات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية.

8.أدوات الدراسة: تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والبرامج الاحصائية والبرمجية المتخصصة، مما يتوافق مع طبيعة التحليل الكمي المعتمد، حيث تم إستخدام برنامج stata 19.5 في الجانب القياسي لتقدير النموذج وتفسير النتائج، اما بالنسبة لتحليل البيبليومتري تم إستخدام مجموعة من الادوات تمثلت في VosViewrs، R-Studio 2026.01.0، حزمة Bibliometrix، SciVal، وذلك بهدف تحليل الانتاج العلمي والاتجاهات البحثية لموضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على

برنامج SPSS v32 في إجراء التحليل العنقودي من اجل تصنيف المتغيرات، مما يساعد على الفهم العميق للعلاقات الهيكلية داخل البيانات.

9. المنهج العلمي للدراسة: تتطلب دراسة دور الإستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1990- 2024، اعتماد مجموعه من المنهجيات المتكاملة مما يسمح بتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام نماذج بانل لعينة من الدول العربية، وذلك من خلال:

المنهج الوصفي: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لتأطير المفاهيم الأساسية المرتبطة برأس المال البشري والأداء الاقتصادي، وتوضيح العلاقة بينهما كما تم من خلال هذا المنهج تقديم وصف لتطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2024.

المنهج التحليلي: تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل الدراسات السابقة، بهدف عرض الفجوة البحثية إضافة إلى تحليل العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة، بالاضافة لتوظيفه في تحليل البيانات الاقتصادية الخاصة بعينة الدول العربية، وتفسير النتائج المتحصل عليها في الجانب التطبيقي.

المنهج التجريبي: استخدمت الدراسة المنهج التجريبي في الجانب التطبيقي من خلال اختبار فرضيات الدراسة باستخدام بيانات بانل للدول العربية خلال الفترة 1990-2024. وقد تم توظيف الأسلوب القياسي ضمن هذا المنهج بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة مع التأثيرات المشتركة CS-ARDL

(Common Correlated Effects - Autoregressive Distributed Lag)، وذلك بهدف قياس أثر الإستثمار في رأس المال البشري على الأداء الاقتصادي، وتحليل طبيعة العلاقات الديناميكية بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل، مع تفسير التفاعلات المتبادلة بين المتغيرات محل الدراسة، كما تم الاعتماد على اختبار السببية للكشف عن اتجاه العلاقة بين رأس المال البشري والأداء الاقتصادي,

10.مرجعية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المراجع والمصادر العلمية التي شملت الكتب الأكاديمية والمقالات العلمية والرسائل الجامعية ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى التقارير والإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية. كما تم الاستناد إلى دراسات عربية وأجنبية تناولت موضوع الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، في حين تم الحصول على البيانات والإحصائيات الخاصة بالجانب التطبيقي من قاعدة بيانات معتمدة دوليا مركز جرونينينجن للنمو والتنمية.

11.صعوبات الدراسة: لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات تواجه الباحث أثناء إنجازه للدراسة. من أبرز الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات والإحصائيات الخاصة ببعض الدول العربية خلال الفترة الدراسية؛ مما إضطرنا لدراسة 15 دولة بدلا من 22 دولة.

- تعدد المؤشرات المستخدمة في قياس رأس المال البشري والأداء الاقتصادي الأمر الذي تطلب اختيار المؤشرات الأكثر ملائمة لطبيعة الدراسة.

- محدودية المراجع العربية التي تناولت موضوع الاستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي باستخدام نماذج البانل الديناميكية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالجانب التطبيقي، خاصة فيما يتعلق بتوظيف البرامج والأساليب القياسية وتحليل نتائج النماذج الاقتصادية وتفسيرها.

12. هيكل الدراسة: من أجل الإحاطة النظرية والتطبيقية بموضوع الدراسة المتمثل في دور الإستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1990–2024، تم اعتماد منهجية IMRAD في بناء الدراسة، وذلك من خلال تقسيم البحث إلى فصلين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الاول: خصص الفصل الأول للإطار النظري والدراسات السابقة، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية؛ تناول المبحث الأول الإطار النظري لرأس المال البشري من خلال عرض المفاهيم والنظريات، إضافة إلى توضيح مؤشرات قياسه. أما المبحث الثاني، فقد تناول دراسة الأداء الاقتصادي مع التطرق لمفاهيمه ومؤشراته الرئيسية، وتحليل العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في ضوء مختلف النظريات الاقتصادية، اما في المبحث الثالث تم عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة، وإجراء تحليل ببلومتري للإنتاج العلمي في هذا المجال بهدف إبراز الاتجاهات الحديثة وتحديد الفجوة العلمية.

الفصل الثاني: تم في هذا الفصل عرض الجانب التطبيقي والقياسي للدراسة، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ حيث تناول المبحث الأول واقع اقتصاديات الدول العربية من خلال تشخيص مجتمع الدراسة وتحليل خصائصه وآفاقه الاقتصادية والتنموية. بينما خصص المبحث الثاني للإطار المنهجي والتحليل حيث استعرض النموذج القياسي المعتمد وتعريف متغيرات الدراسة ومصدر بياناتها، إضافة إلى تحليل واقع الإستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بالأداء الاقتصادي في الدول العربية. أما المبحث الثالث، فقد تناول المقاربة القياسية للدراسة من خلال إجراء الاختبارات الوصفية والتشخيصية، وتحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل، إلى جانب اختبارات المتانة والسببية، وصولا إلى تفسير النتائج الاقتصادية المتحصل عليها.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للاستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي

تمهيد:

يشكل رأس المال البشري الدعامة الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية في العصر الحديث، في ظل التحولات نحو اقتصاد المعرفة التي تضع الكفاءة والمهارة البشرية في صلب الأولويات. كانت النظريات الاقتصادية التقليدية تركز في بدايتها على دور رأس المال البشري كمحرك للنمو، إلا أنه مع تطور الفكر الحديث، شهدت العقود الأخيرة أن العنصر البشري المؤهل هو الركيزة الأكثر تأثيرا في تحديد مسارات النمو ورفع مستويات الإنتاج، وتعزيز القدرة على استيعاب تطورات التكنولوجيا وتوظيفها بشكل فعال.

إن أهمية الإستثمار في رأس المال البشري لا تقتصر فقط على كونه إنفاقا استهلاكيا، بل هو استثمار طويل الأمد ترجع منفعته على الفرد والمجتمع معا، فضلا عن ذلك يساهم في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي بداية من رفع معدلات النمو وخفض البطالة وصولا إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

مما سبق سيتم تسليط الضوء في هذا الفصل على الأسس النظرية للاستثمار في رأس المال البشري وإبراز طبيعة العلاقة التي تربطه بالأداء الاقتصادي بمختلف مؤشراته، واستعراض أهم النظريات المفسرة لهذا الدور، كما سيتم عرض حزمة من الدراسات البيبليومترية والأكاديمية التي تهدف إلى التعرف على خريطة البحث العلمي، ومن ثم محاولة إبراز نقاط التشابه والإختلاف وصولا إلى تحديد الفجوة البحثية.

في هذا السياق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري لرأس المال البشري؛

المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول الأداء الاقتصادي؛

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: الإطار النظري لرأس المال البشري.

يعد رأس المال البشري الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي، باعتباره يعكس مجموع المهارات والمعارف في الأفراد التي تحدد مستوى إنتاجيتهم وتنافسيتهم. ويتجسد الإستثمار فيه عبر تطوير هذه القدرات والمهارات وتحويلها إلى أصول اقتصادية، وهذا ما سعت النظريات الكلاسيكية والحديثة لتفسيره معتمدة على مؤشرات قياسية تبرز الفوارق بين مجرد التراكم المادي والتطور المعرفي المستدام.

المطلب الأول: مفهوم رأس المال البشري.

إن العنصر البشري هو المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي، والميزة التنافسية التي تسعى المؤسسات والدول - على حد سواء- إلى تبنيها، لم يعد ينظر إلى الإنسان على أنه مجرد قوة عاملة، بل أصبح ينظر إليه كأصل استراتيجي يتطلب تنمية وتطويرا وتدريبا مستمرا، حيث يلعب دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا- رأس المال البشري: من أجل فهم طبيعة رأس المال البشري يستوجب التعمق في فهم قدرات الفرد، فهو ليس مجرد قوى عاملة بل هو تراكم لمعارف ومهارات، ومن أجل الإحاطة بالمفهوم سيتم في هذا العنصر تعريف رأس المال البشري، ثم عرض أهم الخصائص التي تميزه، وصولا إلى مكوناته الأساسية.

1. تعريف رأس المال البشري: تم الطرق إلى عدة تعاريف لرأس المال البشري من بينها:

أ. عرف كل من بونتيس، دراغونيتي، جاكوبسن، وروس رأس المال البشري بأنه العنصر البشري في المنظمة،وهو مزيج من الذكاء والمهارة والخبرات التي تمنح المنظمة طابعها المميز. إن العنصر البشري في المنظمة هو تلك القدرة على التعلم والتغيير والابتكار، وتقديم الدفع الإبداعي الذي إذا تم تحفيزه بشكل صحيح يمكن أن يضمن بقاء المنظمة على المدى الطويل. كما أن نظرية النمو الاقتصادي الجديدة ميزت رأس المال البشري بوصفه مجموعة المهارات الفطرية والمكتسبة والمعارف والخبرات الخاصة بالأفراد.[1]

ب. يعرف غاري بيكر رأس المال البشري بوصفه مخزونا من القدرات والمهارات المكتسبة التي يملكها الأفراد، معتبرا أن التعليم والتدريب يمثلان أهم أشكال الإستثمار في رأس المال البشري حيث لا تقتصر وظيفتهما على منح الشهادات، بل تمتد لتزويد الفرد بالمعرفة والمهارة والقدرة التحليلية التي ترفع من كفائته الإنتاجية بشكل حقيقي، وبالتالي ينعكس على الإستثمار مباشرة، ومنه زيادة معدلات الدخل الفردي وتحسين جودة العمالة، مما يجعله المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية الحديثة.[2]

ج. حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يعد رأس المال البشري ذلك المفهوم الذي يشير إلى أن المعارف والمهارات المستمدة من التعليم والتدريب والخبرة، وتمثل بعضا من أثمن مواردنا.[3]

---

[1]- Alžbeta Kucharčíková, **Human Capital – Definitions and Approaches**, Human Resources Management & Ergonomics, University of Žilina, Zilina, Slovakia, 2011, Vol: 5, No: 2, p: 61.

[2]- Gary S. Becker, **Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis: with Special Reference to Education**, 3rd Edition, The University of Chicago Press, Chicago, USA, 1993, p: 18-21.

[3]- OECD, **The Well-being of Nations: The Role of Human and Social Capital - Executive Summary**, OECD Publishing, Paris, France, 2001, p: 3.

استنادا مما سبق يمكن القول بأن رأس المال البشري هو مخزون المعارف والمهارات والخبرات والقدرات التي يمتلكها الفرد وتمكنه من القيام بنشاطاته بأحسن أداء، والتي تؤدي إلى خلق قيمة اقتصادية، وهو أصل غير ملموس ومرتبط بالإنسان ولا يمكن فصله عنه.

2. خصائص رأس المال البشري: يتميز الرأس المال البشري بعدة خصائص أهمها: [1]

أ. رأس المال البشري هو أصل غير ملموس لا يظهر ضمن الميزانية العمومية للشركة؛

ب. يمكن لأصحاب العمل تنمية رأس المال البشري من خلال الإستثمار في تدريب الموظفين وتعليمهم وتقديم المزايا الوظيفية لهم؛

ج. ينظر إلى رأس المال البشري على أنه عامل يساهم في تعزيز نمو الشركة وإنتاجيتها وربحها ومنه زيادة النمو الاقتصادي.

3. مكونات رأس المال البشري: قد اختلف الكثير من الكتاب والباحثين في تحديد مكونات رأس المال البشري، لكن لعل أهمها يكمن في: [2]

أ. **المعرفة:** وهي عبارة عن مزيج من الخبرات والقيم والمعلومات السابقة والرؤية؛ كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأفكار والآراء والمفاهيم الفكرية التي تكونت لدى الإنسان نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر الموجودة في بيئته؛

ب. **المهارات والقدرات:** القدرة هي الاستعداد الذي يكون عند الإنسان نتيجة عوامل داخلية وخارجية مكتسبة، أما المهارة فهي استعداد خاص -أقل تحديدا- وتصل إلى درجة سرعة الإتقان في العمل واستعداد لكسب شيء معين، فالمهارة استعداد أو طاقات تساعد على امتلاك القدرة؛

ج. **الخبرات:** وهي مجموعة من التجارب التي يمر بها الإنسان، أو ما يتمتع به الفرد من معارف مكتسبة من العمل أو الوظيفة؛

د. **الإبداع والابتكار:** الابداع هو أفكار تتصف بأنها جديدة أو مفيدة لحل مشكلة معينة أو تجميع وإعادة تركيب أنماط معرفية مختلفة، فهي المحرك نحو النمو لجميع المنظمات؛ بينما الابتكار هو فكرة إبداعية تتضمن التنفيذ، وتختلف عن الاختراع، أي هو تطوير وتنفيذ بطريقة جديدة، وتختلف مستوياته، فهناك الإبداع عند الفرد أو المجموعة أو الإبداع على مستوى المؤسسة.

ثانيا- الإستثمار في رأس المال البشري: إن الإستثمار في رأس المال البشري عملية طويلة الأمد تهدف إلى تعظيم قيمة الفرد وتعزيز مهاراته وزيادة مردوديته. سيتم التعرض في هذا العنصر للتعريف بالإستثمار في رأس المال البشري وتوضيح أهميته:

1. تعريف الإستثمار في رأس المال البشري: هناك عدة تعريفات للاستثمار في رأس المال البشري نذكر منها:

أ. الإستثمار في رأس المال البشري هو الإنفاق في الحاضر على الأفراد في المجالات التي تساعد على تنمية وتطوير مهاراتهم وكفاءتهم وقدراتهم وسلوكاتهم لتكون قادرة مستقبلا على تحقيق أهداف المنظمة بفعالية وتساعدها في مواجهة التغيرات والتحديات.[3]

---

[1]- W. Kenton, **What Is Human Capital?**, Investopedia, NewYork, united stat, Website link, accessed on: 09/12/2025, at: 14:30.

[2]- بلقاسم شبيلي ونورة قنيفة، **رأس المال البشري... مدخل لبناء التنمية: قراءة سوسيولوجية**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، أم البواقي، الجزائر، 2020، المجلد: 07، العدد: 01، ص: 240.

[3]- فوزية قديد، **الإستثمار في رأس المال البشري في ظل المعرفة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، المجلد: 27، العدد: 01، ص: 252.

ب. الإستثمار في رأس المال البشري هو مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة، والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية، والمثل والقيم من جهة أخرى، والتي يحصل عليها الفرد عن طريق منظمة التعلم النظامية وغير النظامية، بما يساهم في تحسين إنتاجيته وزيادة الفوائد الناجمة عن عمله.[1]

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإستثمار في رأس المال البشري بأنه مجموع النفقات التي تصرفها المؤسسات والدولة لتحسين الأفراد ورفع كفائتهم بغية تحقيق أهداف مستقبلية تتمثل في زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي.

2. أهمية الإستثمار في رأس المال البشري: تتجلى أهمية الإستثمار في رأس المال البشري في النقاط التالية[2]:

أ. جذب عناصر بشرية ذات كفاءة عالية يتميزون بالمعارف والمهارات المتنوعة؛
ب. زيادة القدرة الإبداعية للأفراد داخل المؤسسة؛
ج. زيادة الطاقة الإبداعية في كافة المستويات التنظيمية؛
د. يمنح الإستثمار البشري المؤسسة إدخال تعديلات جوهرية على أنشطتها وأعمالها؛
هـ. يساهم في تقليص القدرة الزمنية بين الابتكارات لتقديم منتجات جيدة؛
و. زيادة المردودية الحالية والمستقبلية للأفراد وتنميته؛
ز. اكتشاف الكفاءة الخفية في المؤسسة غير الظاهرة ومحاولة استغلالها لاقصى الحدود؛
ح. تهيئة الأفراد وتحضيرهم لتولي مناصب مستقبلية لتفادي التصادم بالتغيرات البيئية.

المطلب الثاني: نظريات رأس المال البشري.

تعددت الرؤى الاقتصادية التي حاولت تحديد دور الإنسان في العملية الإنتاجية، فانقسمت التوجهات بين نظريات كلاسيكية رسخت القواعد الأساسية لقيمة رأس المال البشري ونظريات حديثة قدمت كيفية تقييم هذه الموارد في سوق العمل.

أولا- النظريات الكلاسيكية: يرى رواد هذا الاتجاه، على رأسهم آدم سميث، أن الإستثمار في الإنسان لا يقل أهمية عن الإستثمار في الآلات، مؤكدا على أن المهارات المكتسبة هي أصول اقتصادية تزيد من ثروة الأمم وتساهم في رفع الإنتاجية، وفيما يلي سوف يتم التطرق لأهم النظريات:

1. نظرية شولتز: قدم ثيودور شولتز نظرية رائدة ترى أن المهارات والمعرفة شكلان من أشكال رأس المال البشري الناتج عن استثمارات متعمدة مثل النفقات على التعليم والصحة والتدريب المهني والهجرة الداخلية، والتي تفسر الزيادة الكبيرة في الناتج الوطني مقارنة بزيادة الأرض وساعات العمل ورأس المال المادي، حيث ينمو رأس المال البشري أسرع من رأس المال غير البشري في المجتمعات الغربية ويعتبر السمة الأبرز للنظام الاقتصادي الحديث.

---

[1]- سمير صلحاوي، **الإستثمار في رأس المال البشري و أثره على الأداء: دراسة مقارنة لمؤسسات الاتصال في الجزائر (جيزي، موبيليس، نجمة)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2018، ص: 75.

[2]- نورة قدوش، **أثر الإستثمار في رأس المال البشري على إنتاجية المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة الإسمنت تبسة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص: إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023، ص: 27.

فانتقد رواد الاقتصاد تبني هذا التحليل بسبب اعتبارات أخلاقية وفلسفية ترى في معاملة الإنسان كرأس مال إهانة للحرية، مع الاستناد إلى آدم سميث وفون ثونن وإيرفينغ فيشر كرواد سابقين، وقد حل العديد من الألغاز الاقتصادية مثل انخفاض نسبة رأس المال إلى الدخل مع النمو، والفجوة بين نمو الدخل ونمو الموارد التقليدية، والإرتفاع في الأجور الحقيقية، من خلال إدراج الإستثمار البشري.

حدد خمس مجالات رئيسية للاستثمار: الصحة، والتدريب المهني، والتعليم، وبرامج البالغين، والهجرة، واختتم نظريته بمجموعة من التوصيات تشمل إصلاح الضرائب لدعم رأس المال البشري، وتقليل التمييز المهني، وتسهيل القروض للطلاب، وتعزيز الإستثمار في الدول النامية لمواكبة التقنيات الحديثة، محذرا من الإستثمار الناقص في الإنسان مقارنة بالإستثمار المادي.[1]

2. نظرية غاري بيكر: يعد بيكر من أهم الباحثين في تطوير نظرية رأس المال البشري، ففي سنة 1964 ركز بيكر على دراسة الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي عبر الاهتمام برأس المال البشري بأشكاله المختلفة، من تعليم ورعاية صحية وغيرها، وقد اعتبر التدريب أحد أهم عناصر الإستثمار في رأس المال البشري، حيث رأى أن الإنفاق الإستثماري هو قلب عملية التغيير، مما يضع الفرد بمركز مسؤوليات جديدة ويوجه التركيز نحو الإستثمارات الفعالة، فقد فرق بيكر بين نوعين من التدريب: التدريب العام وهو ذلك التدريب الذي يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المنظمة التي تقدم له التدريب وأي منظمة أخرى قد يعمل بها، والتدريب الخاص فهو زيادة الإنتاجية الحدية للفرد داخل المنظمة بدرجة أكثر من إنتاجيته الحدية إذا عمل في منظمة أخرى.[2]

لقد أسهمت دراسات غاري بيكر في تطوير مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري، فأحدثت بذلك تغييرا في المفاهيم الاقتصادية، فقد أوضح كيفية استخدام هذه المفاهيم النظرية لتحليل اقتصاديات الإستثمار في الموارد البشرية، كما أدخل في تحليله بعض العوامل التي تؤثر على التدريب، ودرس العلاقة بين تكلفة معدل دوران العمل وتأثيره على تكلفة التدريب.

3. نظرية جايكوب مينسر: ترى نظرية مينسر أن الإستثمار في رأس المال البشري يمثل أحد المحددات الأساسية لتفسير الفروق في الدخل بين الأفراد، إذ أن التعليم والتدريب والخبرة العملية ليست مجرد أنشطة، بل استثمارات اقتصادية يضحي الفرد في سبيلها بدخل حاضر أو بفرص عمل مباشرة مقابل عائد مستقبلي يتمثل في إرتفاع الإنتاجية والأجر.

ووفقا لهذا التصور، فإن التفاوت في الدخل لا يرجع فقط إلى اختلافات فطرية أو إلى عوامل عشوائية، بل إلى اختلاف الأفراد في حجم ما يخصصونه من وقت وجهد وموارد لاكتساب المعارف والمهارات. كما يؤكد مينسر أن الخبرة المتراكمة أثناء العمل تشكل عنصرا مهما من عناصر رأس المال البشري، وهو ما يفسر تزايد الدخول مع سنوات العمل ثم تباطئه نسبيا في المراحل المتقدمة من العمر. ومن ثم، فإن النظرية تقدم آثار اقتصادية تربط بين قرار الإستثمار في التعليم

[1] -Theodore W. Schultz, **Investment in Human Capital**, The American Economic Review, University of Chicago, Chicago, USA, 1961, Vol: 51, No: 1, p: 1-17.

[2]- Becker, Gary. S, **Investment in Human Capital: A Theoretical Analysis**, Journal of Political Economy, The University of Chicago Press, Chicago, USA, 1962, vol: 70, No: 5, p: 9-49.

والتدريب وبين توزيع الدخل في المجتمع، وتبرز أهمية التعليم في الإستثمار طويل الأمد وليس فقط مجرد وسيلة للحصول على شهادة أو مكانة اجتماعية.[1].

ثانيا-النظريات الحديثة: على نقيض التوجه التقليدي الذي ربط التعليم بالإنتاج مباشرة، ظهرت نظريات حديثة أعادت تفسير دور الشهادات والمؤهلات التعليمية معتبرة إياها وسيلة لتصنيف الكفاءة أكثر من كونها أداة لزيادة القدرة الإنتاجية بذاتها، وتتمثل أهم هذه النظريات فيما يلي:

1. نظرية الفلترة: أسس نظرية الفلترة كل من الاقتصادي البريطاني ويلز (P. Wiles) وأرو (K. J. Arrow) الحاصل على جائزة نوبل عام 1972، حيث كان موقفهما سلبي تجاه مدرسة شيكاغو وتبنوا وجهة نظر مغايرة إذ يرون أن السوق لا يرسخ العدالة الاجتماعية.[2]

حيث يرى كل منهما أن العلاقة الإيجابية بين التعليم والدخل لا تكفي في حد ذاتها لإثبات أن التعليم يمثل استثمارا حقيقيا في رأس المال البشري بالمعنى التقليدي، فبينما تفترض نظرية رأس المال البشري أن التعليم يرفع الإنتاجية الفردية من خلال ما يزوده به من معارف ومهارات، يذهب المؤلفان إلى أن جزءا مهم من العائد الاقتصادي للتعليم قد يرجع إلى وظيفة الشهادة بوصفها أداة للفرز والانتقاء في سوق العمل، فالشهادة في هذا التصور لا تعكس دائما زيادة فعلية في الكفاءة الإنتاجية، بل قد تعمل أساسا كإشارة إلى قدرات الافرد وانضباطهم وثباتهم مما يساعد صاحب العمل على التمييز بين المتقدمين للوظائف في ظل نقص المعلومات،[3] في حين أن العائد الخاص الذي يحققه الفرد من التعليم لا يعني بالضرورة عائدا اجتماعيا مماثلا لأن المجتمع قد ينفق موارد كبيرة على التعليم من أجل إعادة ترتيب الأفراد في السلم المهني أكثر مما ينفقه من أجل رفع الإنتاجية الفعلية .[4]

بذلك قدم كل منهما نقدا جوهريا للتفسير النقدي للاستثمار في رأس المال البشري ويدعوان إلى التمييز بين التعليم بوصفه وسيلة لتكوين المهارات والتعليم بوصفه وسيلة للإشارة والانتقاء الاقتصادي.

2. نظرية الإشارات: تتمثل مساهمة مايكل سبنس (M. Spence) في تفسير الإستثمار في رأس المال البشري من خلال إعادة النظر في الوظيفة الاقتصادية للتعليم داخل سوق العمل، حيث بين أن التعليم لا يفهم دائما بوصفه وسيلة لرفع الإنتاجية الفعلية مباشرة، بل يعمل أيضا كإشارة يستخدمها الأفراد لإقناع أصحاب العمل بامتلاكهم قدرات إنتاجية أعلى في ظل عدم تماثل المعلومات، فصاحب العمل لا يستطيع ملاحظة الإنتاجية العملية مسبقا بصورة كاملة، لذلك يتعامل مع قرار التوظيف باعتباره استثمارا في ظل عدم اليقين فيعتمد على خصائص ظاهرة مثل التعليم لتقدير الإنتاجية

[1]- Jacob Mincer**, Investment in Human Capital and Personal Income Distribution**, Journal of Political Economy, City College of New York, New York, USA, 1958, Vol: 66, No: 4, p: 281-302.
[2]- Alfinur Azatovna Galiakberova**, Conceptual Analysis of Education Role in Economics: The Human Capital Theory**, Journal of History Culture and Art Research, Naberezhnye Chelny State Pedagogical University, Naberezhnye Chelny, Russia, 2019, Vol: 8, No: 3, p: 410-421.
[3]- Kenneth J. Arrow, **Higher education as a filter**, Journal of Public Economics, Harvard University, Cambridge, USA, 1973, Vol: 2, No: 1, p: 193-195.
[4]- Peter Wiles**, The Correlation between Education and Earnings: The External-Test-Not-Content Hypothesis (ETNC)**, Higher Education, London School of Economics and Political Science, London, United Kingdom, 1974, Vol: 3, No: 1, p: 43-46.

المتوقعة، وفي هذا السياق يصبح التعليم أداة فرز بين الأفراد بحيث يكون حصولهم عليه أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، فإن القيمة السوقية للتعليم عند سبنس لا ترجع فقط إلى أثره في تكوين المهارات، بل أيضا قدرته على نقل معلومة إلى أصحاب العمل، وتفضي هذه الرؤية إلى نتيجة مهمة مفادها أن جزءا من الإستثمار التعليمي قد يكون عائدا فرديا مرتفعا من حيث الأجور وفرص العمل من دون أن يقابله بالضرورة إرتفاع مماثل في الإنتاجية الاجتماعية، وهذا ما يفسر إمكانية وجود تعليم أو شروط توظيف مستقرة تؤدي وظيفة إشارية أكثر من أدائها وظيفة إنتاجية حقيقية.أما بالنسبة للأشخاص ذوي القدرات المنخفضة فلا يحصلون على تعليم عالي التكلفة ويتخلون عن التدريب الإضافي.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس رأس المال البشري.

بعد استعراض الخلفية النظرية لرأس المال البشري، تبرز الحاجة إلى التعرف على أهم المؤشرات التي تسمح بقياسه وتقييم أبعاده المختلفة، فيما يلي سيتم ذكر البعض منها في النقاط الآتية:[2]

1. البقاء على قيد الحياة: يعكس هذا المؤشر عدد الأطفال المولودين والباقيين على قيد الحياة ويقاس بعدد الوفيات (الأطفال دون سن 5 سنوات)

2. سنوات الدراسة المتوقعة والمعدلة حسب جودة التعليم: يتم حسابها بعدد السنوات التي يقضيها الطفل في التعلم حتى سن 18 سنة، وتعديلها حسب جودة التحصيل العلمي وفعاليته

3. الصحة: تقاس بمؤشرين أساسيين الأول معدل التقزم للاطفال دون سن 5 سنوات ثانيا نسبة الشباب في عمر 15 سنة حتى سن 60 سنة

كما يمكن قياسه أيضا من خلال:[3]

1. التأهيل عالي المستوى : وذلك من خلال المقاييس التالية : النمو في المؤهلات الجامعية، النمو في مستويات التحصيل في مختلف المجالات.

2. معدلات التخرج : التي تقاس من خلال عدد المسجلين في التعليم الثانوي، تطور حجم الخريجين من المستوى الجامعي.

3. الإستثمار في التعليم : ويندرج ضمنه الانفاق المخصص لكل طالب في مستوى تعليم مختلف، نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي تنفقها المؤسسة التعليمية والانفاق المخصص للبحث والتطوير.

4. مؤشر الأمية : نسبة الأشخاص الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة من إجمالي السكان في سن 15 عاما فأكثر.

---

[1]- Michael Spence, **Job Market Signaling**, The Quarterly Journal of Economics, Harvard University, Cambridge, USA, 1973, Vol: 87, No: 3, p: 356-360.

[2]- مجموعة البنك الدولي، **مشروع رأس المال البشري**، تقرير سنوي، 2019، ص: 4.

[3]- زكي عبد المعطي أبو زيادة وعبد الفتاح أحمد نصر الله، **أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (1995-2018)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، القدس، فلسطين، 2021، المجلد: 6، العدد: 15، ص: 90.

5. مؤشر معادلة التمدرس : مقياس يقارن بين معدلات الالتحاق بالتعليم بين الجنسين في مستويات تعليمية مختلفة.

6. مؤشر الرقم القياسي للتعليم : مقياس موحد يقارن مستوى التعليم بين الدول بناء على سنوات الدراسة المتوقعة والموجودة.

7. مؤشر الإنفاق الحكومي على التعليم : عبارة عن النفقات التي تصرف في العملية التعليمية بجوانبها المختلفة.

المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول الأداء الاقتصادي.

يعبر الأداء الاقتصادي عن قدرة الدولة في استغلال مواردها بكفاءة وقياس نجاح سياساتها في تحقيق معدلات نمو مستدامة وشاملة. فيستعرض هذا المبحث ماهية الأداء الاقتصادي وذلك من خلال تسليط الضوء على أبرز مؤشراتها الكلية المتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة ووضعية ميزان المدفوعات؛ كما سيتم تحليل طرق قياس هذه المؤشرات لتقييم الاستقرار المالي والنقدي، وصولا إلى فهم العلاقة التي تربط بين الإستثمار في رأس المال البشري بتعزيز كفاءة الأداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء الاقتصادي.

يعد الأداء الاقتصادي المرآة العاكسة لمدى نجاح السياسات الاقتصادية في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق التوازن؛ لذا سيتم من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على ماهية الأداء الاقتصادي وتعريف بعض مؤشراته، مع إبراز الأهمية التي يكتسيها، وصولا إلى الأهداف الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها.

أولا- تعريف الأداء الاقتصادي: تنوعت تعريفات الأداء الاقتصادي منها:

1. يعد مفهوم الأداء الاقتصادي من المفاهيم المركبة، فهو يعبر عن مدى نجاح الاقتصاد في تحويل المواد الأولية إلى نتائج ملموسة، كما يمكن تعريفه بأنه قدرة النظام الاقتصادي على تحقيق نمو حقيقي عبر فترات زمنية، مع ضمان كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ أي أنه لا ينظر إلى قيمة الإنتاج فحسب، بل يركز أيضا على التغيرات الحقيقية، حيث يستبعد كلا من التضخم وتفاوت الأسعار، فيسمح بالتمييز بين النمو الحقيقي والنمو الاسمي.[1]

2. كما يعرف الأداء الاقتصادي على أنه ذلك المفهوم المرتبط بكيفية إنجاز المهام بطريقة سليمة وجيدة من خلال سلوكيات الأفراد في ظل نظام اقتصادي معين، بقصد البقاء والاستمرارية، بهدف الوصول إلى نمو اقتصادي مدفوع بتنمية شاملة بغية تحقيق رغبات الافراد والجماعات في مختلف أشكالها وتركيباتها البشرية. هذا ما يجعل مفهوم الأداء يرتبط ببعدين أساسيين: هما الكفاءة والفاعلية.[2]

[1]- Charles G. Renfro, **Quantitative Analysis, Economics**, Encyclopedia of Social Measurement, Elsevier, New York, USA, 2005, p: 247.

[2]- حميد علوان، **أثر الاهتمام بالموارد البشرية في تحسين أداء الاقتصاد الوطني والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر لفترة المرور إلى اقتصاد السوق منذ سنة 1988**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، الجزائر، 2011، ص: 66.

وعليه يمكن القول: إن الأداء الاقتصادي هو تلك النتيجة النهائية التي يحققها اقتصاد الدولة خلال فترة زمنية معينة، والتي تظهر مدى قدرة الدولة على استخدام مواردها البشرية والطبيعية لتحقيق نمو مستمر وتوفير فرص العمل والحفاظ على استقرار الأسعار.

ثانيا- مفهوم مؤشرات الأداء: تعرف مؤشرات الأداء الاقتصادي بأنها تلك المؤشرات الكلية القابلة للقياس، والتي تعكس العديد من الخصائص التي يتميز بها اقتصاد الدولة، يمكن من خلالها إكتشاف نقاط الضعف، ومن ثم استنتاج عوائق إنشاء المشاريع الإستثمارية، باعتبارها تعبر عن الاقتصاد الداخلي منه والخارجي.

استنادا لهذا التعريف يمكن تمييز نوعين من الأداء الاقتصادي: [1]

1. الأداء الاقتصادي الداخلي: يشمل الناتج المحلي الإجمالي، نموه، انعكاسه على الفرد، إرتباطه بعدد السكان، ومعدلات التضخم والموازنة العامة.
2. الأداء الاقتصادي الخارجي: ويشمل أداء الحسابات الجارية، والموازين التجارية للسلع والخدمات، والمديونية الخارجية، والاحتياطات الدولية، والعلاقات المرتبطة بين تلك المؤشرات.

ثالثا- أهمية وأهداف الأداء الاقتصادي: تكمن أهمية الأداء الاقتصادي وأهدافه في:[2]

1. التعرف على التوزيع الأمثل للموارد؛
2. يوثق الخطط التي تسهم في التقدم نحو تحقيق الأهداف المطلوب؛
3. يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف؛
4. يمكن من إجراء تقييم ذاتي للمناخ الاقتصادي؛
5. يتيح استخدام المؤشرات المناسبة لتحديد حجم المشكلة وتقييم الأداء، والسعي نحو التقدم وتحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو طويلة المدى.[3]

المطلب الثاني: المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي.

يتم تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات الكلية التي تعكس الحالة العامة للاقتصاد، حيث يتصدرها معدل النمو الاقتصادي ووضعية ميزان المدفوعات كدليل على التوازن الخارجي، وتبرز مؤشرات التضخم والبطالة كمعايير أساسية لقياس التوازن الداخلي، وهذا ما سيتم استعراضه في هذا المطلب.

---

[1]- مزيان سعيد وحكيمة حليمي، **أثر الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)**، مجلة الدراسات والبحوث الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2021، المجلد: 17، العدد: 2، ص: 547.

[2]- عادل سلطاني، **استخدام مؤشرات الأداء لتقييم رأس المال البشري بالقطاع الاقتصادي الجزائري**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المسيلة، الجزائر، 2023، ص: 12.

[3]- محفوظ بصيري، **عبد القادر عونينان وفريدة سليماني، المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية – دراسة تحليلية مقارنة لسنتي (2019/2018)**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة، البويرة، الجزائر، 2023، المجلد: 06، العدد: 01، ص: 35.

أولا- النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الجوهري لقياس مدى قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاج السلع والخدمات عبر الزمن، وهو معيار أساسي يعكس مدى تحسن الرفاهية الاجتماعية.

1. تعريف النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي القيمة السوقية المعدلة من التضخم لمجموعة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية) التي تقيس تطور مستوى المعيشة في بلد ما خلال فترة زمنية.[1]

2. مؤشرات قياس النمو الاقتصادي: تنوعت مؤشرات قياس النمو الاقتصادي نذكر منها:

أ. مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

- **تعريف الناتج المحلي الاجمالي:** يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل دولة ما خلال فترة زمنية معينة.[2]

- **طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي:** توجد عدة طرق لقياس الناتج المحلي الاجمالي وهي

- طريقة الدخل: وهي عبارة عن تحويل عوائد عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، وتشمل الأجور، الريع، الأرباح، الفوائد، والإيجار.[3]
- طريقة الإنفاق: وهي مجموع الإنفاق على السلع والخدمات التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة. يتم حساب الإنفاق على أساس الاستخدام النهائي، حيث يقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر كما يلي:

إنفاق القطاع العائلي C، الإنفاق الإستثماري I، الإنفاق الحكومي G، صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات NE أي الصادرات (X) ناقص الواردات (M).

وعليه، نجد أن الانفاق المحلي يمثل المجموع الكلي لعناصر القطاعات الأربعة، بالصيغة التالية:[4]

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

- طريقة الإنتاج: يحسب فيها الناتج المحلي الإجمالي بجمع قيمة السلع والخدمات مع استبعاد السلع والخدمات الوسيطة، وفق القانون التالي:[5]

الناتج المحلي الإجمالي = إجمالي قيمة مبيعات السلع والخدمات النهائية – قيمة السلع والخدمات الوسيطة.

---

[1]- أمين حواس، **نماذج النمو الاقتصادي**، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، تيارت، الجزائر، 2021، ص : 25.

[2]- نرمين مجدي، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي**، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، العدد: 01، ص: 07.

[3]- عبير عبد الله الدغيس، **أثر الصادرات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط خلال الفترة (1990-2022)**، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غريان، غريان، ليبيا، 2026، المجلد: 05، العدد: 01، ص: 04.

[4]- إبتسام الطيب الجاك، **أثر معدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان 1990-2021**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، جامعة القضارف، القضارف، السودان، 2023، المجلد: 04، العدد: 11، ص: 106.

[5]- محمد الأمين بلهوشات وعلي قابوسة، **العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في المغرب - تحليل السببية متعدد المتغيرات**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الوادي، الجزائر، 2020، المجلد: 08، العدد: 02، ص: 341.

ب. نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

- **تعريف مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:** هو مؤشر يعبر عن مدى قدرة الفرد في شراء السلع والخدمات، ويعد أحد المقاييس المستخدمة في قياس مستوى التنمية الاقتصادية.

- **طرق قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:** يقاس بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، حيث تؤدي الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.[1]

ثانيا- ميزان المدفوعات: يمثل ميزان المدفوعات سجلا احصائيا يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن في تعاملاتها التجارية والمالية.

1. تعريف ميزان المدفوعات: عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بأسلوب ممنهج، خلال فترة زمنية معينة، كل المعاملات الاقتصادية في اقتصاد معين مع بقية العالم، وتتمثل هذه المعاملات (التي قد تتم معظمها بين المقيمين وغير المقيمين) المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل ووكذلك العمليات التي تنطوي على المطالبات المالية والالتزامات تجاه بقية العالم والمعاملات المصنفة كتحويلات.[2]

أ. **تأثير التغير في ميزان المدفوعات على مؤشرات الأداء الاقتصادي:** يمكن أبراز تأثير التغير في ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في النقاط التالية:[3]

- التأثير الإيجابي غالبا ما يكون ناتجا عن وجود فائض تجاري، الذي سيؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، فعندما تصدر الدولة أكثر مما تستورد فإنها تكتسب المزيد من العملات الأجنبية التي يمكن توظيفها في الإستثمارات وفي الصناعات المحلية وكذلك البنية التحتية ومجالات أخرى الغاية منها تعزيز النمو، إضافة إلى ذلك يؤدي هذا الفائض إلى إرتفاع قيمة العملة المحلية، مما يجعل الواردات أرخص ويزيد من مستوى المعيشة.

- التأثير السلبي يكون ناتجا عن عجز في الميزان التجاري الذي يعيق النمو، فإذا استوردت الدولة أكثر مما صدرت ستضطر غالبا للاقتراض من الدول الأخرى لتمويل هذا العجز، مما يؤدي إلى زيادة الدين الخارجي الذي يشكل عبئا على الاقتصاد، كما يسبب هذا العجز التجاري إنخفاض قيمة العملة المحلية، مما يجعل الواردات أكثر كلفة ويخفض مستوى المعيشة.

كما يؤثر ميزان المدفوعات على مدى توافر رأس المال الموجّه للاستثمار؛ فالميزان الإيجابي يؤدي إلى زيادة حجم رؤوس الأموال المتاحة، إذ يشير بذلك إلى أن الدولة تجني من معاملاتها الخارجية أكثر مما تنفق، مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار في الاقتصاد المحلي وتحقيق النمو، في حين يمكن لميزان المدفوعات السلبي أن ينقص حجم رأس المال المتاح

---

[1] - أسامة البشير الشتيوي وأنور عبد الكريم البصير، **أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية**، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا، 2023، المجلد: 2، العدد: 3، ص: 161.

[2]- International Monetary Fund, **Balance of Payments Textbook**, International Monetary Fund, Washington, D.C., USA, 1996, p: 01.

[3]- TutorChase, **What's the connection between the balance of payments and economic growth?**, TutorChase Platform, Oxford, United Kingdom, 2026, Website link, Accessed on: 10/02/2026, at: 13:45.

للاستثمار كونه يشير إلى أن إنفاق الدولة على معاملاتها الخارجية يتجاوز إيراداتها، مما يؤدي إلى تراجع الإستثمار المحلي وعرقلة النمو الاقتصادي.

يمكن القول إن ميزان المدفوعات يؤثر بشكل جوهري في النمو الاقتصادي للدولة من خلال تأثيره على توافر رأس المال وأسعار الصرف؛ لذا فإن الحفاظ على ميزان مدفوعات متوازن يعد أمرا مهما لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ثالثا- التضخم والبطالة: يعتبر كلا من التضخم والبطالة من أهم التحديات التي تواجه الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث يمثلان معيارين أساسيين لتقييم مدى كفاءة السياسات في الحفاظ على القوة الشرائية وتوفير فرص العمل.

1. تعريف التضخم: يعرف التضخم بأنه الإرتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات الناتج غالبا عن نمو المعروض النقدي بمعدل يفوق نمو الناتج، مما يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للنقود بمرور الوقت.[1]

أ. قياس التضخم: هناك العديد من الأرقام القياسية التي تستخدم لقياس التضخم نذكر اهمها:[2]

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:** يقيس التطور في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية التي تستهلك خلال فترة زمنية محددة، يعتبر رقم القياسي من أحد أهم وأكثر الأدوات الإحصائية التي تستخدم لقياس التضخم حيث يقوم على رصد واقع التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات بشكل عام لنعرف مدى التغير في القوة الشرائية للوحدة النقدية وما يترتب عليه من تعديل في الأجور وأسعار الخدمات.

حيث تتمثل أهمية هذا المؤشر في:

- تحديد عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية
- دراسة مستوى المعيشة للأفراد
- تطور مستويات الإنتاج مقارنة بمستوى الطلب عليها

يعمل هذا القياس من خلال الخطوات التالية:

1. تحديد مجموعة من السلع الأكثر استهلاكا من قبل الأفراد في المجتمع بما يمثل سلة السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك
2. إيجاد أسعار السلع والخدمات المتضمنة في السلة
3. حساب تكلفة سلة السلع والخدمات باستخدام بيانات الأسعار خلال فترة زمنية مختلفة؛
4. تحديد سنة واحدة كعام أساس كمعيار للمقارنة مع السنوات الأخرى

حساب مؤشر أسعار المستهلك = (سعر سلة السلع والخدمات في سنة محددة / سعر السلة نفسها في سنة الأساس) × 100

[1]- فاطمة الزهراء مدوش ورشيد طوماش، **كتاب أعمال الملتقى الدولي حول محددات التضخم في ظل التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الجيوسياسي**، مخبر الاقتصاد الكلي المطبق على التنمية (EMAD) ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - القليعة، القليعة، الجزائر، 2023، ص: 05.

[2] - رانيا الشيخ طه، **التضخم: أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، العدد: 18، ص: 15-17.

2. تعريف البطالة: تعرف البطالة على أنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع القوى العاملة استخداما كاملا وامثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في المجتمع أقل من الناتج المتوقع مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع ، كما يعبر أيضا عن تلك الفجوة بين الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور.[1]

أ. **قياس البطالة**: قبل قياس معدل البطالة يجب أولا التطرق للمصطلحات التالية:[2]

- العاملون (Employed): هم الذين ينجزون العمل مقابل أجر معين.
- العاطلون عن العمل (Unemployed): هم الذين يبحثون عن عمل وقادرين عليه
- خارج القوى العاملة (Not in the Labor Force): هم الأشخاص المتمثلين في الطلبة المتفرغين للدراسة أو ربات البيوت أو المتقاعدين.
- القوى العاملة: تضم جميع الأشخاص العاملين أو العاطلين عن العمل.

بالتالي فالأشخاص الذين لديهم وظائف هم عاملون، والذين ليس لديهم وظائف ويبحثون عن عمل هم عاطلون، والأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يبحثون عن عمل ليسوا ضمن القوى العاملة.

من هنا معدل البطالة هو (عدد العاطلين عن العمل / على اجمالي القوى العاملة) *100.[3]

المطلب الثالث: مساهمة رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي

لم يعد ينظر إلى العنصر البشري كمجرد يد عاملة، بل أصبح من أهم الأصول التي تمتلكها الدول والمؤسسات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، فمن خلال الإستثمار في التعليم والمهارة والصحة يتحول الفرد من مجرد عنصر عمل إلى محرك أساسي لرفع الإنتاجية وتحفيز الابتكار.

أولا- العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي: لقد قدم الاقتصاديون الكلاسيكيون، أمثال " آدم سميث، ديفد ريكاردوا، توماس مالتوس"، الكثير من الإسهامات الأساسية التي لا زالت تظهر في النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث تتضمن هذه الأفكار المناهج الأساسية للسلوك التنافسي وديناميكيات التوازن ودور قانون تناقص الغلة وعلاقته بتراكم رأس المال البشري، والتفاعل بين نصيب الفرد من الدخل ومعدل نمو السكان، وآثار التقدم التكنولوجي المتمثلة في زيادة التخصص في العمل واكتشاف أساليب إنتاج جديدة، فضلا عن دور القوى الاحتكاكية كحافز لتقادم التكنولوجيا.[4]

وفقا لآدم سميث، فإن العوامل الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي تتمثل في النمو السكاني، وتراكم رأس المال، وتقسيم العمل" التقدم التكنولوجي"، والإطار المؤسسي لاقتصاد السوق التنافسي القائم على التجارة الحرة. كما أكد

---

[1]- حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، **تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة**، شركة كيه-تاب للنشر، القاهرة، مصر، 2019، ص: 74.

[2]- International Labour Organization**, Unemployment Rate (ILOSTAT)**, ILOSTAT Database, Geneva, Switzerland, 2026, Website link, Accessed on: January 17, 2026.

[3] بول ساموبلسون ووبليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة: هشام عبد الله وآخرون، الطبعة: 15، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2001، ص: 567-596.

[4]- Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin, **Economic Growth**, Second Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, USA, 2004, p: 16.

سميث على أهمية وجود إطار قانوني مستقر يمكن من خلاله لـ«اليد الخفية» للسوق أن تعمل، بالإضافة إلى نظام تجاري منفتح.[1]

بالنسبة للنظرية الكينزية، فلقد ركز كينز إهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير. وبموجب التحليل الكينزي، فإن توازن الدخل والإنتاج في اقتصاد مغلق يتحقق عندما يتساوى الإستثمار المخطط مع الادخار المخطط.[2]

بدأت ملامح العلاقة بين رأس المال البشري والنمو مع النموذج النيوكلاسيكي مع سولو (1956)، حيث ركزت الفرضيات الأساسية لهذا النموذج على وجود تناقص في العائد الحدي واعتبار التقدم التكنولوجي متغيرا خارجيا مما يؤدي في النهاية إلى معدل نمو صفري في الأمد البعيد[3]، وترى هذه النظرية أن النمو يتحدد عبر تفاعل بين تراكم رأس المال المادي ونمو قوة العمل. ورغم أن رأس المال البشري لم يظهر كمتغير مستقل صريح إلا أن أهميته الجوهرية برزت في قدرته على رفع جودة عنصر العمل وزيادة إنتاجيته مما يعزز العائد من الإستثمار المادي ويدعم قدرة الاقتصاد على الانتقال لمستويات نمو أعلى[4].

ومع قصور النموذج النيوكلاسيكي عن تفسير استدامة النمو ظهرت نظرية النمو الداخلي، ويعتبر روبرت لوكاس (1988) السباق في طرحها إذ أرجع الاختلاف في معدلات النمو بين الدول إلى التباين في مستويات تراكم رأس المال البشري، وافترض لوكاس أن الأفراد يوزعون أوقاتهم بين الإنتاج وكسب المهارة مؤكدا أن تراكم المعارف يولد آثارا خارجية إيجابية ترفع إنتاجية المجتمع ككل، هذا ما يفسر بقاء الدول ذات المخزون المنخفض من رأس المال البشري فقيرة ويوضح سبب هجرة الكفاءات نحو الدول الغنية حيث تتكامل الأجور المرتفعة مع رأس المال البشري المرتفع[5].

ثم تلتها نظرية رومر (1990) لتعمق بدورها هذا التحليل من خلال جعل التغير التكنولوجي المحرك الأساسي والداخلي للنمو من خلال النظر إلى المعرفة كسلعة غير تنافسية، وقد ميز رومر في نموذجه بين أربع مدخلات مؤكدا بأن رأس المال البشري هو المحرك الجوهري للنمو المستديم عبر قناتين كونه المدخل المباشر في إنتاج الأفكار وبراءات الاختراع، من خلال زيادة القدرة الاستعابية للاقتصاد للاستفادة من المخزون المعرفي الحالي[6].

---

[1]- Sinan Yilmaz, **Adam Smith: The Inspirer of Modern Growth Theories**, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Amsterdam, Netherlands, Vol: 195, No: 1, 3 July 2015, p: 665.

[2]- ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة: علاقات وروابط**، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2013، العدد: 10، ص: 163.

[3]- Daniele Schilirò, **The Growth Conundrum: Paul Romer's Endogenous Growth**, International Business Research, Toronto, Canada, Vol: 12, No: 10, 2019, p: 76.

[4]- Robert M. Solow, **A Contribution to the Theory of Economic Growth**, The Quarterly Journal of Economics, Oxford, United Kingdom, Vol: 70, No: 1, Feb 1956, p: 66-70.

[5]- Robert E. Lucas, **On the Mechanics of Economic Development**, Journal of Monetary Economics, Amsterdam, Netherlands, 1988, Vol: 22, No: 1, p: 17-26.

[6]- Paul M. Romer, **Endogenous Technological Change**, The Journal of Political Economy, Chicago, USA, Vol: 98, No: 5, Part: 2, 1990, p: 79-84.

استكمالا لهذا التطور قدمت نظرية AK بزعامة ريبيلو (1991) نموذجا يعتمد على عوائد الحجم الثابت حيث ينتج رأس المال البشري والمادي بشكل مشترك ومستدام دون الحاجة لتقدم تقني خارجي، ويبرز دور رأس المال البشري هنا من خلال تفكيك رأس المال المركب حيث تنمو الاقتصاديات التي تخصص ساعات عمل أكثر لإنتاج المهارات بشكل أسرع، كما تتنبأ هذه النظرية بأن تخفيف الضرائب يدفع القطاع الخاص نحو تقنية أكثر كفاءة في رأس المال البشري مما يعزز معدلات النمو الثابتة[1].

ثانيا- العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري وميزان المدفوعات: أكدت الدراسات أن الدول التي تعتمد موازنة ميزان مدفوعاتها بشكل مفرط على إيرادات النفط تواجه تحديات هيكلية تعيق الإستثمار في رأس المال البشري، وهو ما يعرف بلعنة الموارد؛ فتقلبات أسعار النفط تؤدي إلى عدم استقرار التمويل الموجه للتعليم وتطوير القوى العاملة، حيث يظل الإنفاق العام رهينة لتقلبات الإيرادات النفطية بدلا من أن يكون خاضعا لتخطيط استراتيجي طويل الأمد. كما ساهم تدفق الريع النفطي في هيمنة قطاع الموارد على حساب القطاعات الإنتاجية كالتصنيع والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى تخصيص غير كفء للموارد المالية وتوجيهها نحو الإنفاق الاستهلاكي قصير الأجل، إضافة إلى ذلك فإن طبيعة الوظائف في القطاع النفطي التي توفر أجورا مرتفعة بمهارات منخفضة تضعف الحوافز لدى الأفراد لمتابعة التعليم العالي، مما ينعكس سلبا على جودة رأس المال البشري وتنافسية الاقتصاد الوطني في المدى البعيد.[2]

ثالثا- العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والتضخم والبطالة: سيتم عرض العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والتضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى.

أ. **التضخم:** تقدم الدراسات الاقتصادية الحديثة لـ Freddy Heylen رؤية غير تقليدية لأثر التضخم على الإستثمار في رأس المال البشري؛ فبينما يجمع الفكر الكلاسيكي لـ Wang and Yip (1992) and Pecorino (1995) على الآثار السلبية للتضخم، ترى هذه الدراسات أن التضخم يعمل كحافز لتكوين رأس المال البشري طالما بقي ضمن حدود معينة. إن أثر التضخم على رأس المال البشري يختلف عن آثاره على رأس المال المادي؛ وتظهر النتائج أن إرتفاع التضخم يحفز تكوين رأس المال البشري طالما ظل التضخم دون مستوى 90 أو 100%، ويعتبر هذا الأثر إيجابيا ومعنويا للغاية بشكل عام، باستثناء معدلات التضخم التي لا تقل عن 20 أو 25%. أما بالنسبة لمعدلات التضخم التي تتجاوز 100%، فقد كشفت معظم نماذج الانحدار عن آثار سلبية لزيادة التضخم على الإستثمار في رأس المال البشري[3]. وينطلق هذا التحليل من فكرة أن التضخم المرتفع يقلل من جاذبية الأنشطة البديلة لاكتساب المهارات، حيث يؤدي إلى خفض كفاءة عوامل الإنتاج المادية، وزيادة حالة عدم اليقين بشأن العوائد الحقيقية من العمل المباشر أو الإستثمار في الأصول المادية التي تتأثر عوائدها بضريبة التضخم وعيوب النظام الضريبي.

---

[1]-Sergio Rebelo, **Long-Run Policy Analysis and Long-Run Growth**, Journal of Political Economy, Chicago, USA, 1991, Vol: 99, No: 3, p: 507-512

[2]- Lara Sophie Hofstätter, **Identifying Human Capital Investment Patterns – An Analysis of Oil Rich Countries**, Master's Thesis, Johannes Kepler University Linz, Linz, Austria, 2025, p: 19.

[3]- Freddy Heylen, Ludovic Dobbelaere and Arne Schollaert, **Inflation, human capital and long-run growth: an empirical analysis**, Working Paper, Ghent University, Faculty of Economics and Business Administration, Ghent, Belgium, No: 2001/116, October 2001, p: 3; 9.

في ظل هذه الظروف، يجد الأفراد أن الإستثمار في تطوير مهاراتهم وتعليمهم هو البديل الأكثر أمانا وجدوى، كونه مخزنا للقيمة لا يتآكل بالتضخم، بالسرعة نفسها التي يتآكل بها رأس المال المادي ومع ذلك تنقلب هذه العلاقة لتصبح سلبية تماما عند وصول التضخم إلى مستويات مرتفعة جدا.[1]

ب. **البطالة:** أكد الدراسات الحديثة أن الإستثمار في التعليم العالي والتحصيل العلمي ما بعد الثانوي لا تنعكس آثاره على الأفراد فحسب، بل يمتد ليشمل المجتمع والاقتصاد ككل؛ فمن ناحية سوق العمل نجد أن الأفراد الحاصلين على مؤهلات علمية هم الأكثر حظا في الحصول على فرص عمل مستقرة، حيث بلغت نسبة التوظيف بين حاملي شهادة البكالوريوس فأعلى حوالي 83% عام 2021، مقارنة بـ 67% فقط لخريجي الثانوية العامة، وهذا الفرق يؤكد دور الإستثمار في خفض معدلات البطالة الهيكلية عبر تزويد الأفراد بالمهارات المطلوبة.

علاوة على ذلك، يساهم هذا الإستثمار في تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة؛ إذ ينخفض إنفاق الحكومة على برامج الدعم الاجتماعي وتعويضات البطالة بشكل ملحوظ لدى الفئات الأكثر تعليما، في مقابل زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية الناتجة عن إرتفاع مستويات أجورهم، مما يخلق اقتصادا أكثر كفاءة واستقرارا.[2]

إذ يساهم الإستثمار في الموارد البشرية في تخفيف حدة البطالة بشكل كبير، مما يعني اكتساب الأفراد مهارات أكبر بما يتماشى مع حاجة سوق العمل المحلي، فيتم بذلك تحقيق مطالب أصحاب العمل وما يحتاجونه من مهارات وكفاءات خلال فترة العمل[3].

المبحث الثالث: عرض الدراسات الاكاديمية والابحاث العلمية السابقة.

يعنى المبحث الثالث بمراجعة الأدبيات التطبيقية المتعلقة مع التركيز على الجوانب النظرية والتجريبية ذات الصلة بالدراسة الحالية. يهدف هذا المبحث إلى بناء إطار تحليلي متين يمكن من تحديد الفجوة البحثية وتبرير أهمية الدراسة من خلال استعراض منهجي للأدبيات المتاحة.

يتضمن المبحث ثلاثة مطالب رئيسية تغطي التحليل الكمي للأدبيات والدراسات التطبيقية والمقارنة بينها، وذلك بشكل مختصر كالتالي:

المطلب الاول: الادبيات التطبيقية

تشكل الأدبيات التطبيقية رصيدا معرفيا مهما يسهم في تحديد الموقع العلمي للدراسة الحالية ضمن الاطار النظري والتطبيقي المتعلق بنموذجها البحثي. يتضمن هذا المطلب خمس دراسات أجنبية وخمس دراسات عربية مختارة بعناية،

---

[1]- Freddy Heylen, Ludovic Dobbelaere, Arne Schollaert, **Inflation and human capital formation: theory and panel data evidence**, Working Paper, Ghent University, Faculty of Economics and Business Administration, Ghent, Belgium, No: 03/174, June 2003, p: 22.

[2]- Jennifer Ma, Matea Pender, **Education Pays 2023: The Benefits of Higher Education for Individuals and Society**, college board, New York, USA, 2023, p: 8.

[3]- عبد القادر رملاوي، فيصل بشرول ومحمد بن نعمان، **أثر الإستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، المجلد: 03، العدد: 01، 2019، ص: 50.

مع استخلاص أبرز العناصر المتعلقة بأهداف كل دراسة، ومتغيراتها، والنماذج القياسية المستخدمة، وأهم النتائج التي توصلت إليها.

أولا- الدراسات الاجنبية: سيتم في هذا المطلب عرض الدراسات السابقة باللغة الاجنبية

1.دراسة Siessima Djibril TOE لسنة 2018 تحت عنوان:[1]

L'implication et la valorisation du capital humain comme facteur de performance et d'avantage concurrentiel des entreprises

سعت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور المحوري الذي يلعبه رأس المال البشري في تعزيز الكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية المستدامة داخل المنظمة، عبر محورين رئيسيين: في المحور الأول ركز الباحث على قطاع البنوك، اقترح قياسا لرأس المال البشري المحدد بالمؤسسة (انطلاقا من الأقدمية ومستوى الوظيفة) ويختبر أثره على أداء الأفراد والوكالات البنكية داخل بنك تعاوني إقليمي؛ وفي المحور الثاني يدرس آليات المساهمة الرأسمالية للعمال (actionnariat salarié) في الشركات الفرنسية المدرجة، بوصفها أدوات لحماية واستدامة رأس المال البشري المحدد، وامتدت فترة الدراسة من 2000- 2014 مع استخدام نماذج البانل الساكن و نموذج GMM للبانل الديناميكي، وقد تمحورت متغيرات الدراسة في:

أ. المتغيرات المستقلة:

- تثمين رأس المال البشري؛
- إشراك الموظفين.

ب. المتغيرات التابعة

- الأداء التنظيمي؛
- الميزة التنافسية.

اعتمدت الدراسة في بناء إطارها النظري على نماذج مستمدة من نظرية الموارد والكفاءات ونظرية رأس المال البشري، مع استخدام منهجية تحليلية لتقييم سياسات تسيير الموارد البشرية

❖ **أهم النتائج المتحصل عليها:**

- وجود علاقة إيجابية بين المؤهل العلمي العالي (Bac+4/Bac+5) والأداء الفردي للموظفين.
- رأس المال البشري المحدد (خبرة أعمق ووظائف أكثر تخصصا) يرفع أداء الموظفين والوكالات البنكية، ويسهم في خلق ميزة تنافسية محلية.
- كثافة رأس المال البشري في الشركة تزيد احتمال اعتماد آليات الملكية العمالية واستخدامها كأداة لتثبيت وحماية هذا الرأس المال.

[1]- Siessima Djibril Toe**, L'implication et la valorisation du capital humain comme facteur de performance et d'avantage concurrentiel des entreprises**, Doctoral Thesis in Management Sciences, Université Clermont Auvergne, Clermont-Ferrand, France, 2018, p: 3-158.

- بنية الحوكمة (خاصة وجود رئيس–مدير عام موحد وتجذر الإدارة) تؤثر في مستوى الملكية العمالية وتستخدم أحيانا لدعم انغرأس الإدارة.
- إرتفاع «الملكية العمالية المهمة» يرتبط بانخفاض في مؤشرات الأداء (ROA، ROE، Q de Tobin)، ويتفاقم هذا الأثر السلبي عند وجود ممثلين للعمال في مجلس الإدارة.

2. دراسة Mariem Liouaeddine & Hanane Guenouni (2010) تحت عنوان:[1]

Human Capital Investment and Economic Growth in the MENA Region: An Econometric Study on Panel Data

تناولت هذه الدراسة أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هدفت من خلالها إلى تحليل تأثير كل من الإستثمار في التعليم وإعداد الملتحقين بمختلف المراحل التعليمية على النمو المقاس بالناتج المحلي الإجمالي، واستخدمت لذلك بيانات بانل لـ20 دولة خلال فترة 1990-2007. تمثلت المتغيرات في:

أ. المتغير التابع:

- الناتج المحلي الإجمالي.

ب. المتغيرات المستقلة:

- نفقات التعليم؛
- إعداد المسجلين في التعليم الابتدائي، الثانوي، والعالي.

كما اعتمدت الدراسة على نماذج البيانات البانل، حيث تم تقدير نموذج الآثار الثابتة والعشوائية مع إجراء مجموعة من الاختبارات القياسية واختبارات الاستقرارية والإرتباط الذاتي وعدم تجانس التباين.

❖ **أهم النتائج المتحصل عليها:**

- أن كل من الإستثمار في التعليم ومعدلات الالتحاق بالتعليم لهما آثار إيجابية ومعنوية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد، مع اختلاف درجة التأثير بين الدول.
- أثر رأس المال البشري يختلف باختلاف مستوى التنمية والخصائص الهيكلية لكل دولة.

3. دراسة Edrees A سنة (2016) تحت عنوان:[2]

Human Capital, Infrastructure and Economic Growth in Arab World: A Panel Granger Causality Analysis

[1]- Mariem Liouaeddine and Hanane Guenouni, **Human Capital Investment and Economic Growth in the MENA Region: An Econometric Study on Panel Data**, Mohammed V University, Rabat, Morocco, 2010, p: 1-20.

[2]- Edrees A, **Human Capital, Infrastructure and Economic Growth in Arab World: A Panel Granger Causality Analysis**, Business and Economics Journal, London, United Kingdom, Vol: 7, Issue: 1, 2016, p: 1-5.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقة السببية بين الإستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، في مجموعة من الدول العربية خلال فترة 1974 إلى 2013. اعتمدت الدراسة على متغيرات رئيسية تمثلت في:

أ. المتغير التابع:

- النمو الاقتصادي.

ب. المتغيرات المستقلة:

- رأس المال البشري؛
- البنية التحتية.

كما استخدمت منهج يعتمد على اختبار سببية جرينجر للبيانات المقطعية (بانل ساكن)، مع تقسيم العينة إلى دول غنية ودول فقيرة لمراعاة الفوارق الهيكلية.

❖ **أهم النتائج المتحصل عليها:**

- وجود علاقة تبادلية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في عينة الدول الغنية.
- وجود علاقة سببية في أحادية الاتجاه ينطلق من النمو الاقتصادي نحو رأس المال البشري في الدول الفقيرة، مما يشير إلى محدودية الموارد المالية في تلك الدول، مما يعيق القدرة على الإستثمار الفعال في العنصر البشري ما لم يتحقق نمو اقتصادي مسبق.

4. دراسة Su, Yaqin and Liu, Zhiqiang (2016) تحت عنوان:[1]

The impact of foreign direct investment and human capital on economic growth: Evidence from Chinese cities

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء آثار كل من الإستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدن الصينية، مع التركيز بشكل خاص على طبيعة التداخل والتكامل بين هذين المتغيرين خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2010. اعتمدت الدراسة على بيانات البانل، في حين شملت:

أ. المتغير التابع:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد؛

ب. متغيرات المستقلة:

- مخزون الإستثمار الأجنبي المقاس بنسبة السكان الملحقين بالتعليم الجامعي؛
- معدل الإستثمار في رأس المال؛
- معدل نمو السكان.

[1]-Yaqin Su, Zhiqiang Liu, **The impact of foreign direct investment and human capital on economic growth: Evidence from Chinese cities**, China Economic Review, Amsterdam, Netherlands, Vol: 37, No: 1, 2016, p: 98-109.

استندت الدراسة في بناءها النظري والتجريبي على نموذج سولو الموسع برأس المال البشري، واستخدمت منهجية بيانات بانل الساكن مع تقدير الآثار الثابتة.

❖ **أهم النتائج المتحصل عليها:**

- أظهرت النتائج أن الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومعنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- وجود علاقة تكاملية قوية بين الإستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري لنقل واستعاب التكنولوجيا المرتبطة بالإستثمار المالي.
- تأثير التكامل بين الإستثمار الأجنبي ورأس المال البشري يكون مقارنة بالمدن أقوى من المدن التي تتجنب بالإستثمارات الأجنبية كثيفة التكنولوجيا.
- وجود أثر ايجابي ومعنوي لرأس المال البشري على النمو.

5. دراسة Jie, Yu and Lan, Jing (2024) تحت عنوان:[1]

Dynamic linkages between human capital, natural resources, and economic growth - Impact on achieving sustainable development goals

سعت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الديناميكية بين رأس المال البشري والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وبيان أثر العلاقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الصين خلال الفترة 1990-2022. كما هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الطابع الغير خطي للعلاقة بين المتغيرات، وتحديد مستويات العتبة التي تتغير عندها طبيعة هذه العلاقة، وكانت متغيرات الدراسة متمثلة في:

أ. **المتغير التابع:**

- النمو الاقتصادي؛
- التنمية المستدامة.

ب. **المتغيرات المستقلة:**

- الموارد الطبيعية؛
- ديناميكية التجارة؛
- رأس المال البشري؛
- عدد السكان؛
- مستوى التصنيع؛
- التطور التكنولوجي؛
- العولمة الاقتصادية؛

[1]- Jie Yu, Lan Jang, **Dynamic linkages between human capital, natural resources, and economic growth – Impact on achieving sustainable development goals**, Heliyon, Amsterdam, Netherlands, 2024, Vol: 10, No: 1, p: 1-18.

استخدمت منهجية قياسية متقدمة تجمع بين عدة نماذج لالتقاط العلاقة الغير الخطية، أبرزها نموذج بانل شبه المعلمي الديناميكي، ونموذج عتبة بانل الديناميكي.

❖ **أهم النتائج المتحصل عليها:**

- وجود نمط غير خطي يربط بين كل من التوسع في الأسواق المالية ونمو الاقتصادي من جهة، واستخدام الموارد من جهة أخرى.
- إن توسع القطاع المالي يؤثر بشكل كبير على التفاعل بين رأس المال البشري والمورد الطبيعي، فمع إرتفاع مستويات النمو في السوق المالي يزداد إسهام النمو الاقتصادي في التنمية المستدامة.

ثانيا-الدراسات العربية: سيتم في هذا المطلب عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

1.دراسة براهم إسماعيل ومحمد هدياني (2018) بعنوان:[1]

آثار الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2018)

سعت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية، فاعتمدت على المنهج الوصفي لتتبع مسار المتغيرات بالإضافة إلى المنهج القياسي باستخدام نموذج بانل ساكن (التأثيرات العشوائية) كما استخدمت الإحصاء الوصفي كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس مدى تجانس البيانات في الدول محل الدراسة، اعتمدت الدراسة على متغيرات رئيسية تمثلت في:

أ. المتغير التابع

- النمو الاقتصادي.

ب. المتغير المستقل

- نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (PRIM)؛
- نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي (SEC)؛
- نسبة الالتحاق بالتعليم العالي (TER):
- الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (EXP)؛
- معدل العمر المتوقع عند الولادة (LIFE).

❖ **من أهم النتائج المتحصل عليها:**

- غياب أي تأثير معنوي لنسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي، وهو ما فسرته الدراسة بأن هذه الفئات غير نشطة اقتصاديا ولا تساهم مباشرة في القوى العاملة.

[1]- إسماعيل براهم، محمد هدياني، **أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2018)**، مجلة آفاق علمية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020، المجلد: 12، العدد: 05، ص: 576-597.

- وجود أثر معنوي سلبي لنسبة الالتحاق بالتعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي، وهو ما يناقض النظرية الاقتصادية، وقد أكدت هذه الدراسة ذلك لإرتفاع معدلات البطالة بين الخريجين في الدول العربية وضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب مهاراتهم مما يحولهم إلى عبء بدلًا من قيمة مضافة
- أثبتت الدراسة وجود آثار معنوية إيجابية لكل من الإنفاق الصحي والإنفاق على التعليم، مما يؤكد أهمية هذين المتغيرين في تحسين مستوى معيشة الفرد ودعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

2.دراسة ممدوح عبد المولى محمد وحسن محمد حسن أبو زينة (2022) تحت عنوان:[1]

أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1991-2020).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الإستثمار في رأس المال البشري بأبعاده المختلفة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2020. وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات التي تعكس جودة رأس المال البشري، تمثل في:

أ. المتغير التابع:

- النمو الاقتصادي والذي تم قياسه من خلال الناتج المحلي الإجمالي.

ب. المتغيرات المستقلة: رأس المال البشري بابعاده

- الإنفاق على التعليم؛
- الإنفاق على البحث العلمي؛
- عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم؛
- معدل الأمية؛
- الإنفاق على الصحة؛
- مؤشر التنمية البشرية؛
- نسبة المعلمين إلى التلاميذ كمتغيرات مركبة لقياس رأس المال البشري.

لتحقيق أهدافها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الأدبيات النظرية والتطبيقية، إلى جانب المنهج الكمي القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وذلك بهدف اختبار العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة، مع الاستعانة ببرنامج EViews لتحليل البيانات.

❖ **اهم النتائج المتوصل اليها:**

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإنفاق على الصحة والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، مما يعني أن تحسين الخدمات الصحية ينعكس إيجابا على الناتج المحلي.

[1]- ممدوح عبد المولى محمد، حسن محمد حسن أبو زينة، **أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من (1991-2020)**، مجلة كلية التجارة، جامعة المنوفية، المنوفية، مصر، 2021، المجلد: 58، العدد: 1، ص: 804-840.

- مؤشر التنمية البشرية له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين كان تأثير الإنفاق على التعليم سلبيا في الأجل الطويل، وهو ما قد يشير إلى مشكلات هيكلية في جودة مخرجات العملية التعليمية وعدم توافقها مع احتياجات سوق العمل، مما يحد من مساهمتها الفاعلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

3.دراسة حسين فرج الحويج (2019) تحت عنوان:[1]

الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في ليبيا (هل يؤدي استخدام النماذج اللا خطية لتحسين نتائج القياس؟).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في ليبيا، مع تركيز أساسي على اختبار ما إذا كان استخدام نماذج الانحدار اللاخطية يفسر عن نتائج قياسية أفضل مقارنة بالنماذج الخطية التقليدية. استندت الدراسة في إطارها النظري إلى دالة الإنتاج من نوع كوب-دوغلاس (Cobb-Douglas)، حيث تمثل

أ. المتغير التابع:

- النمو الاقتصادي (GDP) مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي.

ب. المتغيرات المستقلة:

- رأس المال المادي
- قوة العمل
- الإستثمار في رأس المال البشري

لتحقيق أهدافها، استخدمت الدراسة منهجية قياسية متطورة تقارن بين نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الخطي (ARDL) ونظيره اللا خطي (NARDL)، الذي طوره شين وآخرون (2014)، وذلك بهدف تحري وجود علاقات غير متماثلة (Asymmetric) في الأجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة.

❖ **اهم النتائج المتحصل عليها**

- تفوق النموذج اللا خطي (NARDL) في تقدير العلاقات مقارنة بالنموذج الخطي، مما يؤكد أهمية مراعاة اللاخطية في دراسة هذه العلاقة في الاقتصاد الليبي.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وكانت النتيجة الأكثر بروزا هي وجود علاقة عكسية (سلبية) ومعنوية بين مؤشر الإستثمار في رأس المال البشري (الإنفاق على التعليم) والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل

4.دراسة بوعلام مولاي وعثمان علام (2019) تحت عنوان:[2]

أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2015),

[1]- حسين فرج الحويج، **الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في ليبيا: هل يؤدي استخدام النماذج اللاخطية لتحسين نتائج القياس؟**، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا، 2019، المجلد: 05، العدد: 10، ص: 3-29.

[2]- بوعلام مولاي، عثمان علام، **أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال المدة (1970-2015)**، مجلة جامعة البويرة للعلوم الاقتصادية، البويرة، الجزائر، 2018، المجلد: 25، العدد: 110، ص: 333-353.

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج قياسي لاختبار أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2015. وقد اعتمدت الدراسة في تحليلها على:

أ. المتغير التابع:

- النمو الاقتصادي (LGDP) ممثلاً باللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ب. المتغيرات المستقلة:

- الإستثمار في رأس المال البشري (LINVED) والمعبر عنه بالإنفاق على التعليم؛
- معدل التضخم (LCPI)؛
- نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (LGDI)؛
- إجمالي القوة العاملة (LLF).

استخدمت الدراسة المنهج القياسي المتطور القائم على تحليل السلاسل الزمنية، حيث تم اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس-بيرون (PP)، والتي أظهرت أن جميع المتغيرات كانت غير مستقرة عند مستوياتها واستقرت عند أخذ الفروق الأولى من الدرجة الأولى. ولاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، تم استخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen Cointegration)، والتي بينت وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات. وفي ضوء هذه النتائج، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) لقياس العلاقات في الأجلين القصير والطويل.

❖ **اهم النتائج المتحصل عليها:**

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل
- علاقة عكسية بين كل من معدل التضخم وقوة العمل والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى وجود مشاكل هيكلية في سوق العمل الجزائري.
- وجود علاقة عكسية (سلبية) ومعنوية بين الإستثمار في رأس المال البشري (الإنفاق على التعليم) والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهي نتيجة تخالف المنطق النظري. وقد فسرت الدراسة هذه النتيجة بأن مخرجات التعليم العالي في الجزائر لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل، وغالباً ما يتم توظيفها في القطاع العام والقطاعات غير المنتجة، مما لا يساهم بشكل فعال في زيادة الإنتاجية والناتج المحلي.

5.دراسة أنيسة عبد الحفيظ البصال، سماح المرسي وسمر الباجوري (2023) تحت عنوان:[1]

قياس أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا منذ عام 1994.

[1]- أنيسة عبد الحفيظ البصال، سماح المرسي، سمر الباجوري، **قياس أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا منذ عام 1994**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، دمياط، مصر، 2023، المجلد: 4، العدد: 1، ص: 191-209.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دولة جنوب إفريقيا منذ عام 1994 وحتى عام 2021، من خلال اختبار اتجاهات العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير. وقد اعتمدت الدراسة على:

أ. المتغير التابع:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يعبر عن النمو الاقتصادي.

ب. المتغيرات المستقلة:

- الإنفاق الحكومي على الصحة (GEH)؛
- معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي (PER)؛
- معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي (SER)؛
- معدل الالتحاق بالتعليم العالي (HER)؛
- متغير العمر المتوقع عند الميلاد (LEP) كمؤشر صحي.

استخدمت الدراسة المنهج القياسي والاحصائي، حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بعد تحويل المتغيرات إلى الصيغة اللوغاريتمية.

❖ **اهم النتائج المحصل عليها:**

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من: العمر المتوقع عند الميلاد، الإنفاق على التعليم، ومعدلات الالتحاق بالتعليمين الثانوي والعالي على النمو الاقتصادي، وهي نتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- وجود تأثير سلبي (عكسي) ومعنوي لكل من الإنفاق على الصحة ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي على النمو الاقتصادي، وهي نتائج تخالف المنطق النظري. بينت نتائج اختبار السببية أن العلاقة كانت أحادية الاتجاه من كل من الإنفاق على التعليم والالتحاق بالتعليم الثانوي نحو النمو الاقتصادي، وثنائية الاتجاه بين العمر المتوقع عند الميلاد والنمو الاقتصادي، في حين لم توجد أي علاقة سببية بين الالتحاق بالتعليمين الابتدائي والعالي والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: التحليل البيبليومتري.

يهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل بيبليومتري كمي للأدبيات العلمية المتعلقة برأس المال البشري والنمو الاقتصادي، باستخدام مؤشرات مثل عدد المنشورات والاستشهادات.

يتضمن التحليل استعراضا إحصائيا يبرز الاتجاهات الرئيسية في البحث العالمي والعربي، مما يعزز الإطار المنهجي للدراسة الحالية.

أولا-أسئلة البحث:

1. ما هو التطور الزمني للنشر العلمي المتعلق بالإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي؟
2. ما هي الدول أو المؤسسات الأكاديمية الأكثر إنتاجا للبحوث حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي؟

3. من هم المؤلفون الأكثر تأثيرا في هذا المجال البحثي؟
4. ما هي المجلات والمقالات العلمية الأكثر نشرًا لهذه الدراسة؟
5. ما هي الاتجاهات الحديثة والعناقيد البحثية حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي؟

ثانيا- المواد والمنهجية: سيتم التعرف على اهم المصادر المعتمد عليها في التحليل البيبليومتري، وماهي الاستراتيجية المتبعة اضافة إلى منهجية الدراسة والادوات التحليلية.

1.مصادر البيانات وإستراتيجية البحث: اعتمدت هذه الدراسة على منهجية التحليل البيبليومتري لفحص العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، وقد تم استرجاع كافة البيانات البيبليومترية من قاعدة بيانات Scopus، والتي اختيرت نظرا لتغطيتها الشاملة وفهرسيتها القوية للاستشهادات المرجعية، كما تم استخراج البيانات في 18 جانفي 2026 لضمان تمثيل حديث للدراسات والأدبيات السابقة.

كانت سلسلة البحث النهائية كما يلي:

TITLE-ABS-KEY (“Human Capital Investment" OR "Investment in Human Capital" OR "Human Capital Formation" OR "Education Investment" OR "Training and Development" OR "Skill Acquisition")AND TITLE-ABS-KEY("Economic Performance" OR "Economic Growth" OR "Economic Productivity" OR "Labor Productivity" OR "Economic Efficiency" OR "Economic Competitiveness" OR "GDP Growth”)

قد اقتصر البحث على مجال الاقتصاد والاقتصاد القياسي والمالي، وأسفرت عملية البحث هذه عن 488 وثيقة، والتي شكلت قاعدة البيانات للتحليل اللاحق.

2.منهجية الدراسة وأدوات التحليل: تم تصدير جميع السجلات التي تم استرجاعها بصيغتي CSV وExcel لإجراء عملية التنقية والتحليل المنهجي. حيث تضمنت قاعدة البيانات المعلومات البيبليومترية التالية مثل: أسماء المؤلفين، الانتماء المؤسسي، الكلمات المفتاحية، عناوين المصادر، وعدد الاستشهادات. كما تم إجراء تحليلات وصفية باستخدام برنامج Microsoft Excel لتحديد اتجاهات النشر السنوية، والمساهمين الأكثر إنتاجا (مؤلفين، مؤسسات، ودول)، وتوزيع الاستشهادات.

لاستكشاف البناء الفكري والتعاونية في هذا المجال، تم استخدام برنامج (VOSviewer) الإصدار (1.6.20) وحزمة Bibliometrix (R-Studio) .وقد مكنت هذه الأدوات إجراء تحليلات التأليف المشترك Co-authorship، والظهور المشترك للكلمات Co-occurrence، والاستشهاد المرجعي المشترك Co-citation، بالإضافة إلى إنشاء خرائط بصرية توضح العناقيد البحثية وعلاقات الشبكة.

يتلخص الإطار التحليلي في مخطط تدفق PRISMA الذي يلخص عملية اختيار الوثائق؛ حيث ركزت الدراسة في مرحلة التحديد على أبحاث ضمن تخصص الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي كما هي مفهرسة في "سكوبس" تحت مجالات العلوم الاقتصادية. وجمعت استراتيجية البحث بين المصطلحات ذات الصلة مثل "تكوين رأس المال البشري"، "الإستثمار التعليمي"، "النمو الاقتصادي" مع الكلمات المفتاحية المرتبطة باستثمار في رأس المال البشري

والأداء الاقتصادي، وفي مرحلة الفحص استرجع البحث 488 سجلا (حتى تاريخ 18 جانفي 2026)، والتي تمت مراجعتها وتوحيد معاييرها للتحليل، وأخيرا تضمنت مرحلة الشمول ثلاثة أبعاد تحليلية: التحليل الوصفي (فحص اتجاهات النشر)، تحليل الأداء (تحديد المؤلفين والمؤسسات والدول الأكثر إنتاجا وتأثيرا)، ورسم الخرائط العلمية (تصوير أنماط التأليف المشترك، والظهور المشترك للكلمات، والبنى الموضوعاتية).

الشكل رقم (1): مخطط تدفق PRISMA الذي يلخص عملية إختيار الوثائق.

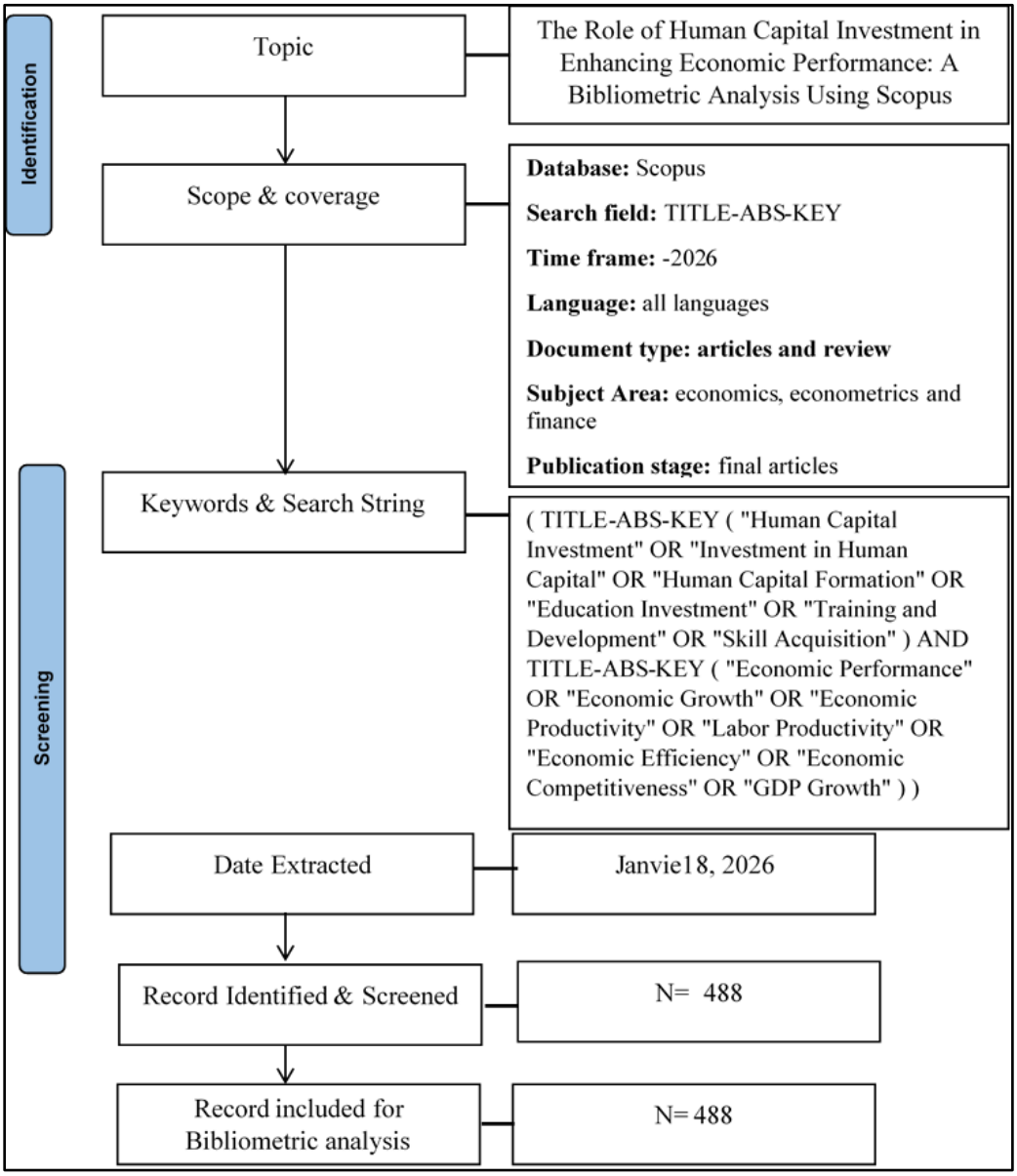

المصدر: من إعداد الطالبة

ثالثا- النتيجة: تم الحصل على المعلومات التالية:

1.المعلومات الأساسية : فيما يلي سوف يتم استعراض الخصائص الأساسية الببليومترية لمجموعة بيانات الدراسة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الخصائص الببليومترية الأساسية لمجموعة بيانات الدراسة

Description	Results
MAIN INFORMATION ABOUT DATA	
Timespan	1968 :2026
Sources (Journals, Books, etc)	252
Documents	488
Annual Growth Rate %	1.2
Document Average Age	12.7
Average citations per doc	33.69
References	3493
DOCUMENT CONTENTS	
Keywords Plus (ID)	520
Author's Keywords (DE)	1091
AUTHORS	
Authors	945
Authors of single-authored docs	149
AUTHORS COLLABORATION	
Single-authored docs	167
Co-Authors per Doc	2.12
International co-authorships %	23.16
DOCUMENT TYPES	
Article	474
Review	14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج bibliometrix

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أعلاه أن بيانات الدراسة تغطي الفترة الزمنية الممتدة من 1968 إلى غاية 2026، حيث شملت 488 وثيقة علمية مستمدة من 252 مصدرا وبمعدل نمو سنوي قدره 1.2%. يظهر التحليل اعتمادا واسعً قدر ب3493 مرجعا، ومتوسط اقتباس وصل إلى 33.69 لكل وثيقة، بينما بلغت نسبة التعاون الدولي في التأليف 23.16%، وهيمنت المقالات العلمية بـ474 وثيقة.

2.التطور الزمني للنشر العلمي المتعلق بالإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي: في هذا العنصر سيتم قراءة للتطور الزمني للنشر العلمي المتعلق بالإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، وهو ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (2): التطور الزمني للنشرالعلمي حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي.

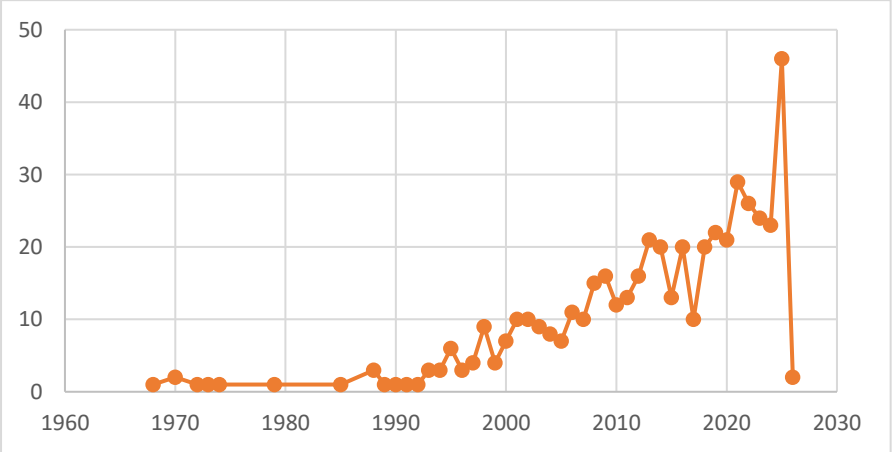

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات scoups

يتضح من خلال التمثيل البياني رقم (2) أعلاه أن الإنتاج العلمي شهد تطورا تدريجيا منذ عام 1968، حيث مر بمرحلة استقرار طويلة قبل البدء في الازدياد مع بداية الألفية، وقد سجلت الدراسة ذروة النشاط البحثي في عام 2025 بإجمالي 46 وثيقة، وهو ما يعكس طفرة اهتمام الباحثين قبل أن ينخفض مع بداية 2026 نظرا لعدم اكتمال الحصر الزمني لهذا العام.

3.الدول والمؤسسات الأكاديمية الأكثر إنتاجا للبحوث حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي: في هذا العنصر سيتم عرض الدول الأكثر انتاجا للبحوث العلمية المتعلقة بموضوع العلاقة بين الإستثمار في رأس المال والأداء الاقتصادي.

أ. **الدول الأكثر انتاجا للبحوث حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي:** يمكن ابراز الدول الأكثر انتاجا من خلال الاستعانة الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): اكتر 19 دولة انتاجا للبحوث حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي.

Rank	Countries	Cluster	Links	TLS	TP	TC	CPP
01	United States	2	18	40	107	7448	69.6075
02	China	2	10	21	56	1874	33.4643
03	United Kingdom	3	10	17	30	1421	47.3667
04	Germany	1	11	18	27	673	24.9259
05	Italy	1	6	10	24	442	18.4167
06	Australia	4	8	17	21	340	16.1905
07	Japan	2	2	4	20	858	42.9
08	Spain	3	5	9	19	276	14.5263
09	Russian Federation	6	2	2	17	314	18.4706
10	Hong Kong	4	7	13	15	439	29.2667
11	Pakistan	2	3	4	13	428	32.9231
12	South Korea	5	4	10	13	1148	88.3077
13	France	1	7	9	11	972	88.3636
14	Malaysia	5	4	8	11	96	8.7273
15	Turkey	6	4	4	11	378	34.3636
16	Canada	1	6	9	10	653	65.3
17	Netherlands	1	5	8	10	326	32.6
18	Indonesia	5	1	1	8	121	15.125
19	Brazil	3	2	3	7	31	4.4286

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج VosViewrs

حيث:

TLS : إجمالي قوة الروابط (Total Link Strength).

TP : إجمالي الأوراق البحثية (Total Papers).

TC : إجمالي الاقتباسات (Total Citations).

CPP : معدل الاقتباس لكل ورقة بحثية (Citations Per Paper).

تظهر البيانات تصدر الولايات المتحده الامريكيه من حيث اجمالي المنشورات البحثيه في المرتبه الاولى ب 107 ورقة بحثية و7448 اقتباس تليها كل من الصين والمملكه المتحده في حجم الانتاج العلمي كما يلاحظ تفاوت في معادلات التاثير العلمي حيث سجلت دول مثل كوريا الجنوبيه وفرنسا معدلات اقتباس مرتفعه رغم عدد الاوراق الاقل مما يعكس اختلاف قوة الأثر البحثي بين الدول المدرجه.

الشكل رقم (3): اكتر 20 دولة انتاجا للبحوث حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي

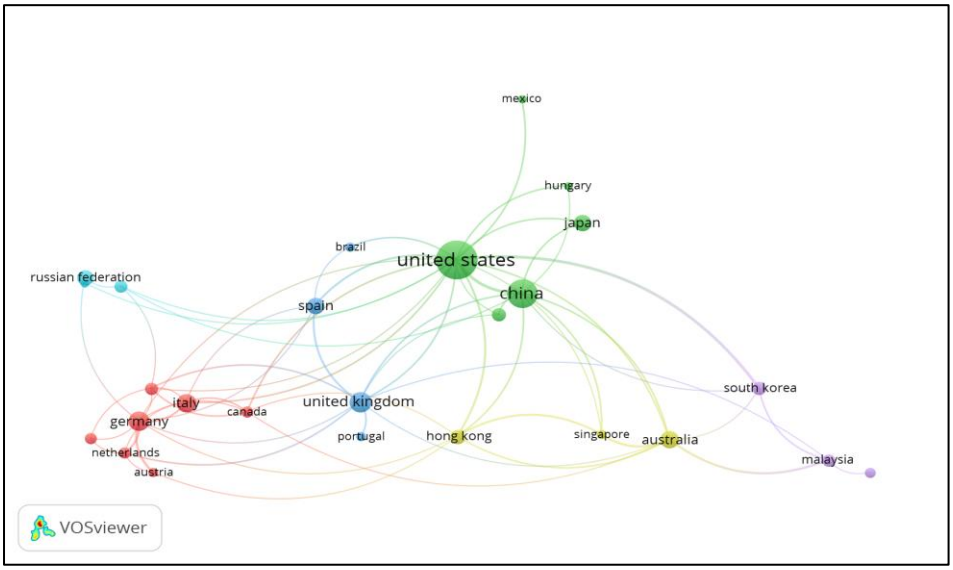

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج VosViewrs

يظهر من خلال الشكل أعلاه رقم (3) أن تحليل الشبكية الدولية يشير إلى وجود تعاون بحثي مكثف حيث تهيمن الولايات المتحدة والصين على العنقود الأخضر بصفاتها الأكثر تأثيرا في الروابط الدولية بينما ألمانيا وإيطاليا وفرنسا تبرز في العنقود الاحمر كمركز ثقال اوروبي وتتوزع بقيه الدول مثل استراليا والمملكه المتحده وكوريا الجنوبيه على مجموعات تعاونيه تعكس تداخل جغرافي وعلمي قوي في موضوعات البحث.

كما سيتم استعراض الدول الأكثر انتاجا فيما تعلق بموضوع البحث، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4): أكثر الدول انتاجا للبحوث حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي بالاعتماد على bibliometrix

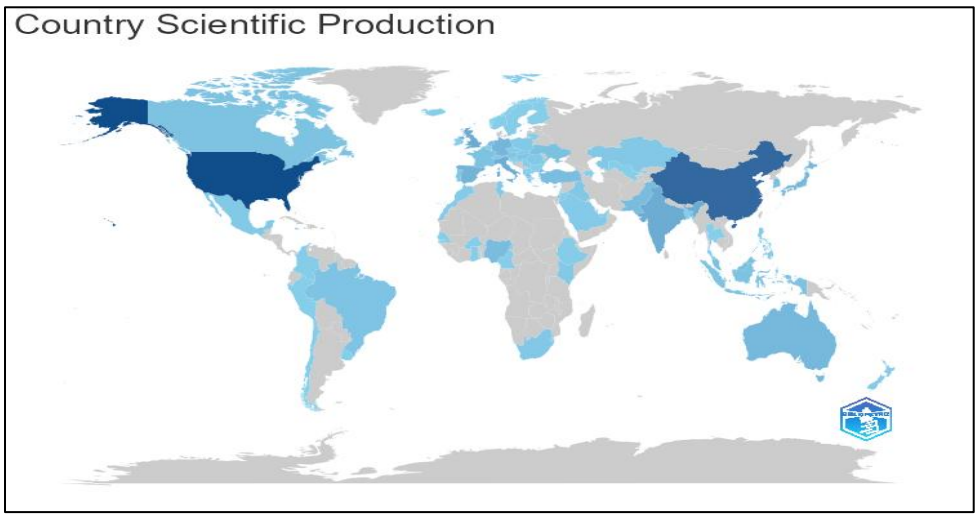

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج bibliometrix

يتضح جليا من خلال الشكل أعلاه رقم (4) أن الخريطه تشير إلى وجود انتشارا عالميا للانتاج العلمي مع تمركز كثيف في الولايات المتحده والصين، وهو ما يوضحه اللون (الأزرق الداكن) كأكثر دول انتاجا، بينما تظهر حضور متوسط في روسيا استراليا وأجزاء من أوروبا وآسيا، والممثل باللون (الأزرق الفاتح)، في حين تشير المناطق الرمادية إلى انعدام الإنتاج العلمي المسجل في تلك الدول ضمن قاعده بيانات الدراسه.

ب. **المؤسسات الأكثر انتاجا للبحوث حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي :** وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): المؤسسات الأكثر انتاجا للبحوث حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي

Rank	Institutions	Country	Cluster	TP	TC	CPP
01	chinese university of hong kong, hong kong, hong kong	Hong kong	1	4	173	43.25
02	the university of chicago, chicago, il, united states	United state	2	4	117	29.25
03	university at buffalo, the state university of new york, buffalo, ny, united states	United state	3	4	121	30.25

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج VosViewrs

حيث:

TP : إجمالي الأوراق البحثية (Total Papers).

TC : إجمالي الاقتباسات (Total Citations).

CPP : معدل الاقتباس لكل ورقة بحثية (Citations Per Paper).

بالعودة إلى نتائج الجدول أعلاه رقم (3) يتضح أن جامعة هونغ كونغ الصينية وجامعة شيكاغو وجامعة بوفالو تتصدر قائمه المؤسسات الأكثر إنتاجا بأربع أوراق بحثيه لكل منهما، بالرغم من تساويهم في عدد المنشورات إلا أن جامعة هونغ كونغ الصينية حققت أعلى معدل تأثير بإجمالي 173 اقتباس (بمعدل 43.25 لكل ورقة) تليها جامعة بوفالو بـ121 اقتباس.

3.المؤلفون الأكثر تأثيرا في هذا المجال البحثي: يستعرض هذا العنصر أكثر المؤلفين نشرا للأبحاث المتعلقة بموضوع الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، وهو ما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): المؤلفين الأكثر نشرا للاستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي

Rank	Author	Affiliation	Country/Region	TP	Views Count	FWCI	TC
01	Didenko, Dmitry	Russian Presidential Academy of National Economy and Public Administration	Russian Federation	2	35	0.1	2
02	Gillman, Max	Charles University	Czech Republic	2	67	1.27	32
03	Mallick, Hrushikesh	Centre for Development Studies Trivandrum	-	2	136	1.03	27
04	Serra, Gustavo Pereira	Universidade Estadual Paulista Júlio de Mesquita Filho	Brazil	2	56	0.68	22
05	Sinha, Jitendra Kumar	Government of Bihar	-	2	51	0.17	2
06	Warburton, Christopher S.	Berkeley College	-	2	31	0.12	3
07	Abdu, Musa	Gombe State University	Nigeria	1	75	2.13	20
08	Abdulhasan, Maki Mahdi	Al-Nisour University College	Iraq	1	51	0.79	10
09	Adam, Christopher S.	University of Oxford	United Kingdom	1	59	1.17	7
10	Adediran, Oluwasogo S.	Covenant University	Nigeria	1	123	1.74	29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج VosViewrs

حيث:

TP : إجمالي الأوراق البحثية (Total Papers).

TC : إجمالي الاقتباسات (Total Citations).

FWCI : التأثير المرجح للاستشهادات (Field-Weighted Citation Impact)

يظهر الجدول أعلاه رقم (4) وجود تساويا في عدد المنشورات (ورقتين لكل مؤلف) بين المؤلفين الستة الأوائل، مع تميز Max Gillman بأعلى معدل اقتباس (32) وتأثير علمي مرجح ميدانيا قدره (1.27). كما يبرز Adediran, Oluwasogo S. من نيجيريا كأكثر المؤلفين جذبا للمشاهدات (123 مشاهدة)، بينما حقق Abdu, Musa أعلى مؤشر تأثير مرجح (2.13) رغم نشره لورقة واحدة فقط.

4.المجلات والمقالات العلمية الأكثر نشرا لهذه الدراسة: يستعرض هذا العنصر المجالات والمقالات العلمية الأكثر نشرا لموضوع العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي.

أ. **المجلات الأكثر نشرا لهذه الدراسة:** سيتم التطرق إلى المجلات الأكثر نشرا للعلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي:

الجدول رقم (5): أكثر 10 مجلات نشرا للعلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي

Journals	TP	TC	CPP
Economic modelling	14	495	35.3571
Journal of macroeconomics	10	270	27
Journal of development economics	9	1691	187.8889
European economic review	8	481	60.125
Singapore economic review	8	30	3.75
Applied economics	7	137	19.5714
Applied economics letters	7	101	14.4286
Economics bulletin	7	34	4.8571
journal of economic dynamics and control	7	217	31
Resources policy	7	718	102.5714

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SciVal

حيث:

TLS: إجمالي قوة الروابط (Total Link Strength).

TP : إجمالي الأوراق البحثية (Total Papers).

TC : إجمالي الاقتباسات (Total Citations).

CPP : معدل الاقتباس لكل ورقة بحثية (Citations Per Paper).

تتصدر مجلة Economic Modelling القائمة من حيث عدد الأوراق المنشورة بـ 14 ورقة، بينما سجلت مجلة Journal of Development Economics أعلى معدل تأثير واقتباسات بإجمالي 1691 اقتباسا وبمعدل 187.8 لكل ورقة، كما برزت مجلة Resources Policy بمعدل اقتباس مرتفع تجاوز الـ 100 لكل ورقة، مما يعكس الأهمية العلمية لهذه الدوريات في نشر الابحاث الاقتصادية.

أ. **المقالات العلمية الأكثر نشرًا لهذه الدراسة:** يمكن إبراز المقالات العلمية الأكثر نشرا لعلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): أكثر 10 مقالات علمية نشرا للعلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي

Paper	DOI	Total Citations	TC per Year	Normalized TC
BARRO RJ, 1993, J MONET ECON	10.1016/0304-3932(93)90023-9	986	29	2,95504496
SKIDMORE M, 2002, ECON INQ	10.1093/ei/40.4.664	646	25,84	7,26659168
BEINE M, 2001, J DEV ECON	10.1016/S0304-3878(00)00133-4	601	23,1153846	5,87487781
GALOR O, 2005, HANDB ECON GROWTH	10.1016/S1574-0684(05)01004-X	596	27,0909091	5,28101266
FLEISHER B, 2010, J DEV ECON	10.1016/j.jdeveco.2009.01.010	540	31,7647059	7,99013564
KING RG, 1990,	10.1086/261727	476	12,8648649	1
BLUNDELL R, 1999, FISC STUD	10.1111/j.1475-5890. 1999.tb00001.x	428	15,2857143	2,81578947
COE DT, 2009, EUR ECON REV	10.1016/j.euroecorev.2009.02.005	408	22,6666667	8,72727273
CHEN J, 1996, J COMP ECON	10.1006/jcec.1996.0015	405	13,0645161	2,00164745
ALDER S, 2016, J ECON GROWTH	10.1007/s10887-016-9131-x	303	27,5454545	8,33562586

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج bibliometrix

يشير الجدول أعلاه رقم (6) إلى أن ورقة الباحث Barro (1993) تتصدر القائمة بأعلى إجمالي اقتباسات بلغ 986 اقتباسا، بينما حققت ورقة Fleisher (2010) أعلى معدل استشهاد سنوي بواقع 31.76، كما تبرز ورقة Coe (2009) بأعلى قيمة للاقتباسات المعيارية (8.72)، مما يعكس التأثير العلمي القوي والمستمر لهذه الدراسات المرجعية في أدبيات النمو الاقتصادي.

6.الاتجاهات الموضوعية والعناقيد البحثية حول العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي:

سوف يعرض هذا العنصر الاتجاهات الموضوعية والعناقيد البحثية المتعلقة بالعلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي.

أ. **الكلمات المفتاحية:** يمكن توضيح نتائج المتحصل عليها المتعلقة بالكلمات المفتاحية الخاصة بالإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في الجدول أدناه:

الجدول رقم (7): الكلمات المفتاحية المرتبطة بالإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي

Label	Cluster	Links	TLS	Occurrences	CPP
Economic growth	1	40	368	193	44.8912
Human capital	2	40	381	180	42.9056
Investment	4	34	149	45	32.2889
Education	6	28	90	39	49.0769
Economic development	1	25	82	32	31.5
Growth	3	16	46	25	73.68
Endogenous growth	2	17	36	22	18.1364
Human capital investment	2	18	40	20	10.9
Income distribution	3	19	54	17	13.0588
Developing world	1	25	64	15	26.6667
Productivity	2	18	34	14	63.7857
Labor productivity	4	20	40	14	43.4286
Foreign direct investment	1	18	36	14	90
Total factor productivity	5	14	31	13	44.7692
Innovation	2	14	29	13	15.6154
Skilled labor	4	14	30	11	26.8182
Income inequality	3	10	24	11	10
Human capital formation	5	5	15	11	153.6364
Inequality	3	13	29	10	10.5
Employment	4	15	25	10	39.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج VosViewrs

حيث:

TLS : إجمالي قوة الروابط (Total Link Strength).

CPP : معدل الاقتباس لكل ورقة بحثية (Citations Per Paper).

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (7) أعلاه أن الكلمات المفتاحية Economic Growth و Human Capital تتصدر المشهد البحثي بأعلى تكرار (193 و180 مرة على التوالي) وأقوى روابط شبكية، كما يبرز مصطلح Human Capital Formation بأعلى معدل اقتباس لكل ورقة (153.63).

وهو ما يظهره أيضا الشكل أدناه، والذي يوضح شبكة الظهور المشترك للكلمات المفتاحية في للعلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي.

الشكل رقم (5): شبكة الظهور المشترك للكلمات المفتاحية في الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي.

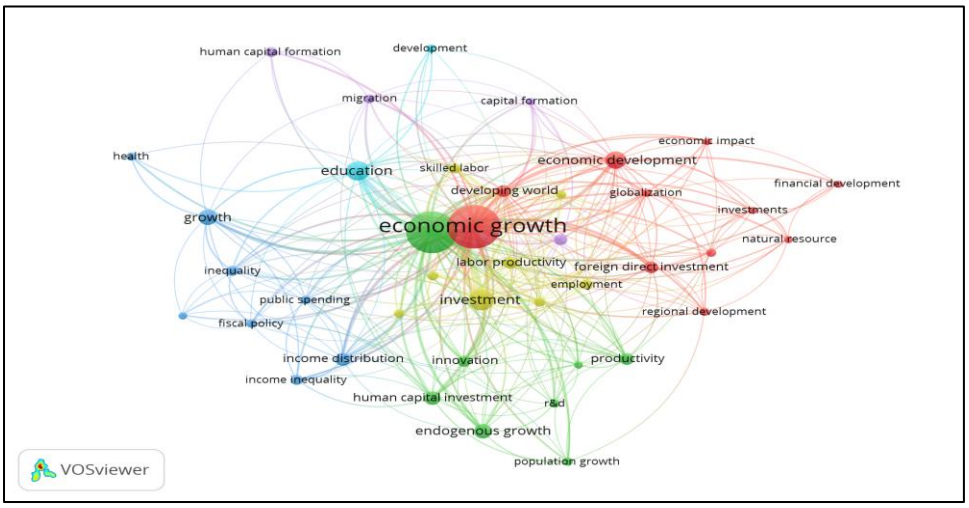

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج VosViewrs

يتضح جليا من خلال الشكل رقم (5) أعلاه أن تحليل شبكة الكلمات المفتاحية تبرز هيمنة واضحة لمصطلحي Economic Growth وHuman Capital كمركزي ثقل في الأدبيات البحثية، مع ترابطهما الوثيق بمفاهيم الإستثمار (Investment) والتعليم (Education)، كما تتفرع الشبكة لتشمل محاور فرعية هامة مثل الإنتاجية (Productivity)، النمو الداخلي (Endogenous Growth)، وتكوين رأس المال البشري، مما يعكس شمولية التوجهات البحثية في الربط بين العوامل النوعية والنمو الاقتصادي..

ب. **الاتجاهات الموضوعية:** في هذا العنصر سيتم إبراز الاتجاهات الموضوعية المعاصرة في الأدبيات المتعلقة بدراسة علاقة رأس المال البشري بالأداء الاقتصادي، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (6): الاتجاهات الموضوعية المعاصرة في أدبيات رأس المال البشري وعلاقتها بالأداء الاقتصادي

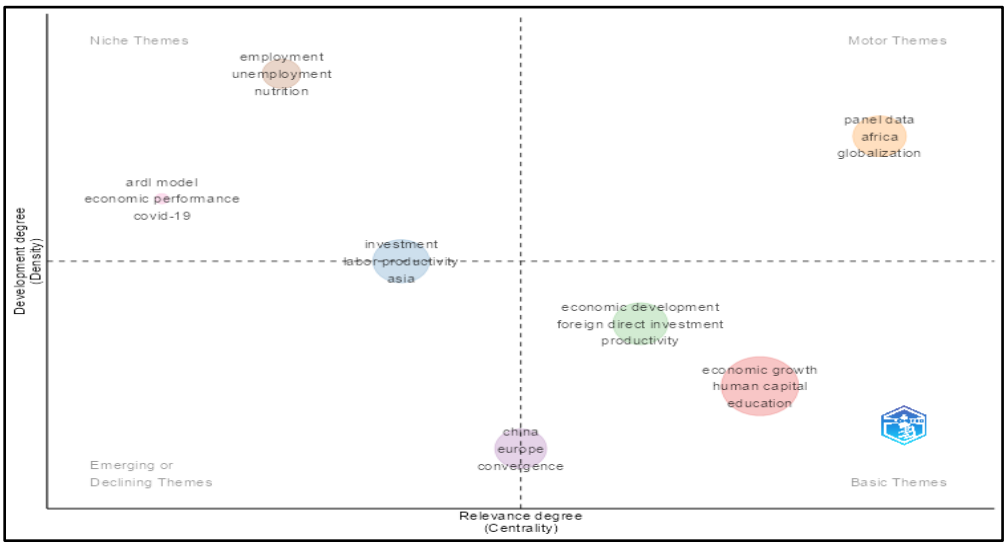

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج bibliometrix

يصنف الشكل الاتجاهات الموضوعية للدراسة إلى أربعة أرباع رئيسية؛ حيث تظهر موضوعات النمو الاقتصادي ورأس المال البشري والتعليم كقضايا أساسية وجوهرية في هذا المجال. بينما تعد قضايا العولمة وبيانات البانل (Panel Data) محركات بحثية متطورة، في حين تبرز موضوعات التوظيف والبطالة كقضايا متخصصة، وتصنف نماذج ARDL ضمن الاتجاهات الناشئة أو المتراجعة.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل ومناقشة الدراسات السابقة التي تم عرضها، وذلك بهدف إبراز أهم نقاط الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية وغيرها، وصولا إلى تحديد الفجوات البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، وتوضيح الأثر العلمي المتوقع لها.

أولا- مناقشة وتحليل الدراسات السابقة: تعد عملية تحليل الدراسات السابقة من أهم خطوات فهم التراكم المعرفي المرتبط بالبحث، وتحديد الاتجاهات البحثية التي تناولت العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي. كما تساعد هذه العملية على إبراز المنهاجيات المعتمدة والمتغيرات المستخدمة ونتائج الدراسات، وهو ما يمكن من خلاله تحديد الفجوات البحثية التي تبرر إجراء الدراسة الحالية.

أ. **الدراسات الاجنبية:** تم عرض خمس دراسات أجنبية تناولت العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، حيث تنوعت هذه الدراسات من حيث طبيعة العينات المدروسة؛ إذ شملت نماذج بانل لعدة دول، مثل دول منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى دراسات قطرية ركزت على حالات محددة كالصين، فضلا عن دراسات على مستوى المؤسسات والشركات.

تميزت هذه الدراسات بتحديد واضح في الفترات الزمنية التي غطتها، حيث امتدت بعض الدراسات لفترات أطول تجاوزت ثلاثة عقود، في حين ركزت دراسات أخرى على فترات أقصر، وهو ما يعكس اختلاف الأهداف البحثية وطبيعة البيانات المتاحة، أما من حيث المنهجية فقد اعتمدت الدراسات القياسية الأجنبية على مجموعة متنوعة من الأساليب القياسية المتقدمة، مثل بانل ساكن، نموذج GMM للبانل الديناميكي، اختبار سببية Granger، نموذج بانل شبه المعلمي الديناميكي، نموذج عتبة البانل الديناميكي، وهو ما يعكس تطورا ملحوظا في أدوات التحليل مقارنة ببعض الدراسات العربية.

من حيث النتائج، فقد أظهرت معظم الدراسات وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، سواء بشكل مباشر أو من خلال قنوات غير مباشرة مثل الإستثمار الأجنبي المباشر والتطور التكنولوجي والتوسع في السوق المالي. وتأكيدا على الطبيعة الديناميكية وغير الخطية لهذه العلاقة، أشارت بعض الدراسات إلى أن تأثير رأس المال البشري يتغير حسب مستوى التنمية الاقتصادية ودرجة تطور النظام المالي ومستوى الانفتاح الاقتصادي.

من خلال هذه الدراسات يمكن إبراز مجموعة من مظاهر القصور التي تحد من قدرتها على الإحاطة الشاملة بموضوع البحث، من أهمها:

- تركيز بعض الدراسات على متغيرات محددة وإهمال متغيرات أخرى مؤثرة، مما يؤدي إلى تفسير جزء من العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.
- اعتماد بعض الدراسات على عينات محددة من حيث عدد الدول أو الفترات الزمنية، وهو ما يؤثر على إمكانية تعميم النتائج.
- اختلاف المنهجية المستخدمة بين الدراسات وعدم اعتماد بعضها على اختبارات تشخيصية كافية للتحقق من صلاحيّة النماذج القياسية.
- عدم مراعاة بعض الدراسات لخصائص الدول النامية، خصوصا فيما يتعلق بضعف كفاءة سوق العمل وعدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية، وهو ما يفسّر التباين في نتائج بعض الدراسات

الجدول رقم (8): ملخص الدراسات السابقة الاجنبية

م	المؤلف/المؤلفون	هدف الدراسة	المتغيرات المستخدمة		عينة وفترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	أهم النتائج
			التابعة	المستقلة			
1	**Siessima Djibril TOE (2018)**	إبراز دور رأس المال البشري في تحسين الأداء والميزة التنافسية للمؤسسات	الأداء التنظيمي الميزة التنافسية	رأس المال البشري إشراك الموظفين	قطاع البنوك وشركات فرنسية (2014-2000)	منهج تحليلي مستند إلى نظرية الموارد والكفاءات بانل ساكن نموذج GMM للبانل الديناميكي	علاقة إيجابية بين التأهيل والأداء ورأس المال البشري يعزز التنافسية تأثير سلبي للملكية العمالية على الأداء
2	**Mariem Liouaeddine & Hanane Guenouni (2010)**	تحليل أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دولMENA	الناتج المحلي الإجمالي	نفقات التعليم الالتحاق بالتعليم (ابتدائي، ثانوي، عالي)	20 دولة (دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا) (2007-1990)	نماذج بانل الساكنة	تأثير إيجابي ومعنوي للتعليم على النمو اختلاف تأثيررأس المال البشري بين الدول
3	**Edrees A (2016)**	دراسة العلاقة السببية بين رأس المال البشري والبنية التحتية والنمو الاقتصادي	النمو الاقتصادي	رأس المال البشري البنية التحتية	الدول العربية (2013-1974)	اختبار سببيةGranger بيانات بانل	علاقة تبادلية في الدول الغنية علاقة أحادية من النمو نحو رأس المال البشري في الدول الفقيرة
4	**Su, Yaqin & Liu, Zhiqiang (2016)**	تحليل أثر الإستثمار الأجنبي ورأس المال البشري على النمو في المدن الصينية	نمو الناتج المحلي للفرد	الإستثمار الأجنبي المباشر رأس المال البشري معدل الإستثمار في رأس المال معدل نمو السكان	المدن الصينية (2010-1991)	نماذج بانل الساكنة (النموذج الثابت)	وجود أثر سلبي لمعدل نمو السكان على نمو الدخل الفردي. وجود علاقة إيجابية بين الإستثمار في رأس المال المادي والنمو الاقتصادي. لرأس المال البشري أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي
5	**Jie, Yu & Lan, Jing (2024)**	دراسة العلاقة الديناميكية بين رأس المال البشري والموارد الطبيعية والنمو وتحقيق التنمية المستدامة	النمو الاقتصادي	الموارد الطبيعية، التطور المالي، التجارة، رأس المال البشري، السكان، التكنولوجيا...	الصين (2022-1990)	نموذج بانل شبه المعلمي الديناميكي نموذج عتبة البانل الديناميكي	أثر إيجابي للتعليم الثانوي والعالي والعمر المتوقع، وسلبي للصحة والتعليم الابتدائي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

ب. الدراسات العربية: تم عرض خمس دراسات عربية تناولت علاقة الإستثمار في رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي خلال فترات زمنية مختلفة مستخدمة عينات مختلفة وبلدان معينة، وقد أظهرت هذه الدراسات تباينا واضحا في النتائج المتحصل عليها، وهو ما يعزى إلى اختلاف الفترات الزمنية وتباين خصائص العينات المدروسة، فضلاً عن اختلاف مؤشرات قياس رأس المال والأساليب القياسية المتبعة.

من خلال تحليل الدراسات السابقة يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات التي تعكس جانبا من أوجه القصور المنهجية والتطبيقية، من أبرزها:

- اعتماد بعض الدراسات على نماذج قياسية دون استيفاء كفاءة اختبارات التشخيص الضرورية، مما قد يؤثر على دقة ومصداقية النتائج المتحصل عليها.
- الاكتفاء في بعض الدراسات بمؤشرات تقليدية لقياس رأس المال، دون أخذ الأبعاد الأخرى بعين الاعتبار
- وجود تباين في نتائج الدراسات، حيث توصلت بعضها إلى علاقة سلبية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، وهو ما قد يعكس وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل وعدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات السوق.
- استخدام بعض الدراسات لمتغيرات قد تكون مرتبطة فيما بينها، مما يؤدي إلى نتائج مظللة لطبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات.

الجدول رقم (9): ملخص الدراسات السابقة العربية

م	المؤلف/المؤلفون	هدف الدراسة	المتغيرات المستخدمة		عينة وفترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	أهم النتائج
			التابعة	المستقلة			
1	**براهم إسماعيل، محمد هدياني (2018)**	تحديد أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية	النمو الاقتصادي	التعليم الابتدائي،التعليم الثانوي،التعليم العالي، الإنفاق على التعليم، العمر المتوقع	الدول عربية الفترة: (1990-2018)	نموذج البيانات المقطعية Panel Data Model	عدم معنوية التعليم الابتدائي والثانوي أثر سلبي للتعليم العالي أثر إيجابي للإنفاق على التعليم والصحة
2	**ممدوح عبد المولى محمد وحسن محمد حسن أبو زينة (2022)**	تحليل أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مصر	النمو الاقتصادي (GDP)	الإنفاق على التعليم البحث العلمي، عدد التلاميذ،مستوى الأمية، الصحة، نسبة المعلمين، مؤشر التنمية البشرية	مصر الفترة: (1991-2020)	نموذج ARDL	أثر إيجابي للصحة و مؤشر التنمية البشرية على النمو أثر سلبي للتعليم في الأجل الطويل
3	**حسين فرج الموبج (2019)**	قياس أثر رأس المال البشري على النمو في ليبيا مع مقارنة النماذج الخطية واللاخطية	النمو الاقتصادي الحقيقي	رأس المال المادي،قوة العمل،الإستثمار في رأس المال البشري	ليبيا الفترة: (1970-2012)	نموذج ARDL نموذج NARDL	تفوق النموذج اللاخطي علاقة سلبية طويلة الأجل بين التعليم والنمو
4	**بوعلام مولاي، عثمان علام (2019)**	قياس أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر	النمو الاقتصادي (LGDP)	الإنفاق على التعليم، التضخم،تراكم رأس المال،قوة العمل	الجزائر الفترة: (1970-2015)	نموذج VECM	أثر إيجابي لرأس المال الماديعلى النمو الاقتصادي أثر سلبي للتضخم وقوة العمل والتعليم على النمو الاقتصادي
5	**أنيسة عبد الحفيظ البصال، سماح المرسي وسمر الباجوري (2023)**	قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا	النمو الاقتصادي (GDP)	الانفاق على الصحة الالتحاق بالتعليم (التعليم الابتدائي، الثانوي، العالي) العمر المتوقع	جنوب إفريقيا الفترة: (1994-2021)	الانحدار المتعدد	أثر إيجابي للتعليم الثانوي والعالي والعمر المتوقع على النمو الاقتصادي أثر سلبي للصحة والتعليم الابتدائي على النموالاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

ثانيا- نقاط الاستفادة والاسهام العلمي: سيتم في ما يلي عرض أهم نقاط استفادة الدراسة الحالية من الابحاث الأكاديمية والدراسات السابقة، إضافة إلى إبراز الإسهام العلمي الذي تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه.

أ. نقاط إستفادة الدراسة الحالية من الابحاث الاكاديمية والدراسات السابقة: تستفيد الدراسة الحالية من مختلف البحوث الأكاديمية والدراسات السابقة، سواء العربية منها أو الأجنبية، بهدف بناء إطار تحليلي متكامل يمكن من فهم أعمق للإشكالية المتعلقة بدور الإستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي، ويمكن تلخيص أهم أوجه الاستفادة فيما يلي:

- ساهمت الدراسات السابقة في إبراز الأهمية المتزايدة لموضوع الإستثمار في رأس المال البشري، واعتباره من المحددات الأساسية للأداء الاقتصادي.

- ساهمت في تحديد الإطار النظري المناسب للدراسة، خاصة نظريات النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي، التي أكدت على الدور المحوري للعنصر البشري.

- ساهمت في تحديد المتغيرات الأكثر تعبيرا عن رأس المال البشري، مثل التعليم والصحة والمؤشرات المتعلقة بالإستثمار فيها، مما ساعد في بناء نموذج الدراسة الحالية.

- أفادت الدراسات السابقة في اختيار المنهجية القياسية المناسبة، خاصة نماذج بيانات البانل والنماذج الديناميكية، وتحليل العلاقة في الأجل القصير والطويل.

- أظهرت نتائج الدراسات السابقه، خاصة التي أثبتت وجود علاقة سلبية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي على وجود تباين في تفسير أثاررأس المال البشري على الأداء الاقتصادي، مما دفع الدراسة الحالية إلى تفسير هذه النتائج وتحليلها في إطار خصوصية الاقتصاديات العربية.

ب. الاسهام العلمي للدراسة الحالية: أما من حيث الإسهام العلمي للدراسة الحالية، يتضح من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة أن العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي لا تزال محل تباين واختلاف، سواء من حيث طبيعة العلاقة أو درجة تأثيرها، وهو ما يعكس وجود فجوة بحثية تستدعي المزيد من الدراسات، خصوصا في سياق الاقتصاديات العربية.

تتمثل هذه الفجوة البحثية من عدة جوانب، أهمها:

- تباين نتائج الدراسات السابقة بين الآثار الإيجابية والسلبية أو غير المعنوية للاستثمار في رأس المال البشري، دون تقديم تفسير كمي لخصوصيات الاقتصاديات العربية.

- اعتماد العديد من الدراسات على مؤشرات جزئية لقياس رأس المال البشري مع إغفال الطابع المركب لهذا المتغير، مما يؤدي إلى نتائج غير دقيقة.

- محدودية الدراسات التي تناولت عينة واسعة من الدول العربية ولفترة زمنية ممتدة من 1990 إلى 2024، مما يسمح بتحليل التطورات طويلة الأجل والتغيرات الهيكلية.

- عدم اعتماد بعض الدراسات على نماذج قياسية تأخذ بعين الاعتبار مشاكل الإرتباط وعدم التجانس، مع الاهتمام بتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل بشكل متكامل، رغم أهمية ذلك في تفسير ديناميكية تأثير رأس المال البشري على الأداء الاقتصادي.

انطلاقا من هذه الفجوة، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم إسهام علمي يتمثل في:

- الاعتماد على التحليل البيبليومتري لأستكشاف تطور الإنتاج العلمي في مجال رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، وتحديد أهم الباحثين والمؤسسات والاتجاهات البحثية الحديثة، مما يسمح بتاطير الدراسة ضمن السياق العلمي العالمي.
- استخدام التحليل العنقودي لتصنيف الدول العربية وفق خصائص ومؤشرات رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، مما يساعد على إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدول محل الدراسة خلال الفترة الزمنية من 1990 إلى 2024.
- إجراء دراسة تحليلية لتطور متغيرات الدراسة في الدول العربية خلال الفترة (1990–2024)، من خلال تتبع اتجاهات مؤشرات رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، وتحليل التغيرات التي عرفتها الاقتصاديات العربية عبر الزمن.
- توظيف نماذج البانل الديناميكية بما يسمح بدراسة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات عبر بعدين الزمني والمقطعي.
- تحليل العلاقة السببية بين رأس المال البشري والأداء الاقتصادي باستخدام اختبارات السببية المناسبة، من أجل تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات ومدى استمراريته في الأجلين القصير والطويل.
- بناء نموذج قياسي مستند إلى دالة كوب دوغلاس الإنتاج لقياس أثر الإستثمار في رأس المال البشري على الأداء الاقتصادي بما يتلاءم مع متغيرات الدراسة وخصائص اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة الممتدة 1990–2024.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم استعراض ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم في المبحث الأول عرض الاسس النظرية لرأس المال البشري، واستعراض أهم النظريات المفسرة له، بدءا من النظريات الكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة التي ركزت على دور التعليم كآلية لانتقال الكفاءات، بالإضافة إلى تطرق إلى أهم مؤشرات قياس رأس المال البشري سواء الكمية أو النوعية، بما يسمح بتجسيده بشكل قابل للتحليل القياسي.

أما في للمبحث الثاني، فقد تم تناول المفاهيم النظرية المرتبطة بالأداء الاقتصادي، مع التركيز على أهم مؤشراته الكلية، مثل النمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى كميزان المدفوعات، التضخم، والبطالة، كما تم عرض العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري وهذه المؤشرات في ضوء مختلف النظريات الاقتصادية، خاصة النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، ونظرية النمو الداخلي التي أكدت الدور المحوري للعنصر البشري في تحقيق النمو الاقتصادي.

أما من ناحية عرض وتحليل الادبيات العلمية، تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة شملت خمس دراسات عربية وخمس دراسات أجنبية، حيث أظهرت هذه الدراسات تباينا في النتائج، يعكس اختلاف البيئات الاقتصادية والمنهجيات المعتمدة في التحليل، ثم تم إجراء التحليل البيبليومتري للإنتاج العلمي في هذا المجال، والذي مكننا من تحديد أهم الدول والمؤسسات البحثية الرائدة، بالإضافة إلى إبراز الاتجاهات الحديثة والعناقيد البحثية المرتبطة بموضوع الدراسة.

من خلال هذا التحليل تم التوصل إلى وجود فجوة بحثية تتمثل أساسا في محدودية شمولية بعض الدراسات واختلاف نتائجها وعدم مراعاة بعض الخصوصيات الهيكلية للدول محل الدراسة، وهو ما يبرز أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى تقديم تحليل أكثر تكاملا للعلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، مع الاعتماد على منهجية قياسية ملائمة تأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب. ويشكل هذا الفصل قاعدة نظرية أساسية ينطلق منها الجانب القياسي للدراسة في الفصل الثاني، بهدف اختبار الفرضية المطروحة والوصول إلى نتائج علمية دقيقة تدعم موضوع البحث.

الفصل الثاني:

التحليل القياسي لدور الإستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي

تمهيد الفصل الثاني:

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق مستويات مستدامة من النمو الاقتصادي والأداء الكلي، ويعتبر الإستثمار في رأس المال البشري إحدى الركائز الأساسية، نظرا لدوره المحوري في تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة على الابتكار، بالإضافة إلى كونه عنصرا أساسيا في دعم مرونة الاقتصاد ومواجهة الصدمات المختلفة.

بناء على ذلك حظيت العلاقة بين رأس المال البشري والأداء الاقتصادي باهتمام متزايد من قبل الباحثين وصناع القرار، حيث تم تحليلها باستخدام مناهج قياسية متطورة. وقد أظهرت الأدبيات التطبيقية نتائج متباينة حول طبيعة وحجم تأثير الإستثمار في رأس المال البشري على مؤشرات الاقتصاد الكلي، ويعتبر ذلك أساسا لاختلاف البنى الاقتصادية بين الدول، وتفاوت فعالية السياسات الموجهة لتنمية الموارد البشرية.

في ظل هذه التحديات، أولت الدراسات العربية اهتماما متزايدا في تطوير رأس المال البشري، من خلال تبني إصلاحات هيكلية واستراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي.

انطلقا مما سبق، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث محاور أساسية:

المبحث الاول: واقع اقتصاديات الدول العربية

المبحث الثاني: الإطار المنهجي والتحليلي للدراسة

المبحث الثالث: النمذجة القياسية بين التحليل والتفسير: مقاربة تحليلية وتفسيرية للبيانات والنتائج.

المبحث الاول: و اقع اقتصاديات الدول العربية.

يتناول هذا المبحث واقع اقتصاديات الدول العربية من خلال تحليل شامل لمجتمع الدراسة، بهدف تشخيص وضعه الحالي وتقييم أهم الخصائص البنيوية والاقتصادية. كما يسعى لوضع حدود المجتمع بدقة مع إبراز السمات المميزة للدول العربية، ويتضمن كذلك تقديم نظرة عامة حول اقتصاديات الدول العربية، ثم أهم الآفاق المستقبلية التي يمكن أن توجه مسارها التنموي.

المطلب الاول: تشخيص وتقييم مجتمع الدراسة (الدول العربية).

يهدف هذا المطلب لتشخيص واقع مجتمع الدراسة المتمثل في الدول العربية، من خلال تحليل خصائصه وتحديد أبرز مكوناته مما يسمح ببناء تصور واضح حول طبيعة مجتمع الدراسة.

أولا- الخصائص العامة للدول العربية: تظهر الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، والبالغ عددها 22 دولة، ملامح وحدة إقليمية تتسم بدرجة من الترابط الجغرافي والاقتصادي،[1] رغم ما تشهده من تنوع في خصائصها والشكل ادناه يوضح أهم الخصائص العامة لهذه الدول:

الشكل رقم (7): خصائص الدول العربية

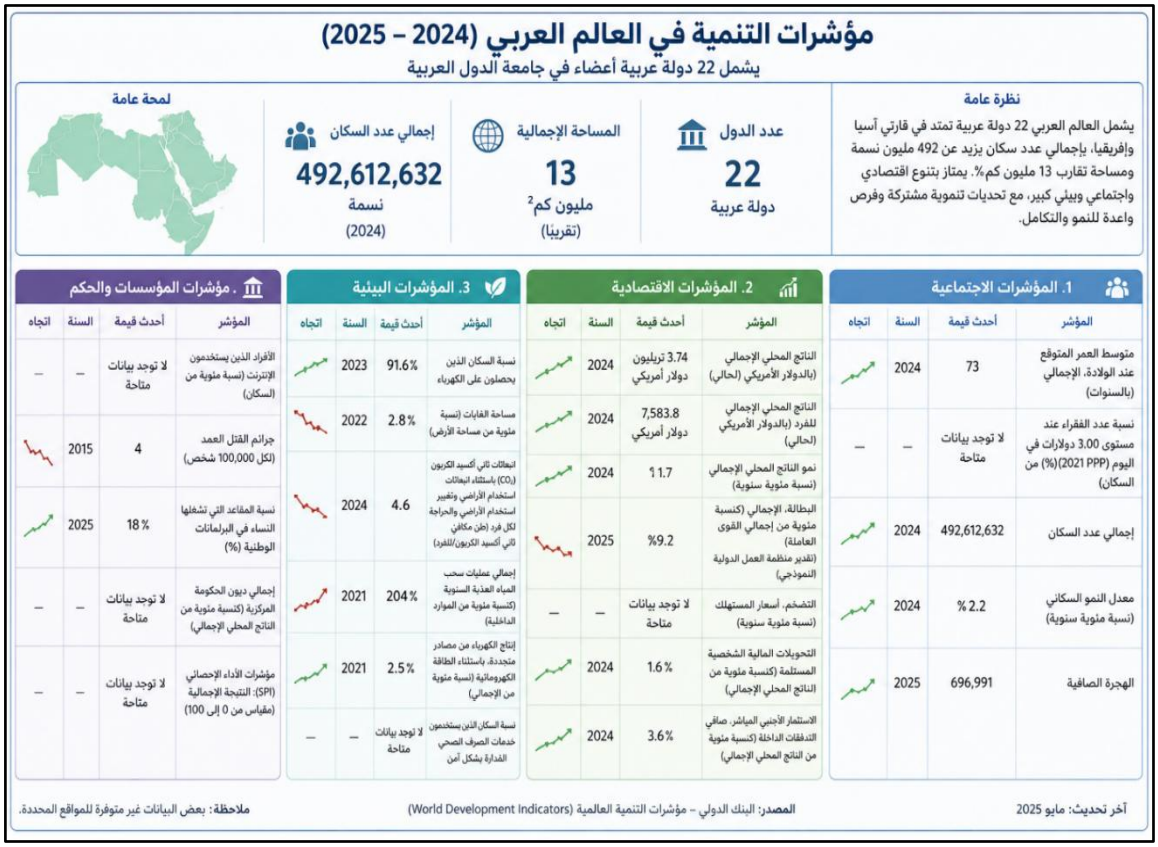

المصدر: من إعداد الطالبة بواسطة برنامج chat gpt بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

[1]-موقع عريق، **الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية**، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/05/02، الساعة 10:30.

من خلال الشكل أعلاه رقم (7) يتضح ان إجمالي عدد سكان الدول العربية أكثر من 490 مليون نسمة، موزعين على مساحة تقدر بـ 13 مليون كيلومتر مربع، ما يمنحها أهمية ديموغرافية وجغرافية معتبرة.[1]

من الناحية الاقتصادية، تتميز هذه الدول بتنوع في الهيكل الاقتصادي، إذ يعتمد البعض منها خصوصا دول الخليج على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، في حين تعتمد دول شمال إفريقيا، على قطاع الزراعة والسياحة والخدمات. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى تسجيل نمو اقتصادي إقليمي في حدود 2.6% خلال عام 2025، مدفوعا بتعافي الإنتاج النفطي وتزايد الجهود التي تسعى إلى تنويع القاعدة الاقتصادية.[2]

من الناحية الاجتماعية، شهدت الدول العربية تحسنا تدريجيا في بعض المؤشرات، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع حوالي 73 سنة، مما يعكس تطورا نسبيا في الخدمات الصحية[3]، غير أن هذا التحسن شهد معه تحديات هيكلية أبرزها تمثل في إرتفاع معدلات البطالة حيث قدرت بـ 9% خصوصا بين الشباب.[4]

على الصعيد البيئي، تواجه الدول العربية ضغوطا كبيرة في محدودية الموارد الطبيعية حيث تصنف من بين الدول الأكثر ندرة مائية في العالم، مع تجاوز معدلات سحب المياه لمستويات الاستدامة في العديد من الدول، كما سجلت مستويات متفاوتة من انبعاثات الكربون، ترتبط بطبيعة الاقتصاديات الريعية المعتمدة على الطاقة الأحفورية.[5]

وفي ما يتعلق بالجانب المؤسسي، تشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وجود تفاوت واضح في مؤشرات الحوكمة والتنمية البشرية بين الدول العربية، حيث تحقق بعض الدول مستويات متقدمة نسبيا في حين لا تزال دول أخرى تواجه تحديات متعلقة بكفاءة المؤسسة وشفافيتها، وتمكين المرأة.[6]

بناء على ما سبق، يمكن القول إن الدول العربية تمثل نموذجا يجمع بين تجانس ثقافي وتباين اقتصادي، حيث تتوفر إمكانيات كبيرة لتحقيق النمو والتكامل، في مقابل تحديات هيكلية تتطلب إصلاحات عميقة، خاصة في مجال التنويع الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري وتعزيز كفاءة المؤسسات.

ثانيا- حدود مجتمع الدراسة: يركز مجتمع الدراسة على 15 دولة عربية تشكل تنوعا جغرافيا واقتصاديا، وهي: الجزائر، تونس، المغرب، السعودية، الإمارات، الكويت، مصر، السودان، الأردن، قطر، البحرين، موريتانيا، العراق، اليمن، وسوريا، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024. وتمثل هذه الدول حوالي 90% من سكان العالم العربي وأغلب

---

[1]- شبكة الجزيرة الاعلامية، العالم العربي، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/05/02، الساعة: 18:18.

[2]- مجموعة البنك الدولي، **تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، تقرير فصلي (أبريل/ نيسان)، 2025، ص: 11.

[3]- شبكة الجزيرة الاعلامية، **العمر المتوقع في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره،رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/05/02، الساعة: 12:15.

[4]- أخبار الأمم المتحدة، **استقرار معدلات التوظيف العالمية، و300 مليون عامل يعيشون في فقر مدقع**، منظمة العمل الدولية، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/05/02، الساعة: 18:10.

[5]- World Bank Open Data, website link, Accessed on: 02/05/2026, at:12:03.

[6]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الخطة الاستراتيجية لعام 2026-2029: من الأدلة إلى العمل**، خطة استراتيجية، 2026، ص: 6؛8.

الإنتاج النفطي، مما يجعلها عينة مناسبة لتحليل العلاقة بين رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في الدول العربية، وفيما يلي سيتم عرض اهم خصائص الدول العربية محل الدراسة:

الشكل رقم (8): التنوع الاقتصادي والجغرافي لـ 15 دولة عربية

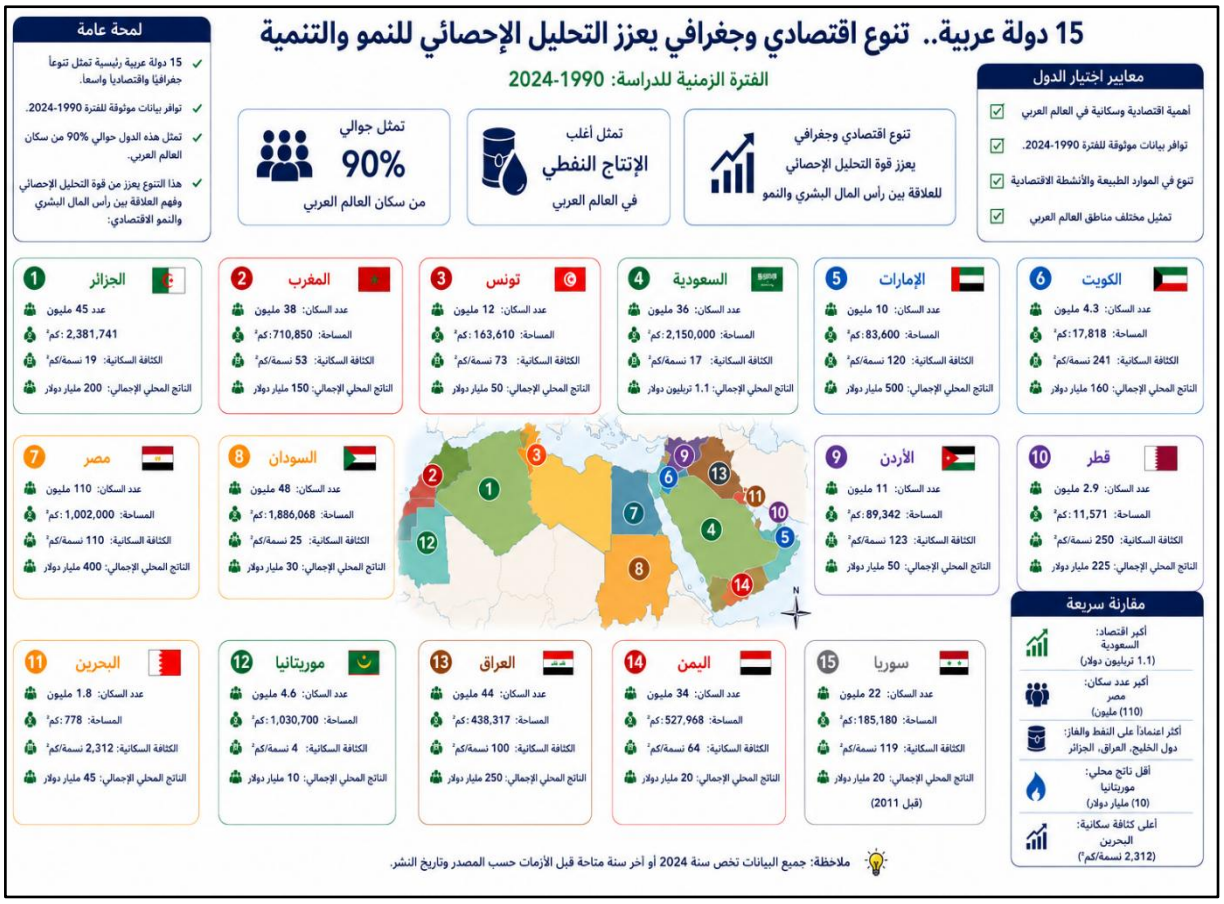

المصدر: من إعداد الطالبة بواسطة برنامج chat gpt بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تظهر اقتصاديات الدول العربية لعام 2024 تباينات هيكلية واضحة، تعكس الموارد الاقتصادية والظروف السياسية، يتجلى هذا التنوع بوضوح من خلال المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية المعروضة في الشكل أعلاه.

احتفظت السعودية بمكانتها كأول اقتصاد عربي، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 1.1 تريليون دولار[1]. ويأتي هذا مقابل عدد سكان يقدر بـ 36 مليون نسمة ومساحة شاسعة تبلغ 2,150,000 كم²، مدفوع ببرامج التنويع. في الوقت نفسه، عززت الجزائر مكانتها الاقتصادية، مسجلة ناتج محلي إجمالي يقارب 200 مليار دولار ويبلغ عدد سكانها 45 مليون نسمة وتمتد على مساحة 2,381,741 كم²، كما تحتل مرتبة ثاني أكبر منتج للنفط في أفريقيا.[2] ومع ذلك لا تزال الجزائر

[1]- House of Saud, **Saudi Arabia GDP & Economy: Key Data & Analysis**, website link, Accessed on: 02/05/2026, at: 18:55.
[2]-International Monetary Fund (IMF), **Algeria and the IMF**, website link, Accessed on: 02/05/2026, at: 23:59.

تواجه تحديات في تنويع اقتصادها وتحافظ على اعتماد كبير على موارد المحروقات. مع الحرص على رفع مساهمة القطاعات غير النفطية التي ما زالت تمثل تحديا أمام الصادرات[1]

بينما أظهرت الإمارات مرونة عالية بنمو غير نفطي بلغ 5.3% [2] على الرغم من مساحتها الأرضية الصغيرة نسبيا 83,600 كم² وعدد سكانها الذي يقارب 10 ملايين نسمة. وذلك راجع لتعزيز القطاعات غير النفطية[3]. وفي الوقت نفسه سجلت مصر ناتج محلي إجمالي يقدر بـ 400 مليار دولار. تمتلك مصر أكبر عدد من السكان بين العينة المدروسة، حيث يبلغ 110 ملايين نسمة، وتشغل مساحة 1,002,000 كم²، مما يؤدي إلى كثافة سكانية تبلغ 115 نسمة/كم². يفرض هذا الوضع ضغوطا اقتصادية، خاصة في ظل التحديات التضخمية، على الرغم من اعتمادها على قطاعات حيوية مثل قناة السويس والزراعة.[4]

بقي الأداء الاقتصادي في دول الخليج الأخرى مستقرا، حيث سجلت قطر ناتج محلي إجمالي يقارب 225 مليار دولار مع عدد سكان صغير نسبيا يبلغ 2.9 مليون نسمة، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي للكويت حوالي 160 مليار دولار مع 4.3 مليون نسمة، بينما كان ناتج البحرين حوالي 45 مليار على الرغم من مساحتها الصغيرة (778 كم²)، لديها أعلى كثافة سكانية داخل المجموعة، حيث تبلغ 1671 نسمة/كم². حيث تعتمد هذه الدول على موارد الطاقة والخدمات المالية[5].

بالانتقال إلى منطقة المغرب العربي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمغرب حوالي 150 مليار دولار مع عدد سكان يبلغ 38 مليون نسمة. كان ناتج تونس حوالي 50 مليار دولار، يدعمه 12 مليون نسمة. تعتمد هذه الدول، إلى جانب الأردن التي سجلت أيضا ناتج محلي إجمالي قدره 50 مليار دولار، على قطاعات مثل السياحة [6]والفوسفات والصناعة التحويلية لمواجهة التحديات الاقتصادية.

على العكس ذلك، تظهر بعض الدول مستويات اقتصادية منخفضة نسبيا بسبب الظروف غير المستقرة. بلغ الناتج المحلي الإجمالي للعراق حوالي 250 مليار دولار مع 44 مليون نسمة، على الرغم من اعتماده الكبير على النفط[7]. سجل السودان 30 مليار دولار مع 48 مليون نسمة، بينما كان الناتج المحلي الإجمالي لليمن 20 مليار دولار مع 34 مليون نسمة. بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسوريا حوالي 20 مليار دولار (استنادا إلى ما قبل 2011) مع 22 مليون نسمة. تعاني هذه الدول

---

[1]- ابتسام حملاوي، **تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية-**، مجلة الباحث، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، أم البواقي، الجزائر، 2011، المجلد: 01، العدد: 09، ص: 62.

[2]- Ministry of Economy - UAE, **UAE Economy Records 5.3% Growth in Non-Oil Activities**, website link, Accessed on: 03/05/2026, at: 00:16.

[3]- منجية بورحلة، **إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة نموذجا**، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2024، المجلد: 03، العدد: 02، ص: 322-323.

[4]-البنك الدولي، **الآفاق الاقتصادية الكلية والفقر: جمهورية مصر العربية**، تقرير أبريل 2026، ص: 1-2.

[5]- Ugo Fasano et al, **Monetary Union among Member Countries of the Gulf Cooperation Council**, IMF, Washington, 2003, p 3.

[6]- أيوب صكري وعبد المالك بوركوة، **تقييم تنافسية القطاع السياحي في دول شمال إفريقيا "حالة الجزائر، تونس والمغرب"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد: 03، العدد: 01، جوان 2019، ص 74.

[7]- Shafaq News, **Oil revenues anchor 88% of Iraq's 2025 budget**, website link, accessed on: 3/5/2026, at: 22:01.

تحديدا من صراعات وعدم الاستقرار[1] -في المقابل- سجلت موريتانيا ناتج محلي إجمالي قدره 10 مليارات دولار فقط، مع عدد سكان يبلغ 4.6 مليون نسمة ومساحة شاسعة (1,030,700 كم²)، مع كثافة سكانية منخفضة جدا، مما يشير إلى محدودية النشاط الاقتصادي[2].

يتضح من هذا التحليل وجود تفاوت كبير في الكثافة السكانية. تتصدر البحرين قائمة الدول ذات الكثافة الأعلى (1971نسمة/كم²)، في مقابل أدنى المستويات في موريتانيا (5 نسمة/كم²) والجزائر (19 نسمة/كم²). وهذا يسلط الضوء على التوزيع غير المتكافئ للسكان والضغط الناتج على الموارد. كما يظهر تباين واضح في الحجم الاقتصادي، حيث تتفوق السعودية بشكل كبير على غيرها بـ 1.1 تريليون دولار، تليها الإمارات (500 مليار دولار) ومصر (400 مليار دولار)، مما يؤكد تنوع الهياكل الاقتصادية. علاوة على ذلك، هناك تباين ملحوظ بين حجم السكان والناتج المحلي الإجمالي، كما يرى في مصر، حيث تبعات الكثافة السكانية العالية مقترنة بناتج اقتصادي متوسط، مقارنة بدول مثل قطر التي تتمتع بعدد سكان أقل وناتج محلي إجمالي مرتفع. وهذا يؤكد الأهمية الحاسمة لدراسة الإنتاجية والدور المحوري لرأس المال البشري في الاقتصادات الوطنية.

المطلب الثاني: نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية.

تتميز اقتصاديات الدول العربية بتنوع واضح، وهذا ما يعكس اختلاف مواردها ومستويات تطورها، حيث تضم دولا مصدرة للنفط تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات الريعية، وأخرى مستوردة له تعتمد على القطاعات الإنتاجية والخدماتية، وهو ما يدل على وجود تباين في مستوى النمو والأداء الاقتصادي بين هذه الدول.

تداعيات المخاطر الجيوسياسية: تأثرت اقتصاديات العالم العربي خلال السنوات الأخيرة، خصوصا سنة 2024، بعدة عوامل خارجية تمثلت في التوترات الجيوسياسية والنزاعات الإقليمية، إلى جانب اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، مما أدى إلى زيادة حالة عدم اليقين وتراجع مستويات الإستثمار في العديد من الدول العربية، في حين شهد القطاع النفطي تراجعا نسبيا نتيجة انخفاض أسعار النفط واستمرار تخفيضات ضمن التحالف الأوبيك، في حين برزت القطاعات غير النفطية، خصوصا قطاع الخدمات، كمحرك جديد للنمو، وهو ما يعكس توجها تدريجيا نحو تنويع القاعدة الاقتصادية والتقليل من الاعتماد على الموارد النفطية.[3]

المستوى الصناعي: لا تزال اقتصاديات الدول العربية تعاني من ضعف التصنيع المتقدم، حيث تهيمن الصناعات منخفضة التقنية مثل الصناعات الاستخراجية والتكرير، أما بالنسبة للصناعات عالية التقنية فما زالت محدودة، إذ لا

[1]- World Bank, **Yemen Economic Monitor: Confronting Escalating Challenges**, Semi-annual (Fall 2024), 2024, p: 1,2.

[2]-Laurent Msellati, Samer Matta**, Mauritania's Future: Economic Diversification and a Structured Urbanization**, World Bank Blogs, 26 August 2020, website link, accessed on: 15 May 2026.

[3]-طارق البحار، **صراع الشرق الأوسط يُلقي بظلاله على الاقتصاد العالمي: تصاعد المخاطر الجيوسياسية يعرقل النمو ويكبح جهود خفض التضخم**، جريدة البلاد، المنامة، البحرين، السبت 21 جوان 2025، العدد: 6094، ص: 18.

تتجاوز 4.5% من إجمالي الصادرات مقارنة بمتوسط العالم الذي يفوق الـ20%، مما يعكس وجود فجوة تكنولوجية تحد من قدرة الاقتصاد العربي على التنافس[1].

القطاع الزراعي: رغم تسجيل إرتفاع في قيمة الناتج الزراعي، إلا أنه ظل ضعيفا مقارنة بالنمو السكاني، مما أدى إلى تراجع نصيب الفرد من ناتج الزراعة واستمرار التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي وضعف الإنتاجية الزراعية، خصوصا في ظل محدودية الموارد المائية والتغيرات المناخية[2].

القطاع الرقمي: شهدت الاقتصاديات العربية تطورا وهيمنة نحو الاقتصاد الرقمي، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي عنصرا أساسيا في دعم النمو، خصوصا في القطاع المالي، من خلال تعزيز قدرات التنبؤ والتحليل واتخاذ القرار، ومنه تسعى العديد من الدول العربية إلى تبني استراتيجيات التحول الرقمي من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية ودعم الابتكار وخلق فرص عمل جديدة[3].

تحديات الاقتصاد العربي: لا تزال الاقتصاديات العربية تواجه تحديات هيكلية عميقة، من أبرزها ضعف النمو الاقتصادي، خصوصا في الدول المعتمدة على النفط، إضافةً إلى محدودية الإنتاجية وضعف الإستثمار في البحث والتطوير، فضلا عن التفاوت الكبير بينها من حيث مستويات التنمية والبنية التحتية[4].

الفجوة الإنتاجية: لا تزال الاقتصاديات العربية تعاني من فجوة واضحة مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة في مجالات الإنتاجية والابتكار وكفاءة المؤسسات، مما يحد من قدرتها على تحقيق نمو مستدام، كما يعكس هذا الوضع ضعف الإستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا، بالإضافة إلى أن الاقتصاديات العربية تواجه تحديات تتمثل في محدودية النمو من منظور الإنتاجية، حيث يشير تقرير البنك الدولي إلى ضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، والتي يعتبر من أبرز القيود أمام تحقيق نمو اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[5].

بالرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية إلا أنه لم يتم استغلالها بشكل كافي، وذلك راجع لضعف الابتكار وتراجع مستويات التكنولوجيا وعدم كفاءة تخصيص الموارد مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية كما برز أيضا وجود فجوة إنتاجية بين الدول العربية والاقتصاديات المتقدمة حيث تعتمد العديد من الاقتصاديات العربية على تراكم عوامل الإنتاج بدلا من تحسين كفاءتها، مما يجعل النمو هشا وقابلا للتأثر نتيجة الصدمات الخارجية.[6]

---

[1]- عرقوب وعلي، بودالي محمد، بوعريوة الربيع، **إدارة الابتكار باقتصادات الدول العربية و أثرها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بمجموعة من الدول النامية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، الجزائر، 2021، المجلد: 24، العدد: 02، ص: 80.

[2]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025**، العدد: 45، أبوظبي، 2025، ص: 84.

[3]- علي محمد الخوري، **المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024: صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العربي**، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، أبوظبي، 2024، ص: 145؛161؛167.

[4]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025**، مرجع سابق، ص: 57-59.

[5]- نفس المرجع سابق، ص: 51.

[6]- صندوق النقد العربي، **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2023**، تقرير سنوي، 2023، ص: 8-9.

المطلب الثالث: آفاق اقتصاديات الدول العربية.

تشير التوقعات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن الدول العربية تتسم بنوع من التحسن التدريجي إضافة إلى مجموعة من التحديات الهيكلية، حيث يتوقع أن النمو الاقتصادي سيشهد تعافيا ملحوظا وذلك راجع إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز استراتيجيات التنويع الاقتصادي، حيث يتوقع أن يرتفع معدل النمو في الدول العربية إلى حوالي 3.8% في عام 2025 ثم 4.3% في عام 2026، مقارنة بمستويات أقل في السنوات السابقة، وهو وهذا ما يدل على تحسن الأداء الاقتصادي الكلي وفعالية السياسات الإصلاحية[1]. وهذا ما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (9): توقعات معدل نمو الاقتصادي في المنطقة العربية لعامي 2026/2025

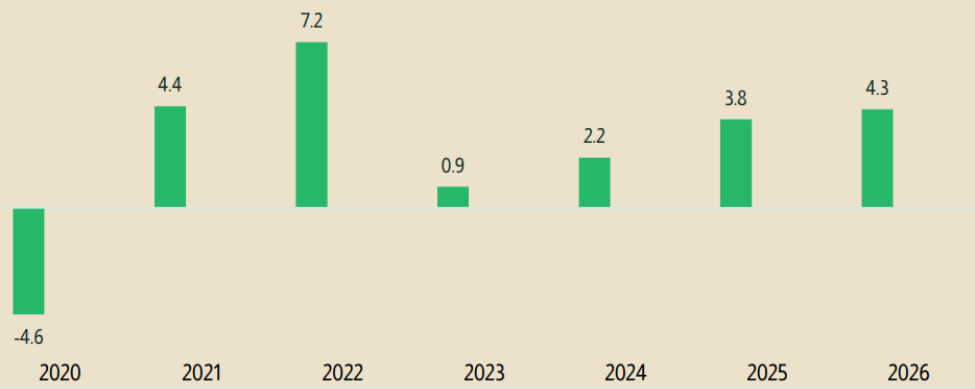

المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2025**، مرجع سابق، ص: 22.

على الرغم من هذا التحسن، إلا أن مسار النمو لا يزال غير متوازن في بعض الدول، حيث تؤكد تقارير البنك الدولي أن الدول في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، أن النمو الاقتصادي ما زال ضعيفا نسبيا مع وجود تفاوت كبير بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له، إضافة إلى تأثره بعوامل عدم اليقين المرتبطة بالتغيرات الجيوسياسية والتقلبات العالمية[2].

بينما تلعب الصراعات الجيوسياسية دورا محوريا في تشكيل آفاق الاقتصاد العربي، حيث تؤدي إلى خلل في النشاط الاقتصادي بالاضافة إلى تراجع الإستثمار، مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي في هذه الدول، فقد أبرز تقرير البنك الدولي الاضرار التي تؤديها هذه الصراعات من خسائر بشرية ومادية، بالاضافة إلى إرتفاع معدلات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية، خصوصا في الدول الهشة والتي تتعرض للنزاعات[3].

إضافة إلى مواجهة الاقتصاد العربي لتحديات متزايدة، تتمثل في إرتفاع مستويات الدين العام، خصوصا في الدول المستوردة للنفط، حيث إن تباطؤ النمو وإرتفاع تكاليف الاقتراض أدى إلى زيادة الضغوط على المالية العامة.والشكل ادناه يوضح ذلك[4]:

---

[1]- صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2025**، الفصل الثاني، 2025، ص: 22.

[2]- مجموعة البنك الدولي، **تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، فصل خريف (أكتوبر)، 2024، ص: 1.

[3]- البنك الدولي، **الصراع والديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، تقرير نصف سنوي، أبريل 2024، ص: 16.

[4]- نفس المرجع السابق، ص 30.

الشكل رقم (10): نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي

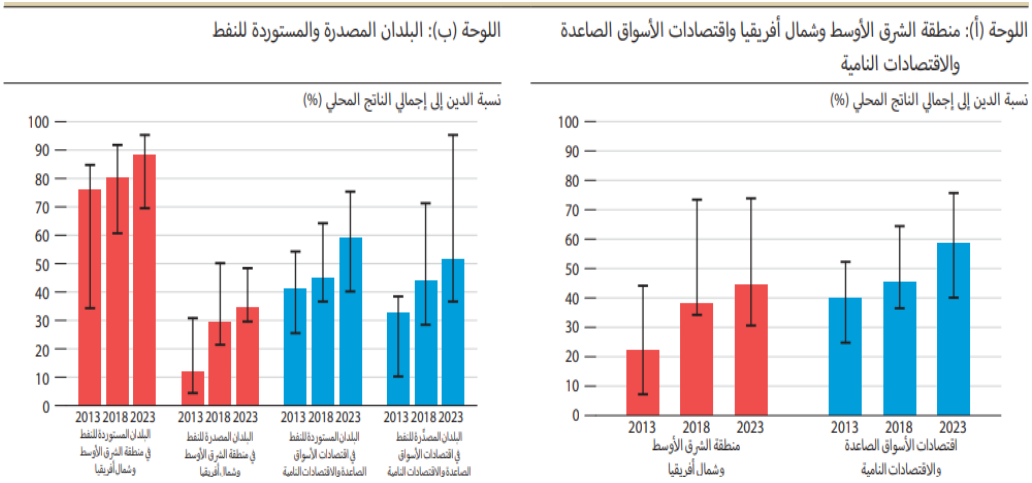

المصدر: البنك الدولي، الصراع والديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سابق، ص: 30.

من ناحية أخرى، تختلف آفاق النمو في الدول العربية حسب طبيعة الاقتصاد، حيث يتوقع أن تحقق الدول المصدرة للنفط معدلات نمو مرتفعة مع تحسن القطاع غير النفطي، خصوصا دول الخليج التي تستفيد من برامج التنويع الاقتصادي والإستثمار في البنية التحتية، في حين تسجل الدول المستوردة للنفط نموا مدعوما بالإصلاحات المالية وتحسين بيئة الإستثمار.[1]

أما فيما يتعلق بالتضخم، فيتضح أن هناك تراجعا تدريجيا في معدلات التضخم في المنطقة العربية خلال السنوات القادمة، وذلك نتيجة لاستقرار أسعار السلع الأساسية وتحسين سياسات النقدية، ورغم استمرار الضغوط التضخمية في بعض الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية أو صراعات داخلية[2]. والشكل التالي سيوضح ذلك:

الشكل رقم (11): توقعات معدلات التضخم في المنطقة العربية لعامي 2025 و 2026

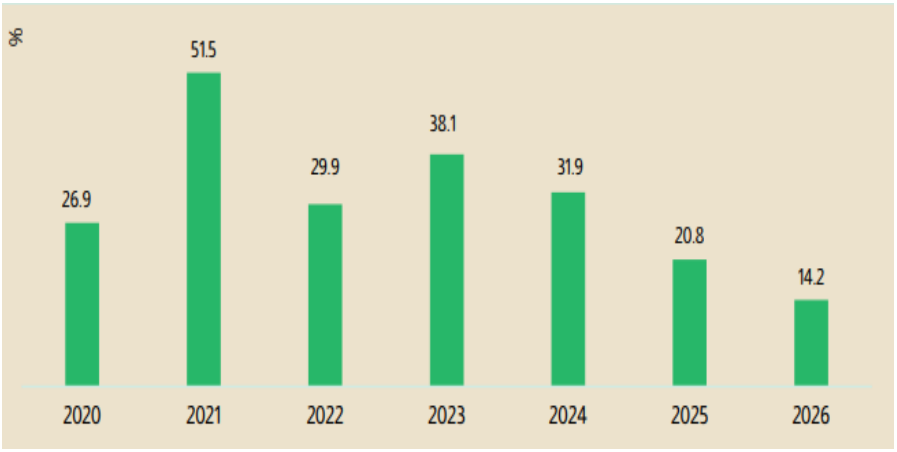

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير آفاق الاقتصاد العربي لعام 2025، مرجع سبق ذكره، الصفحة 35

[1]- صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2025**، مرجع سابق، ص: 25-27.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 35.

على المدى الطويل، تظل آفاق النمو في الدول العربية مرتبطة بقدرتها على مواجهة التحديات، مثل ضعف الإنتاجية وانخفاض معدلات التشغيل وفجوة التوظيف في سوق العمل، إضافة إلى الحاجة لتعزيز رأس المال البشري والتكنولوجيا، كما يتطلب زيادة النمو الاقتصادي زيادة الإنتاجية والتخصيص الجيد للموارد، إلى جانب تشجيع ودعم الابتكار[1].

المبحث الثاني: الإطار المنهجي والتحليلي للدراسة.

تعد عملية بناء النموذج القياسي أول خطوة أساسية، حيث من خلالها سيتم ترجمة الإطار النظري إلى مجموعة من المعادلات الرياضية القابلة للتقدير والاختبار. في هذا السياق، سيتم في هذا المبحث عرض نموذج الدراسة وتحديد المتغيرات.

المطلب الاول: نموذج الدراسة.

استنادا إلى الإطار النظري للدراسة، وبالاعتماد على الأدبيات الاقتصادية التي تناولت محددات النمو الاقتصادي، تم تبني دالة الإنتاج من نوع دالة كوب دوغلاس الموسعة، كما تعد من أكثر النماذج استخداما في تحليل العلاقة بين عوامل الإنتاج والناتج. حيث تسمح هذه الدالة بتفكيك النمو الاقتصادي إلى مساهمات عوامل الإنتاج المختلفة والتي تفرق بين رأس المال المادي والبشري وفقا لما اقترحه Romer (1990) و Barro (1991)، إضافة إلى ما يعرف ببواقي سولو التي تعكس التقدم التكنولوجي والعوامل غير المرصودة.

وبناء على ذلك، يمكن تمثيل دالة الإنتاج في كما يلي:

$$Y_{it} = A_{it}.K_{it}^{\alpha}.L_{it}^{\beta}.HC_{it}^{\gamma}$$

حيث:

Y_{it}: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

K_{it}: رأس المال المادي.

L_{it}: حجم العمالة.

HC_{it}: رأس المال البشري.

A_{it}: بواقي سولو.

α, β, γ: تمثل مرونات عوامل الانتاج

وفي ضوء متغيرات الدراسة، يمكن إعادة كتابة النموذج في الصيغة التالية:

$$RGDP_{it} = A_{it}.GFCF_{it}^{\alpha}.EMP_{it}^{\beta}.HC_{it}^{\gamma}$$

للتقدير القياسي، تم تحويل هذه الدالة إلى صيغة خطية من خلال تطبيق اللوغاريتم الطبيعي على طرفي المعادلة، مما يسمح بتقديرها باستخدام أساليب الانحدار، حيث تصبح المعادلة على النحو التالي:

$$LnRGDP_{it} = LnA_{it} + \alpha LnGFCF_{it} + \beta LnEMP_{it} + \gamma LnHC_{it}$$

بافتراض ان $LnA_{it} = \beta_0 + \varepsilon_{it}$ يمكن اعادة كتابة النموذج بالشكل التالي:

$$LnRGDP_{it} = \beta_0 + \alpha LnGFCF_{it} + \beta LnEMP_{it} + \gamma LnHC_{it} + \varepsilon_{it}$$

[1] مجموعة البنك الدولي، **تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، مرجع سابق، ص: 45-46.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.

تعد مرحلة تحديد متغيرات الدراسة وتوصيفها من الخطوات الأساسية في بناء النموذج القياسي حيث يتم من خلالها تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي تعكس طبيعة العلاقة محل الدراسة، كما سيتم في هذا السياق تحديد مصادر البيانات المعتمدة بما يضمن دقتها وموثوقية النتائج المتوصل إليها في ظل الاعتماد على بيانات بانل التي تشمل عينة من 15 دولة عربية: الإمارات، البحرين، الجزائر، مصر، العراق، الأردن، الكويت، المغرب، موريتانيا، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، واليمن خلال فترة 1990-2024.

أولا-تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات: تم الاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في تحديد المتغيرات التي توضح العلاقة بين النمو الاقتصادي والإستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية خلال الفترة 1990–2024.

الجدول رقم (10): متغيرات الدراسة

نوع المتغير	المتغير	التعريف	الرمز	المصدر
المتغير التابع	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	يمثل إجمالي الدخل المحقق من إنتاج السلع والخدمات ، وقد تم تقسيم هذا المؤشر على إجمالي عدد السكان للحصول على نصيب الفرد وهو مقوم بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2017 بالدولار الأمريكي لتحييد آثار التغير في مستويات الأسعار.[1] وهي الأكثر استخداما في الدراسات المقطعية	RGDPpc	مركز جرونينجن للنمو والتنمية
المتغير المستقل الرئيسي	رأس المال البشري	يقوم مؤشر رأس المال البشري بحساب مساهمة الصحة والتعليم في إنتاجية العمل وتتراوح الدرجة النهائية للمؤشر بين الصفر والواحد حيث يقوم بقياس الإنتاجية المتوقعة كعامل مستقبلي لطفل يولد اليوم وذلك مقارنة بمعيار مرجعي يتمثل في التمتع بصحة كاملة وتعليم تام.[2]	HCI	مركز جرونينجن للنمو والتنمية
المتغيرات الضابطة	العمالة	تمثل نسبة العمالة إلى السكان حصة سكان الدولة الذين يشغلون وظائف فعلية.[3]	EMP	مركز جرونينجن للنمو والتنمية
	اجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي	يُعَرَّف بأنه صافي حيازات الأصول الثابتة المنتجة خلال الفترة المحاسبية مخصومةً منها الأصول المتخلَّص منها، وقد تم الاعتماد على القيم بالأسعار الثابتة لعام 2017 بالدولار الأمريكي لضمان اتساق البيانات، وتحييد أثر التغيرات في مستويات الأسعار عبر الزمن.[4]	RGFCF	مركز جرونينجن للنمو والتنمية

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1]- World Bank, World Development Indicators, **Metadata Glossary: GDP per capita growth (annual %)**, Website link, Accessed: April 3, 2026, at: 12:02.

[2]-World Bank, Health Nutrition and Population Statistics, **Metadata Glossary: Human Capital Index (HCI) Overall,** Website link, Accessed: April 3, 2026, at: 12:10.

[3]-World Bank, World Development Indicators, **Metadata Glossary: Employment to population ratio, 15+, total (%)**,Website link, Accessed: April 3, 2026, at: 12:15.

[4]-World Bank, World Development Indicators, **Metadata Glossary: Gross fixed capital formation (constant 2015 US$)**, Website link, Accessed: April 3, 2026, at: 12:20.

ثانيا- تعريف بيانات بانل: تعرف بيانات البانل (أو البيانات الطويلة) بأنها مجموعة بيانات تقوم برصد عينة محددة من الأفراد وتتبعها عبر فترات زمنية متتالية مما يتيح الحصول على مشاهدات متعددة لكل فرد داخل العينة، تتوفر هذه البيانات حاليا بشكل واسع في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.[1]

المطلب الثالث: قراءة تحليلية لتطور متغيرات الدراسة خلال فترة (1990-2024).

يعد رأس المال البشري أحد العوامل الأساسية التي تحدد مستوى النمو الاقتصادي تأتي أهمية دراسة الإستثمار في رأس المال البشري من دوره المحوري في تحسين إنتاجية القوى العاملة وتعزيز القدرة التنافسية ، شهدت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024 تحولات اقتصادية متعددة تخللتها فترات من النمو الاقتصادي وأخرى من التحديات الهيكلية والسياسية مما أدى إلى إبراز تفاوت في مستويات الإستثمار في رأس المال البشري بين الدول العربية سواء من حيث التعليم والصحة والتدريب المهني مما ينعكس بدوره على الأداء الاقتصادي لهذه الدول. لذلك أصبح من الضروري إجراء دراسة تحليلية لفهم مدى إرتباط الإستثمار في رأس المال البشري بالأداء الاقتصادي وتحديد العوامل التي تعزز النمو أو تعرض تطورات القدرة البشرية للخطر.

أولا- تحليل تطور مؤشر رأس المال البشري في اقتصاديات الدول العربية خلال فترة (1990-2024): شهد مسار رأس المال البشري في اقتصاديات الدول العربية تحولا كبيرا، فبينما نجحت بعض الدول في تحقيق قفزات في معدلات التعليم ومؤشرات الصحة، إلا أنها ما تزال تواجه فجوات جراء عدم تناسق التخصصات الأكاديمية مع متطلبات السوق الحديثة، مما أدى إلى ضعف العائد الاقتصادي، في المقابل شهدت دول أخرى تفاقما في وضعها الاقتصادي نتيجة النزاعات، مما أدى إلى تدمير المنشآت التعليمية وهجرة الكفاءات. من ناحية أخرى، اتجهت دول اقتصادية نحو تعزيز المهارات الرقمية والتقنية في إطار رؤى التحول الوطنية والبرامج التنموية الموجهة لملائمة رأس المال البشري مع متطلبات سوق العمل المستقبلي. والشكل التالي يوضح تطور رأس المال البشري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024:

الشكل رقم (12): تحليل تطور رأس المال البشري في اقتصاديات الدول العربية خلال فترة (1990-2024)

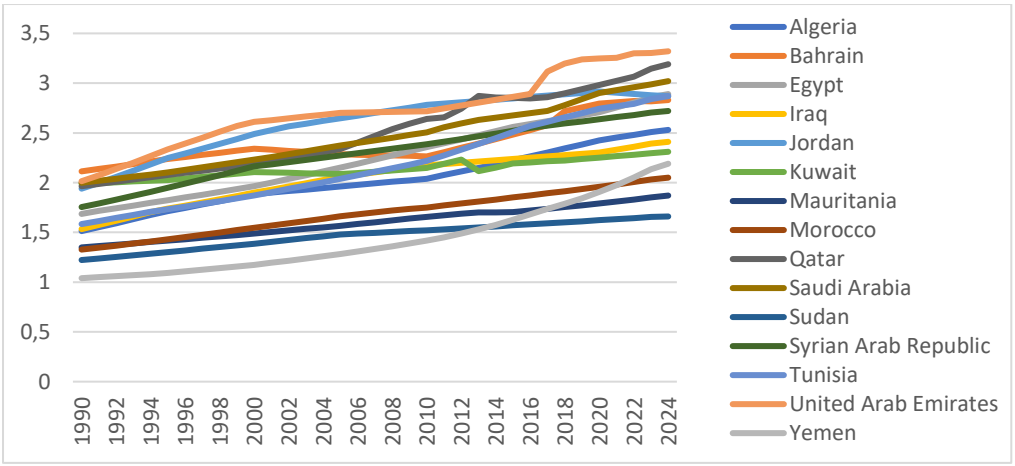

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)

[1]-Cheng Hsiao, **Analysis of Panel Data**, Third Edition, Cambridge University Press, New York, USA, 2014, p: 1.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (12) والملحق رقم (1) ان أعلى مستويات الإرتفاع لرأس المال البشري سجلت في **الإمارات العربية المتحدة وقطر**. ففي **الإمارات**، يظهر الشكل مسارا صاعديا مستقرا إلى غاية سنة 2016، إلى ان هذا الإرتفاع سرعانما شهد قفزة حادة في سنة 2017، حيث ارتفع المؤشر من 2.89 إلى 3.11، يرجع هذا الإرتفاع إلى تنفيذ منظومة "التعلم الذكي" الشاملة وإعادة هيكلة التعليم الفني لمواكبة متطلبات الذكاء الاصطناعي[1]. أما **قطر**، فيلاحظ تسارعا في نمو في رأس المال البشري مصحوبا بإرتفاع مفاجئ بين 2011 و2013، إذ قفز المؤشر من 2.65 إلى 2.87، بفضل العمل على زيادة مهارات القوى العاملة وانتاجيتها واستقطاب الكفاءات العالية ضمن رؤية قطر 2030[2]، ثم استقرار عند 3.19 في 2024.

بالمقابل تظهر **الجمهورية العربية السورية** اتجاها عكسيا، حيث يظهر المنحنى اتجاه تصاعدي بلغ 2.38 في سنة 2010 مقابل انخفاظ حاد بعد 2011، مما أدى إلى تدهور جودة التراكم البشري. رغم الإرتفاع الإحصائي الظاهري الناتج عن استمرار معدلات الالتحاق الدرأسي، إلا أن النزوح الأكاديمي وتدمير البنية التحتية التعليمية نتج عنه ضعف رأس المال البشري الفعال.[3] اما دولة **اليمن** فقد احتلت المرتبة الاخيرة بين جميع الدول (بقيمة 1.03 في سنة 1990)، لكنها شهدت إرتفاعا ملحوظا بعد 2011، ليصل مؤشر رأس المال البشري إلى 2.19 في 2024 متجاوزا دولا أكثر استقرارا. يرجع السبب في هذا الإرتفاع إلى جهود المنظمات الدولية إلى ضمان الحد الأدنى من التعليم وهذا ما تم ذكره في تقرير الامم ، مع الإشارة إلى هشاشته الناتجة عن غياب الدعم الصحي والغذائي[4]، أما دول شمال إفريقيا (**الجزائر، تونس، المغرب، مصر موريتانيا**)، فقد شكلت قاعدة منخفضة في التسعينيات، لكنها سلكت مسارات متباينة. حيث حققت **مصروتونس** قفزات نوعية اتسمت بالإرتفاع فبلغت 2.89 و2.87 لسنة 2024 على التوالي، بينما سجلت كل من **المغرب وموريتانيا نمو متباطئ في رأس المال البشري بقيمة** 2.05 و1.87 على التوالي لسنة 2024 في حين يرجع تباطا مؤشر رأس المال البشري في موريتانيا إلى قيود البنية التحتية في المناطق القروية ، قابلها استقرار بالنسبة **للجزائر** بقيمة 2.53 سنة 2024 ويرجع السبب لسياسة "ديمقراطية التعليم" التي ضمنت استمرارية الصعود دون انكسارات،[5] ، وبالنظر **للسعودية** فقد اتسمت بإرتفاع مستمر في رأس المال البشري دون اي انخفاظات ملحوظة ، مما يعكس استدامة الإنفاق التنموي. بالمقابل حافظت كل من **البحرين والأردن** على نمو متقارب في المسار بقيمة (2.83 و 2.87) على التوالي لسنة 2024، بينما عانت **السودان** بقيمة 1.66 في سنة 2024 من سكون سلبي (الأقل إرتفاعا في بين الدول) جراء الأزمات المالية المتتالية[6]. أخيرا يظهر المنحنى اتجاه تصاعدي في رأس المال البشري لكل من **العراق** ب(2.41) **وعمان** (2.85) لسنة 2024.

---

[1]- وزارة التربية والتعليم الإماراتية، **نبذة عن الوزارة**، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/02/12، الساعة: 21:44.

[2]- جهاز التخطيط والإحصاء، **استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2024-2030**، تقرير وطني، 2024، ص: 22,

[3]- United Nations Development Programme (UNDP), **The Impact of the Conflict in Syria: A Devastated Economy Pervasive Poverty and a Challenging Road Ahead**, UN Report, 2024, p. 31.

[4]- United Nations Development Programme (UNDP), **Assessing the Impact of War in Yemen: Pathways for Recovery**, UN Report, 2021, p. 23-24.

[5]- International Network for Higher Education in Africa (INHEA), **Higher Education in Algeria**, website link, Accessed: 04 /14/ 2026, at 22:35.

[6]- International Monetary Fund (IMF), **Republic of South Sudan: 2022 Article IV Consultation and Second Review Under the Staff-Monitored Program**, IMF Country Report, 2022, p. 22.

1.التحليل العنقودي: يعد رأس المال البشري من أهم محددات النمو الاقتصادي، إذ يعكس مستوى تراكم المعارف والمهارات والخبرات التي تساهم في رفع الإنتاجية. ازداد الاهتمام بهذا المؤشر في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة باعتباره أحد ركائز الانتقال نحو اقتصاد المعرفة. بالنظر إلى التباين بين الدول العربية من حيث جودة التعليم ومستوى الإنفاق على الصحة والتكوين، تسمح دراسة مؤشر رأس المال البشري بالكشف عن فوارق هيكلية في القدرات البشرية والتنموية داخل الاقتصاديات العربية خلال الفترة 1990–2024، وذلك باستخدام أسلوب التحليل العنقودي، والجدول التالي سيوضح ذلك:

الجدول رقم (11): تصنيف الدول العربية وفق مؤشر رأس المال البشري خلال الفترة 1990-2024

الدولة	1990-1999	2000-2009	2010-2024
الإمارات العربية المتحدة	العنقود 1	العنقود 1	العنقود 1
قطر	العنقود 1	العنقود 1	العنقود 1
المملكة العربية السعودية	العنقود 1	العنقود 1	العنقود 1
الأردن	العنقود 1	العنقود 1	العنقود 1
البحرين	العنقود 1	العنقود 2	العنقود 2
الجزائر	العنقود 3	العنقود 2	العنقود 2
مصر	العنقود 3	العنقود 2	العنقود 2
العراق	العنقود 3	العنقود 2	العنقود 2
الكويت	العنقود 1	العنقود 2	العنقود 2
سوريا	العنقود 1	العنقود 2	العنقود 2
تونس	العنقود 3	العنقود 2	العنقود 2
المغرب	العنقود 2	العنقود 3	العنقود 3
موريتانيا	العنقود 2	العنقود 3	العنقود 3
السودان	العنقود 2	العنقود 3	العنقود 3
اليمن	العنقود 2	العنقود 3	العنقود 3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS v32

نلاحظ من الجدول رقم (11) وجود تباين واضح ومستمر بين الدول العربية في مستويات رأس المال البشري، حيث يرتبط هذا التفاوت بقدرة الدولة على الإستثمار في التعليم والصحة وتنمية المهارية البشرية.

وتظهر النتائج أن التحولات بين العناقيد كانت محدودة نسبيا. يمكن توضيح توزيع الدول العربية ضمن العناقيد على النحو التالي:

الفترة الأولى (1990–1999): توزعت الدول العربية على النحو التالي:

- العنقود الأول: ضم الدول ذات مستوى مرتفع من رأس المال البشري، وتمثلت في: الإمارات العربية المتحدة، قطر المملكة العربية السعودية، الأردن، البحرين، الكويت، وسوريا، وهو ما يعكس نجاح هذه الدول في تطوير منظومة التعليم والخدمات الصحية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية مقارنة ببقية الدول العربية.

- العنقود الثاني: شمل الدول ذات مستويات متوسطة في رأس المال البشري، وضمت: المغرب، موريتانيا، السودان واليمن، وهي دول ذات مستويات متوسطة نسبياً في مؤشراتها التعليمية والصحية.

- العنقود الثالث: ضم مستويات منخفضة نسبيا في رأس المال البشري، وتمثلت في: الجزائر، مصر، العراق، وتونس نتيجة التحديات المرتبطة بجودة التعليم ومستويات الإنفاق خلال تلك الفترة.

الفترة الثانية (2000–2009): شهدت هذه الفترة بعض التحولات في توزيع الدول العربية، حيث حافظت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والأردن على وجودها في العنقود الأول، في حين انتقلت البحرين والكويت وسوريا إلى العنقود الثاني، كما انضمت الجزائر ومصر والعراق وتونس إلى العنقود الثاني بعد أن كانت ضمن العنقود الثالث خلال الفترة السابقة، مما يعكس تحسنا نسبيا في مستويات التعليم والتوسع في الالتحاق بالمدارس وزيادة الانفاق الاجتماعي، في حين انتقلت المغرب، موريتانيا، اليمن والسودان للعنقود الثالث مما يدل على استمرار التحديات المتعلقة برأس المال البشري في هذه الدول.

الفترة الثالثة (2010–2019): استمر توزيع الدول العربية خلال هذه الفترة في إظهار تفاوت في مستويات رأس المال البشري، حيث حافظت كل من الإمارات وقطر والسعودية والأردن على وجودها في العنقود الأول، وهو ما يعكس استمرار تفوقها في مؤشرات التنمية والإستثمار في التعليم والصحة. في حين استمرت البحرين والكويت وسوريا إلى جانب الجزائر ومصر والعراق وتونس، ضمن العنقود الثاني، مما يشير إلى تحسن تدريجي في مؤشر رأس المال البشري. أما العنقود الثالث فقد ظل يضم كل من المغرب وموريتانيا والسودان واليمن، نتيجة استمرار تحديات مرتبطة بضعف جودة التعليم وإرتفاع معدلات الفقر والأمية، إضافة إلى تأثيرها بالاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة، خصوصا في السودان واليمن.

ثانيا- تحليل تطور العمالة في اقتصاديات الدول العربية خلال فترة (1990-2024): شهد هيكل القوى العاملة في الدول العربية خلال العقود الأخيرة تغيرا كبيرا مع تزايد الضغوط الديموغرافية، ما جعل أسواق العمل أكثر عرضة لتقلبات الاقتصاد الكلي. فقد اعتمدت معظم الدول العربية لفترات طويلة على القطاع العام كقطاع رئيسي، غير أنه بدأ بالتراجع تدريجيا، خاصة بعد صدمات النفط وما تبعها من ضغوط إصلاح المالية العامة.

في هذا السياق، ظلت معدلات البطالة من بين المؤشرات الأعلى عالميا، كنتيجة لمحدودية قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل منتجة ومستدامة. لكن مع مرور الوقت برزت إصلاحات تهدف إلى إعادة هيكلة سوق العمل، فمثلا ظهرت سياسات توطين العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، التي سعت إلى تعزيز توظيف الكوادر الوطنية وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، كما اتجهت بعض الدول الأخرى مثل الأردن وتونس إلى تبني سياسات داعمة لريادة الأعمال والمهن الحرة، في محاولة لتخفيف معدلات البطالة واستيعاب الفئات الشابة في سوق العمل. والشكل التالي يوضح تطور العمالة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024:

الشكل رقم (13): تحليل تطور العمالة في اقتصاديات الدول العربية خلال فترة (1990-2024)

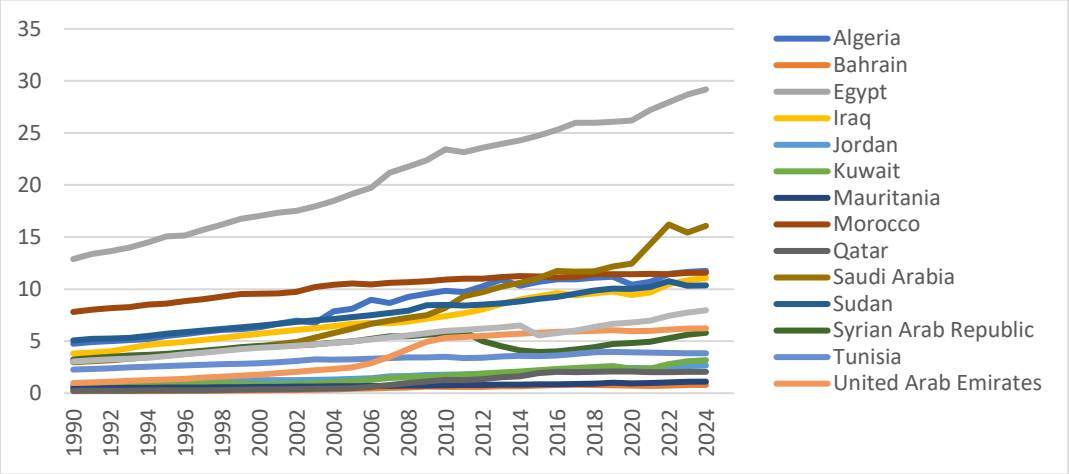

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)

يظهر من خلال الشكل رقم (13) والملحق رقم (1) تباينا بين الدول العربية من حيث مستويات التشغيل، حيث سجلت **مصر** أعلى مستوى للعمالة، إذ ارتفع المؤشر بشكل مستمر من 12.8 مليون سنة 1990 إلى قرابة 29.2 مليون سنة 2024، وهو ما يعكس النمو الديموغرافي المرتفع واتساع سوق العمل مدعومًا بالإصلاحات الاقتصادية وبرامج التشغيل الحكومي[1]. تليها في المستويات المرتفعة كل من **المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب**، حيث سجلت **السعودية** قفزة ملحوظة خاصة بعد عام 2016 لتصل إلى أكثر من 16 مليون في 2024، وهو ما يرتبط بسياسات التنويع الاقتصادي ضمن رؤية 2030 وزيادة مشاركة القوى العاملة[2]. بينما عرفت **الجزائر** بعض التذبذبات ضمن مسارها خاصة في 2003 و2014 و2020 نتيجة تقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية[3]، في حين حافظت **المغرب** على نمو مستقر نسبي مع تباطؤ طفيف بعد 2015 مرتبطا بعوامل مناخية وهيكلية في سوق العمل الزراعي[4].

في المقابل، سجلت كل من **البحرين وقطر وموريتانيا** أدنى مستويات مطلقة رغم اتجاههم التصاعدي، حيث يعود ذلك إلى صغر حجم عدد السكان والهيكل الاقتصادي المعتمد جزئيا على العمالة الوافدة[5]. أما في **الإمارات العربية المتحدة والكويت والأردن**، شهدت **الإمارات** تباطؤ في 2020 حيث اصبحت 5.95 مليون نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 على قطاع السياحة والخدمات[6]. أما بالنسبة **للكويت** فسجلت تراجعا في بداية التسعينيات بسبب آثار حرب الخليج، ثم انخفاضا مؤقتا في 2020 لنفس السبب العالمي[7]، بينما عرفت **الأردن** تباطؤا نسبيا بعد 2012 نتيجة ضغوط اللجوء السوري في سوق العمل[8].

---

[1]- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (مصر)، **مستهدفات قطاع القوى العاملة والتشغيل بخطة العام المالي (2024/23)**، تقرير سنوي، 2024.

[2]- World Bank Group, **OVERVIEW: SAUDI ARABIA**, website link, Accessed on: 04/16/2026, at: 19:22.

[3]- International Monetary Fund (IMF), **ALGERIA: SELECTED ISSUES**, IMF Country Report No: 14/342, Annual Report, 2014, p:09.

[4]- World Bank Group, **OVERVIEW: MOROCCO**, website link, Accessed on: 04/16/2026, at 20:15.

[5]- Françoise De Bel-Air, **A Gulf Crisis Is Also a Migrant Crisis**, GLMM Factsheet N: 14, Report, 2026.

[6]- وزارة الخارجية (الإمارات العربية المتحدة)، **دولة الإمارات تؤكد في رسالة إلى منظمة العمل الدولية التزامها بحماية حقوق العمال**، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/04/16، الساعة: 20:45.

[7]- Human Rights Watch, **KUWAIT**, World Report 1992 N: 1, website link, Accessed on: 04/16/2026, at: 20:58.

[8]- World Bank Group, **OVERVIEW: JORDAN**, website link, Accessed on: 04/16/2026, at 21:05.

أما بالنسبة للدول التي شهدت تغيرات وانخفاظات حادة، فهي كل من **سوريا واليمن والسودان وتونس**، فقد اتسمت **لسوريا** بوجود انهيار واضح بعد 2011 وهذا راجع للحرب وما ترتب عليه من تدمير البنية الاقتصادية وخروج جزء كبير من العمالة. في حين عرفت **اليمن** تراجعا كبيرا بعد 2014 ويمكن ارجاع السبب في ذلك إلى الصراع المسلح وعدم الاستقرار السياسي[1]، بينما **السودان** هي الاخرى سهدت تباطؤ بعد سنة 2011 نتيجة انفصال جنوب السودان وفقدان جزء مهم من الموارد الاقتصادية[2]. أما بالنسبة **لتونس**، فقد سجلت انخفاضا ملحوظا بعد 2011 نتيجة تداعيات الثورة وعدم الاستقرار الاقتصادي رغم عودته تدريجيا لاحقا[3].

1.التحليل العنقودي: إن مؤشر العمالة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تعكس قدرة الدولة على توليد فرص العمل واستيعاب اليد العاملة، كما يعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي وفعالية السياسات التنموية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. تختلف أوضاع العمالة بين الدول العربية تبعا لاختلاف هياكلها الاقتصادية، ومعادلات نمو السكان ومدى تنوع الأنشطة الإنتاجية، إضافة إلى تأثير التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الأخيرة. من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تصنيف 15 دولة عربية وفق مؤشر العمالة خلال الفترة 1990–2024 باستخدام أسلوب التحليل العنقودي، بهدف الكشف عن أنماط التباين في أوضاع التشغيل بين الدول العربية خلال ثلاث مراحل زمنية متعاقبة.

الجدول رقم (12): تصنيف الدول العربية وفق مؤشر العمالة خلال الفترة 1990-2024

الدولة	1990-1999	2000-2009	2010-2024
الإمارات العربية المتحدة	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
قطر	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
الكويت	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
المملكة العربية السعودية	العنقود 2	العنقود 3	العنقود 1
البحرين	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
الجزائر	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 1
مصر	العنقود 1	العنقود 1	العنقود 3
العراق	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 1
الأردن	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
المغرب	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 1
موريتانيا	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
السودان	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 1
سوريا	العنقود 2	العنقود 3	العنقود 2
تونس	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
اليمن	العنقود 2	العنقود 3	العنقود 1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS v32

[1]- International Labour Organization (ILO), **Crisis Impact on Employment and Labour Market in Yemen**, Report, 2022, p: 9.

[2]- World Bank Group, **OVERVIEW: SUDAN**, website link, Accessed on: 04/16/2026, at 21:18.

[3]- سي جيلالي هاشمي ومختاري فيصل، **عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2020، المجلد: 6، العدد: 2، ص: 803.

يتضح من خلال تحليل مؤشر العمالة الملحق رقم (12) أن هناك ديناميكية تشغيلية في المنطقة العربية تأثرت بشكل كبير بالتحولات الاقتصادية وأسعار النفط والتغيرات السياسية والأمنية خلال العقود الثلاثة الماضية، ويمكن من خلالها توزيع الدول على النحو التالي:

الفترة الأولى (1990–1999): توزعت الدول العربية على النحو التالي:

- العنقود الأول: ضم الدول ذات مستويات العمل المرتفعة نسبيا وتمثلت في مصر فقط، وهو ما يعكس ضخامة سوق العمل المصري وإرتفاع حجم السكان الناشطين اقتصاديا مقارنة ببقية الدول العربية.

- العنقود الثاني: شمل الدول ذات مستويات متوسطة ومستقرة نسبيا، وضمت كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر الكويت، البحرين، الأردن، اليمن، سعودية، سوريا، وتونس، وهو ما يعكس استقرار أسواق العمل في هذه الدول واعتمادها على قطاعات الخدمات والطاقة والإستثمارات الحكومية، إضافة إلى دور العمالة الوافدة في بعض دول الخليج.

- العنقود الثالث: ضم الدول ذات مستويات العمل المنخفضة نسبيا أو غير المستقرة، وتمثلت في الجزائر، العراق المغرب، والسودان، وذلك راجع لاختلالات سوق العمل وضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب اليد العاملة بشكل كاف خلال تلك الفترة.

الفترة الثانية (2000–2009): شهدت هذه الفترة استقرارا في توزيع معظم الدول داخل العناقيد، حيث بقيت مصر ضمن العنقود الاول دون أي تغيير، ما يعكس استمرار سوق العمل المصري من حيث الحجم والكتلة البشرية النشطة، بينما انتقلت كل من سوريا، السعودية واليمن من العنقود الثاني إلى العنقود الثالث، مما يعكس تراجعا نسبيا في أوضاع التشغيل نتيجة التحديات الاقتصادية والضغوط الديموغرافية. أما بقية الدول فقد حافظت على مواقعها ضمن نفس العناقيد دون أي تغيير.

الفترة الثالثة (2010–2019): عرفت هذه الفترة تحولات جوهرية في توزيع الدول داخل العناقيد، حيث انتقلت المملكة العربية السعودية من العنقود الثاني إلى العنقود الأول، ولحقت بها كل من الجزائر، العراق، المغرب، السودان، واليمن مما يعكس تحسنا في مستويات العمالة أو إعادة تصنيف ناتج عن تغيرات ديناميكية في سوق العمل. في حين استقرت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والبحرين والأردن والموريتانيا وسوريا وتونس ضمن العنقود الثاني، مما يعكس استمرار حالة من الاستقرار النسبي في سوق العمل داخل هذه الدول، بينما تراجعت مصر للعنقود الثالث وذلك مرتبط للزيادة الديمغرافية الكبيرة والضغوط الهيكلية المرتبطة بالبطالة.

ثالثا- تحليل تطور اجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي في اقتصاديات الدول العربية خلال فترة (1990-2024):

تظهر معدلات إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية إرتباطا واضحا بتقلبات الإيرادات النفطية ومستويات الإنفاق الإستثماري الحكومي. فخلال الفترة (2000–2010)، شهدت العديد من الدول العربية، على رأسها الجزائر ودول الخليج توسعا ملحوظا في الإستثمارات، تجسد في إطلاق مشاريع بنية تحتية كبرى وتشييد مدن جديدة، مما انعكس إيجابا على تطور هذا المؤشر، غير أن هذا المسار عرف تراجعا بعد عام 2014، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتبني سياسات تقشفية، إلى جانب تجميد أو تأجيل عدد من المشاريع الإستثمارية الكبرى، وفي السنوات الأخيرة، بدأ المشهد الإستثماري يشهد تحولات نوعية، حيث اتجهت بعض الدول العربية نحو تبني استراتيجيات تنموية قائمة على تنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال التحول من الإستثمار التقليدي إلى الإستثمار في قطاعات أكثر إنتاجية، مثل الطاقات المتجددة والتكنولوجيا. وقد برزت كل من السعودية ومصر كنماذج تعكس هذا التوجه، من خلال السعي إلى تنويع القاعدة

الرأسمالية وتقليل الاعتماد على الإستثمارات المرتبطة بقطاع المحروقات. والشكل التالي يوضح تطور اجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024:

الشكل رقم (14): تحليل تطور اجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي في اقتصاديات الدول العربية خلال فترة (1990-2024)

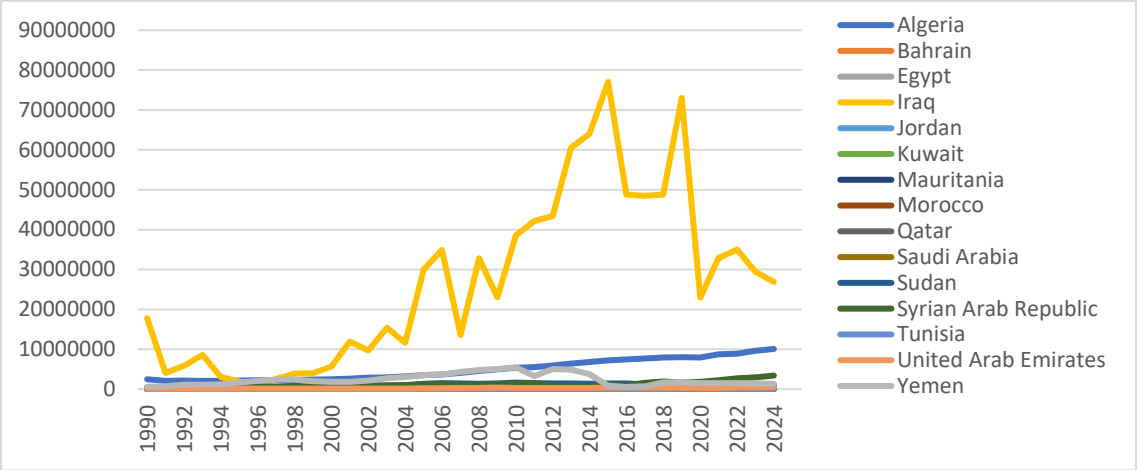

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)

من خلال الشكل الرقم (14) والملحق رقم (1) نلاحظ تباينا حادا بين الدول العربية، حيث تتصدر **العراق** القيم القصوى بمستويات مرتفعة جدا خاصة بعد 2005 بقيمة (29988475)، للاستثمارات المرتبطة بإعادة الإعمار بعد 2003 وإرتفاع الإنفاق الإستثماري، غير أنه اتسم بتقلبات حادة نتيجة هشاشة البيئة الأمنية واعتماد القطاع على النفط[1].

تليها **الجزائر** التي أظهرت مسار تصاعدي شبه منتظم، مدعوما ببرامج الإستثمار العمومي وتوسيع الإنفاق الحكومي خصوصا خلال فترات إرتفاع اسعار النفط[2]. أما بالنسبة **للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة** فتندرجان ضمن الاقتصاديات التي شهدت ديناميكية استثمارية قوية، حيث ارتفع الإستثمار في **السعودية** نتيجة إطلاق مشاريع كبرى وتنويع القاعدة الاقتصادية[3]، بينما شهدت **الإمارات** طفرة خاصة بين 2005 و2009 نتيجة الإستثمارات العقارية والبنية التحتية، قبل أن تعرف بعض التذبذبات ثم تعود للإرتفاع بعد 2021.[4]

في المقابل، تسجل كل من **مصر والمغرب والسودان** مستويات متوسطة مع تذبذبات، اذ تأثرت **مصر** بعد 2011 في مرحلة انتقال سياسي أثرت على المناخ الإستثماري، بالاضافة إلى تونس التى سجلت تراجعا ملحوظا بعد 2011 ، بالاضافة إلى أزمة كوفيد- 19 نتيجة ضعف المناخ الإستثماري وعدم الاستقرار الاقتصادي.[5] في حين حافظة **المغرب** على استقرار

---

[1]- رويدة ثامر عبد الحليم، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003-2019)**، بحث دبلوم عالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2021، ص: 44.

[2]-عبد الصمد سعودي وبن العارية أحمد، برامج الإستثمارات العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة المركز الجامعي بميلة، الجزائر، ص: 102-108.

[3]- طلحة الأنصاري، **دبلوماسية سعودية نشطة في واشنطن تدعم الاستقرار الإقليمي وتعزيز الشراكات الدولية**، جريدة الرياض، 21/22 نوفمبر 2025، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/04/17، الساعة: 18:49.

[4]- إيلاف، **الإمارات تشهد النهضة العمرانية الأسرع في منطقة الشرق الأوسط**، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/04/18، الساعة: 19:15.

[5]- عزيزة علوي، **أثر التحولات السياسية على الاستقرار السياسي في مصر وتونس بعد 2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص: 103.

نسبي مع تأثير محدود بالصدمات الخارجية، بينما شهدت **السودان** تقلبات واضحة نتيجة التحولات الاقتصادية وفقدان موارد مهمة.

أما الدول ذات المستويات المنخفضة نسبيا مثل **الأردن والكويت وقطر والبحرين وموريتانيا** فقد تميزت بنمو تدريجي مع تقلبات مرتبطة بالدورات الاقتصادية وأسعار الطاقة، بالاضافة إلى محدودية القاعدة بالنسبة لكل من البحرين وموريتانيا.

من جهة أخرى، تظهر **سوريا واليمن** أكثر الدول إنخفاضا، حيث شهدت **سوريا** انهيارا كبيرا للاستثمار بعد 2011 نتيجة الصراع، بينما سجلت **اليمن** تراجعا حادا بعد 2014 بسبب الحرب، مما أدى إلى انهيار النشاط الإستثماري.

1.التحليل العنقودي: إن مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي من المؤشرات الكلية الأساسية التي تعكس مستوى الإستثمار في الاقتصاد وقدرته على توسيع الطاقة الإنتاجية عبر تراكم الأصول المادية مثل البنية التحتية والمعدات، كما يعتبر أحد أهم محددات النمو الاقتصادي المستدام، إذ يعكس مدى توجه الدول نحو الإستثمار طويل الأجل بدلاً من الاستهلاك قصير الأجل. في هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى تصنيف الدول العربية وفق هذا المؤشر خلال الفترة 1990–2024.

الجدول رقم (13): تصنيف الدول العربية وفق مؤشر اجمال تكوين رأس المال الثابت الحقيقي خلال الفترة 1990-2024

الدولة	1990-1999	2000-2009	2010-2024
الإمارات العربية المتحدة	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
قطر	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
الكويت	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
البحرين	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
الأردن	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
المغرب	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
موريتانيا	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
تونس	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
سوريا	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
السودان	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
مصر	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
الجزائر	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 3
العراق	العنقود 1	العنقود 1	العنقود 1
اليمن	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 2
السعودية	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS v32

بناء على تحليل الجدول رقم (13)، نجد درجة عالية من الاستقرار في توزيع الدول العربية ضمن العناقيد المختلفة خلال الفترات الزمنية الثلاث، حيث حافظت أغلب الدول على موقعها دون أي تغيير يذكر، وهو راجع إلى استمرارية الانماط الإستثمارية، ويمكن توزيع الدول على النحو التالي:

الفترة الأولى (1990–1999): توزعت الدول العربية على النحو التالي:

- العنقود الأول: ضم الدول ذات مستويات إجمالي تكوين رأس المال الثابت المرتفعة، وتتمثل في العراق فقط.
- العنقود الثاني: شمل أغلب الدول العربية، وهي: الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، الأردن، المغرب موريتانيا، تونس، سوريا، السودان، مصر، والسعودية، وهو ما يعطي صبغة من الاستقرار النسبي في مستويات الإستثمار.
- العنقود الثالث: ضم الجزائر واليمن، مما يشير إلى مستويات أقل نسبيا من الإستثمار في الأصول الثابتة.

الفترة الثانية (2000–2009): شهدت هذه الفترة استمرار معظم الدول بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، قطر الكويت، البحرين، الأردن، المغرب، موريتانيا، تونس، سوريا، مصر، والسعودية ضمن العنقود الثاني، مع استمرار العراق ضمن العنقود الأول، في حين بقيت الجزائر واليمن ضمن العنقود الثالث

الفترة الثالثة (2010–2019): استمر الاستقرار في توزيع الدول، حيث حافظت كل من الإمارات، قطر، الكويت، البحرين الأردن، المغرب، موريتانيا، تونس، سوريا، السودان، مصر، والسعودية على وجودها ضمن العنقود الثاني دون أي تغيير يذكر، بينما بقيت العراق ضمن العنقود الأول مما يعكس استمرار مستويات مرتفعة من الإستثمار في الأصول الثابتة مقارنة ببقية الدول. من ناحية اخرى استمرت الجزائر ضمن العنقود الثالث، مما يعكس استمرار محدودية الإستثمار مقارنة ببقية الدول، أما اليمن فقط فقد شهد تحولا حيث انتقلت من العنقود الثالث إلى العنقود الثاني، مما يعكس وجود تحسن في مستويات الإستثمار.

رابعا- تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في اقتصاديات الدول العربية خلال فترة (1990-2024):

يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس القدرة المعيشية والشرائية للفرد، كما يستخدم كمقياس أساسي لتقدير الرفاهية المادية داخل الدولة. ويسمح تحليله في الدول العربية بالكشف عن حجم النمو الاقتصادي، فضلا عن تأثير كل من الزيادة السكانية والاعتماد على الإيرادات الريعية في تحديد مستوى دخل الفرد، سيتم تحليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تتبع مساره الزمني، ورصد فترات الإرتفاع المرتبطة بالانتعاشات النفطية، مقابل فترات التراجع الناتجة عن الأزمات الاقتصادية. كما سيتم تصنيف الدول العربية وفق مستويات الدخل المختلفة، بما يساهم في إبراز التباين القائم في توزيع الثروة على المستوى الإقليمي وفق ما تظهره تصنيفات مؤشرات نصيب الفرد بين الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض. والشكل التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024:

الشكل رقم (15): تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في اقتصاديات الدول العربية خلال فترة (1990-2024)

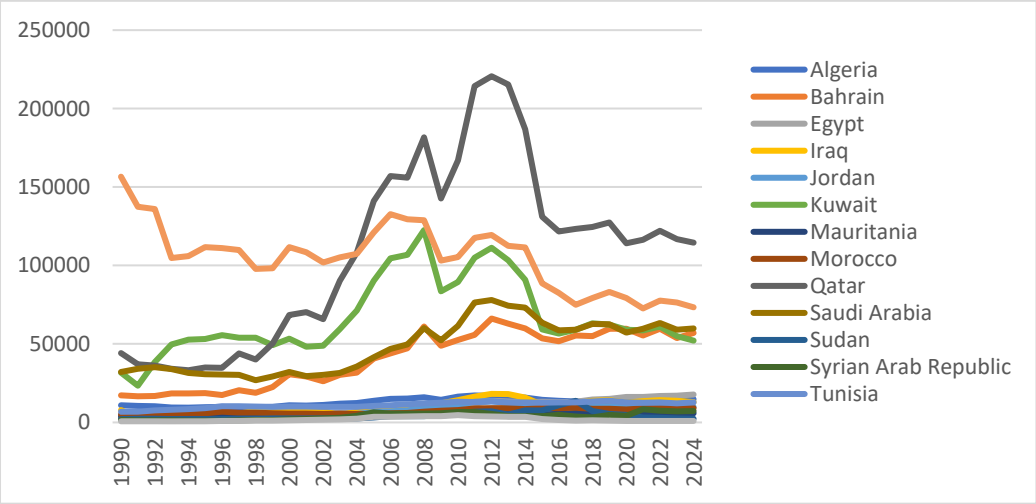

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)

يبرز من خلال الجدول رقم (15) والملحق رقم (1) التفاوت الواضح بين الدول العربية من حيث مستوى الرفاه الاقتصادي والنمو، حيث تتصدر كل من قطر والإمارات المتحدة العربية والكويت أعلى المستويات، حيث كانت اعلى قيمة عند قطر اذ يفوق نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 220,000 دولار خلال الفترة 2011-2012، وهو ما يعكس الطفرة الكبيرة في قطاع الغاز الطبيعي المسال والإيرادات الريعية قبل أن تسجل تراجعا نسبيا بعد 2014 نتيجة انخفاض أسعار الطاقة.[1] كما سجلت الإمارات مستويات مرتفعة في بداية التسعينيات أكثر من 150,000، لكنها عرفت مسارا تنازليا تدريجيا بعد 2014 مرتبطا بتراجع أسعار النفط وتباطؤ النمو في قطاعات الغير النفطية خلال بعض الفترات[2]. أما الكويت، فقد شهدت التقلبات حيث ارتفعت بشكل كبير خلال 2003-2008 ثم تراجعت بعد الأزمات النفطية خاصة بعد 2014، مما يعكس هشاشة الاعتماد على العوائد النفطية[3].

في المقابل نجد المملكة العربية السعودية والبحرين ضمن الدول ذات الدخل المرتفع نسبيا، حيث سجلت السعودية نموا ملحوظا خصوصا خلال الفترة 2005–2012 لتصل إلى حوالي دولار78,000 دولار قبل أن تتراجع بعد 2014 نتيجة صدمة أسعار النفط، ثم استقرارا نسبيا في السنوات الأخيرة بفضل سياسة التنويع الاقتصادي[4]. كما شهدت البحرين تصاعدا واضحا حتى 2012 قبل أن تتأثر أيضًا نسبيا بالتقلبات الاقتصادية الإقليمية[5].

بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط مثل الجزائر والعراق والأردن ومصر وتونس والمغرب، فقد أظهرت تحركات مختلفة حيث سجلت الجزائر تحسنا ملحوظا حتى 2010 ثم تراجعا تدريجيا بعد 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط[6]، في حين عانة العراق من تقلبات حادة خصوصا في التسعينات ثم بعد 2003، وذلك راجع إلى تأثرها بالصراعات والحروب[7]، قبل أن تتحسن نسبيا ثم تتراجع مجددا بعد 2014.

في المقابل، سجلت الأردن نمو تدريجي حتى 2002 وفي سنة 2012 سجل تباطؤ نتيجة الضغوط الاقتصادية واللاجئين. أما بالنسبة لمصر، فقد عرفت تحسنا مستمرا خصوصا بعد 2016 نتيجة الإصلاحات الاقتصادية[8]. وحافظة المغرب وتونس على استقرار نسبي مع تباطؤ طفيف خصوصا بعد 2001.

ومن جهة أخرى، تسجل الأدنى المستويات في كل من السودان وموريتانيا وسوريا واليمن، حيث تنعكس إلى ضعف الهيكل الاقتصادي.

---

[1]- International Monetary Fund (IMF), **Qatar: 2014 Article IV Consultation-Staff Report**, IMF Country Report No: 14/108, Report, 2014, p: 4.

[2]- وزارة الاقتصاد، **التقريرالاقتصادي السنوي للعام 2014**، الإصدار الثاني والعشرين، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص: 25؛ 27.

[3]- مجموعة الراي الاعلامية، **نصيب الفرد الكويتي يهبط إلى 7500 دينار**، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/04/16، الساعة: 19:45.

[4]- البنك المركزي السعودي، **التقرير السنوي الثامن والخمسون**، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2022، ص: 28.

[5]- Economic Development Board (EDB), **Bahrain Economic Quarterly**, Bahrain, 2016, p: 4.

[6]- عبد السلام هلال، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2016، ص: 318.

[7]- Chatham House, **iraq**, website link, Accessed: 16/04/2026, at: 22:30.

[8]- البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2017/2016**، القاهرة، مصر، 2017، ص: 1.

نلاحظ انهيارًا حادا لكل من سوريا بعد 2011 نتيجة الحرب، حيث تراجع المؤشر مباشرة بشكل كبير قبل أن تسجل تحسن نسبي لاحقا. أما بالنسبة لليمن، فقد شهدت تدهورا مستمرا بعد 2014، حيث انخفض نصيب الفرد بشكل حاد إلى أقل من 1,000 دولار نتيجة الصراع وانهيار النشاط الاقتصادي[1]. ومن ناحية السودان، فقد عرفت تذبذبات حادة خصوصا بعد 2011 نتيجة فقدان عوائد النفط بعد الانفصال.

1.التحليل العنقودي: يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس مستوى الرفاه الاقتصادي وتوزيع الثروة بين السكان. وقد شهدت الدول العربية تفاوتا هيكليا في هذا المؤشر على مدى العقود الماضية، نظرا لاختلاف طبيعة مواردها الطبيعية ونماذجها التنموية. من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تصنيف 15 دولة وفق هذا المؤشر خلال الفترة 1990–2024 باستخدام أسلوب التحليل العنقودي بهدف تسليط الضوء على التحولات الهيكلية في مستويات الدخل الحقيقي للفرد.

الجدول رقم (14): تصنيف الدول العربية وفق مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة 1990-2024

الدولة	1999-1990	2009-2000	2024-2010
الإمارات العربية المتحدة	العنقود 1	العنقود 1	العنقود 2
قطر	العنقود 2	العنقود 1	العنقود 1
الكويت	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
المملكة العربية السعودية	العنقود 2	العنقود 2	العنقود 2
البحرين	العنقود 3	العنقود 2	العنقود 2
الجزائر	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 3
مصر	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 3
العراق	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 3
الأردن	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 3
المغرب	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 3
موريتانيا	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 3
السودان	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 3
سوريا	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 3
تونس	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 3
اليمن	العنقود 3	العنقود 3	العنقود 3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS v32

كشفت نتائج تحليل الجدول رقم (14) عن وجود تفاوت كبير بين مستويات الدخل الحقيقي للفرد في الدول العربية على مدار ثلاث عقود متتالية، مما يعكس اختلافا جوهريا في النماذج التنموية المعتمدة، ويمكن توضيح توزيع الدول العربية عبر العناقيد المختلفة كما يلي:

الفترة الأولى (1990–1999): توزعت الدول العربية على النحو التالي:

[1]- ألكسندر مترسكي، **الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد و آفاق متباينة**، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، سبتمبر 2015، ص: 3.

- العنقود الأول: ضم دول ذات مستويات الدخل المرتفعة جدا، والممثلة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك راجع لسابقيتها في تنويع اقتصادها وتطوير القطاعات النفطية والخدمات المالية.
- العنقود الثاني: شمل الدول ذات مستويات الدخل المرتفعة، والمتمثلة في الكويت، قطر والمملكة العربية السعودية.
- العنقود الثالث: ضم عشر دول عربية ذات مستويات دخل منخفضة نسبيا، وهي: الجزائر، مصر، العراق، المغرب موريتانيا، السودان، سوريا، تونس، الأردن، البحرين واليمن، وهذا ما يعكس هشاشتها الهيكلية وضعف التنويع في هذه الدول.

الفترة الثانية (2000–2009): شهدت هذه الفترة تحولات في توزيع الدول، حيث انضمت قطر إلى العنقود الأول بجانب الإمارات نتيجة طفرة كبيرة في الغاز المسال، والذي ساهم في تحقيق تحول استثنائي في دخل الفرد، كما انتقلت البحرين إلى العنقود الثاني بجانب الكويت، والمملكة العربية السعودية، وذلك راجع للإصلاحات الاقتصادية والانفتاح المالي وتطوير قطاع الخدمات المصرفية والمالية، في المقابل استمرت الدول العشر الأخرى ضمن العنقود الثالث دون أي انتقال نحو العناقيد الأعلى.

الفترة الثالثة (2010–2019): شهدت هذه الفترة تغييرا جديدا في توزيع الدول، حيث انفردت قطر في العنقود الأول نتيجة تصاعد عائدات الغاز الطبيعي وتنامي استثماراتها في حين انتقلت الإمارات العربية المتحدة إلى مستوى قريب نسبيا من دول العنقود الثاني دون أن يعني ذلك تراجعا مطلقا في أدائها الاقتصادي، في حين حافظت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين على وجودها ضمن العنقود الثاني، مما يعكس استقرار مستويات الدخل لديها، أما بالنسبة للعنقود الثالث، فضل محتفض بنفس الدول العشر دون أي تحول يذكر، هذا الأمر يعكس استمرار الفجوة التنموية بين الدول العربية.

المبحث الثالث: النمذجة القياسية بين التحليل والتفسير: مقاربة تحليلية وتفسيرية للبيانات والنتائج.

سيتم في هذا المبحث التعرف على النموذج القياسي المعتمد، ثم عرض نتائج الدراسة من اختبارات التشخيص إلى تقدير النموذج وتفسير نتائجه.

المطلب الاول: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

سيتم في هذا المطلب عرض مجموعة الاختبارات القياسية الأساسية، كاختبار تجانس المعاملات، واختبار الإرتباط المقطعي، بهدف تحديد العلاقة بين الوحدات المقطعية، وتحديد نوع هذا الإرتباط ومدى تأثيره على النموذج. كما سيتم اختبار استقرار السلسلة الزمنية بالاعتماد على اختبارات الجيل الثاني، وصولا إلى اختبار التكامل المشترك الذي يسمح بتحديد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

أولا-الاحصائيات الوصفية: تم إجراء التحليل الوصفي للمتغيرات الرئيسية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، العمالة، رأس المال البشري، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت) بهدف التعرف على خصائصها العامة وفحص توزيع التباين، الجدول التالي يوضح نتائج الإحصائيات الوصفية.

الجدول رقم (15): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev	Min	Max
Lnrgdp	525	9.455365	1.330224	6.530892	12.30412
Lnemp	525	1.195946	1.159787	-1.645665	3.373826
Lnhc	525	0.7233012	0.2429996	0.0390697	1.199965
Lngfcf	525	12.07296	2.6566	6.593339	18.15996

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5، الملحق رقم (2)

يوضح الجدول رقم (15) أعلاه أن الإحصائيات الوصفية تشير إلى وجود تباين ملحوظ بين الدول العربية في جميع المتغيرات حيث كان أعلى تباين لمتغير الإستثمار(lngfcf) بانحراف معياري بلغ 2.656 يليه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (lnrgdp)بانحراف معياري قدره 1.330 ثم العمالة (lnemp)بقيمة 1.156 في حين كان رأس المال البشري (lnhc) الأقل تشتتا بانحراف معياري 0.243 مما يعكس تقاربا نسبيا في مستويات التعليم والمهارة بين الدول.

وسيتم كذلك التطرق الى التباين داخل وخارج الدول

الجدول رقم (16): تحليل التباين داخل وخارج الدول

Variable		Mean	Std. Dev	Min	Max	Observations
Lnrgdp	Overall	9.455365	1.330224	6.530892	12.30412	N = 525
	Between		1.296542	7.359282	11.54191	n = 15
	Within		0.4444647	8.266917	10.78307	T = 35
Lnemp	Overall	1.195946	1.159787	-1.645665	3.373826	N = 525
	Between		1.11833	-.8449958	3.001761	n = 15
	Within		0.4190387	-.0025108	2.238158	T = 35
Lnhc	Overall	.7233012	0.2429996	.0390697	1.199965	N = 525
	Between		0.2083698	.3322804	.9931475	n = 15
	Within		0.1358236	.423066	1.174922	T = 35
Lngfcf	Overall	12.07296	2.6566	6.593339	18.15996	N = 525
	Between		2.652899	7.547841	16.61376	n = 15
	Within		0.6901483	9.169436	13.8099	T = 35

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5

تشير نتائج الجدول رقم (16) والملحق رقم (2) أعلاه الخاصة بتحليل التباين لجميع المتغيرات محل الدراسة فبالنسبة للناتج المحلي (lnrgdp) بلغ التباين بين الدول 1.296 مقابل 0.445 داخليا والإستثمار (lngfcf) بلغ بين الدول 2.653 مقابل 0.690 داخليا والعمالة (lnemp) بلغت 1.118 مقابل 0.419 داخليا ورأس المال البشري (lnhc) بلغ 0.208 بين الدول مقابل 0.135 داخليا. تشير هذه النتيجة إلى أن الاختلافات الثابتة بين الدول مثل الموقع الجغرافي والسياسات المتبعة تلعب دورا كبيرا في تفسير الفروق في مستويات النمو الاقتصادي ومحدداته مقارنة بالتغيرات الزمنية داخل كل دولة على حدة.

ثانيا- اختبار تجانس المعاملات: تم إجراء اختبارين للتحقق من تجانس المعاملات، وذلك بهدف اختبار فرضية تجانس تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي عبر الدول العربية. حيث تم الاعتماد أولا على اختبار Pesaran and Yamagata (2008)، والذي يعد من أبرز الاختبارات المستخدمة في بيانات البانل ذات الأبعاد الكبيرة (Large Panels)[1] كما تم تعزيز النتائج باستخدام اختبار Blomquist and Westerlund (2013) ، الذي يعد امتدادا للاختبار الأول، حيث يأخذ بعين الاعتبار وجود الإرتباط التسلسلي (Serial Correlation) وعدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) [2]، مما يساهم في تحسين دقة وموثوقية النتائج المتحصل عليها، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار تجانس المعاملات:

الجدول رقم (17): اختبار تجانس المعاملات

الاختبار	Delta	Delta المعدلة	القيمة الاحتمالية (p-value)
Pesaran & Yamagata (2008)	24.997	27.000	0.000
Blomquist & Westerlund (2013)	17.657	19.072	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5

تشير نتائج الجدول أعلاه والملحق رقم (3) المتعلقة باختبار Pesaran and Yamagata (2008)، ان قيمة إحصائية Delta بلغت قيمتها (24.997) بإحتمال (p-value=0.000)، وهذا يدل على وجود تباين هيكلي في تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي بين الدول العربية، وما يؤكد ذلك قيمة Delta المعدلة التي بلغت (27.000) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس المعاملات وقبول الفرضية البديلة القاضية بعدم تجانس المعاملات .

لتعزيز هذه النتيجة، ومع الأخذ بعين الاعتبار احتمال وجود إرتباط تسلسلي أو عدم تجانس في تباين الأخطاء، تم تطبيق اختبار Blomquist and Westerlund (2013) المصحح بطريقة HAC، حيث أشارت نتائجه أيضا إلى رفض الفرضية الصفرية والدال على ذلك القيمة الإحصائية (0.000)، كما بلغت قيمة Delta (17.675) وDelta المعدلة والتي بلغت قيمتها (19.072)

[1]- Pesaran M. Hashem, and Yamagata Takashi, **Testing slope homogeneity in large panels**, Journal of Econometrics, University of Cambridge, Cambridge, UK, 2008, Vol: 142: No: 1. p: 50-93.
[2]- Blomquist Johan, and Westerlund Joakim**, Testing slope homogeneity in large panels with serial correlation**, Economics Letters, Lund University, Lund, Sweden, 2013, Vol: 121: No: 3. p: 374-378.

تؤكد هذه النتائج ضرورة اعتماد نماذج قياسية تأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس المعاملات بين الوحدات، وذلك لتفادي التحيز وعدم الاتساق في التقديرات الناتجة عن افتراض التجانس غير المناسب لطبيعة بيانات الدراسة.

ثالثا- اختبار الإرتباط المقطعي: تم استخدام اختبار pesaran SD 2004 في هذه الدراسة إلى خصائصه الإحصائية الملائمة لتحليل بيانات panel خاصة في حالة العينات التي يكون فيها عدد المقاطع أو الفترات الزمنية محدود، كما يتميز هذا الاختبار بقدرته على الكشف عن وجود إرتباط مقطعي بين الوحدات الإحصائية[1]، فيما يلي سيتم عرض نتائج اختبار الإرتباط المقطعي والجدول التالي سيوضح ذلك:

الجدول رقم (18): نتائج اختبار pesaran(2004) للإرتباط المقطعي (Cross-Section Dependence)

المتغير	CD-test	(p-value)	Corr
Lnrgdp	36.54	0.000	0.603
Lnemp	56.45	0.000	0.931
Lngfcf	47.28	0.000	0.780
Lnhc	57.97	0.000	0.956

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5

انطلاقا من الجدول رقم (18) والملحق رقم (4) توضح نتائج اختبار في CD (2004) pesaran للإرتباط المقطعي إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود إرتباط مقطعي بين الوحدات، وذلك لأن جميع متغيرات الدراسة تتراوح قيمتها الإحصائية بين 36.54 و57.97 عند مستوى معنوية اقل من 5%، كما تؤكد القيمة الاحتمالية (p-value = 0.000) ذلك.

يفسر هذا الرفض بوجود إرتباط مقطعي بين الدول محل الدراسة مما يعني أن حدوث صدمة في أحد المتغيرات في دولة معينة تنتقل إلى دولة أخرى، وبشكل خاص يظهر متغير رأس المال البشري (lnhc) أعلى قيمة لمعامل الإرتباط (0.956) وأعلى قيمة لإحصائية (57.97) CD، يليه متغير العمالة (lnemp) بقيمة إرتباط (0.93) وإحصائية CD (56.45) مما يشير إلى أن هذه المتغيرات تتأثر بشدة بالعوامل المشتركة بين الدول.

إن وجود الإرتباط المقطعي يؤكد ضرورة تجاوز الاختبارات التقليدية أي اختبارات الجيل الأول والانتقال إلى استخدام اختبارات الجيل الثاني التي تأخذ بعين الاعتبار الإرتباط المقطعي

1. نوع الإرتباط المقطعي: بعد التحقق من وجود الإرتباط المقطعي بين الوحدات باستخدام اختبار Pesaran (2004) تم الانتقال إلى تحديد طبيعة هذا الإرتباط، من حيث كونه ضعيفا (Weak) أو قويا (Strong)، نظرا لما لذلك من أهمية في توجيه اختيار المنهجية القياسية الملائمة.

تم تطبيق مجموعة من الاختبارات الحديثة التي تسمح بالتمييز بين أنواع الإرتباط المقطعي، حيث تم الاعتماد على اختبار Pesaran (2015, 2021) (CD)، واختبار CDw المقترح من قبل Juodis and Reese (2021) بالإضافة إلى اختبار (CD*) لـ Pesaran and Xie (2021)، وذلك بهدف الحصول على تشخيص أكثر دقة لطبيعة الإرتباط بين الوحدات المقطعية، والجدول التالي سيوضح ذلك:

[1]- Pesaran, M. Hashem, **General diagnostic tests for cross section dependence in panels**, CESifo Working Paper, University of Munich, Munich, Germany, 2004, No:1229. p: 1-42.

الجدول رقم (19): تحديد نوع الإرتباط المقطعي

المتغير	CD (Pesaran)	CDw (Juodis & Reese)	CDw+ with power enhancement from Fan et al. (2015)	CD* (Pesaran & Xie)
Lnrgdp	36.54 (0.000)	-2.86 (0.004)	434.67 (0.000)	0.40 (0.689)
Lnemp	56.45 (0.000)	-1.06 (0.291)	577.33 (0.000)	-2.60 (0.009)
Lngfcf	47.28 (0.000)	0.93 (0.350)	484.79 (0.000)	6.40 (0.000)
Lnhc	57.97 (0.000)	-1.78 (0.075)	592.19 (0.000)	-2.34 (0.019)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5، الملحق رقم (4)

أظهرت نتائج اختبار (CD) Pesaran (2015, 2021) قيمة إحصائية مرتفعة تراوحت بين 36.54 و57.97 وجميعها معنوية عند مستوى5% (p-value = 0.000)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود إرتباط مقطعي ضعيف وقبول الفرضية البديلة، أي وجود إرتباط مقطعي قوي بين الدول العربية في جميع متغيرات الدراسة.

كما تشير نتائج اختبار CDw لـ Juodis and Reese (2021) إلى قبول الفرضية الصفرية بالنسبة لمعظم المتغيرات (lnemp، lngfcf، lnhc) نظرا لعدم معنوية القيم الاحتمالية باستثناء المتغير (lnrgdp) عند مستوى 5%، الذي بلغت القيمة الاحتمالية (0.004) ، مما يدل على وجود بعض التباين في طبيعة الإرتباط المقطعي حسب هذا الاختبار.

بينما نتائج اختبار CDw+ المحسن من حيث القدرة الإحصائية دعمت بشكل واضح وجود إرتباط مقطعي قوي حيث كانت جميع القيم الإحصائية مرتفعة ومعنوية عند مستوى 5% (p-value = 0.000)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة (وجود إرتباط مقطعي قوي).

فضلا عن ذلك تم تقدير معامل alpha وفق منهجية Bailey Kapetanios and Pesaran (2016) ، والذي يستخدم لتحديد درجة قوة الإرتباط المقطعي، وما إذا كان ناتجا عن عوامل مشتركة قوية أو ضعيفة، في حالة كانت قيمة α تقع بين (0.5 و1) يمكن القول انه يوجد إرتباط مقطعي قوي.[1] والنتائج سيتم توضيحها في الجدول أدناه.

الجدول رقم (20): تقدير أس الإرتباط المقطعي

المتغير	alpha	Std. Err	[95% Conf. Interval]
Lnrgdp	1.005064	0.044437	[0.917969, 1.092159]
Lnemp	1.005347	0.072786	[0.862689, 1.148004]
Lngfcf	1.005243	0.055147	[0.897157, 1.113330]
Lnhc	1.005349	0.091550	[0.825914, 1.184784]

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5

[1]- Bailey Natalia, Kapetanios George, and Pesaran M. Hashem, **Exponent of cross-sectional dependence**, Journal of Applied Econometrics, Wiley Online Library, Chichester, UK, 2016, Vol: 31: No: 6. p: 929-960.

أظهرت نتائج الجدول رقم (20) الملحق رقم (4)أن قيم معامل **α** لجميع متغيرات الدراسة تجاوزت الواحد، حيث بلغت قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (1.005064)، وبالنسبة لمتغير العمالة فقد بلغت (1.005347)، ولمتغير الإستثمار فقد بلغت (1.005243)، اما لرأس المال البشري فبلغت (1.005349)، وتدل هذه القيم على وجود إرتباط مقطعي قوي جدا بين الدول العربية، بما يعكس درجة عالية من الترابط بين هذه الاقتصادات.

كما بينت فترات الثقة عند مستوى 95% أن جميع القيم تقع ضمن نطاق يفوق 0.5، حيث تراوحت الحدود الدنيا بين 0.8259 و0.9179، وهو ما يعزز موثوقية الاستنتاج المتعلق بوجود إرتباط مقطعي قوي. ويشير ذلك إلى أن الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها إحدى الدول العربية مثل **تقلبات أسعار النفط، أو الأزمات المالية العالمية، أو التوترات الجيوسياسية يمكن أن تنتقل إلى باقي الدول عبرقنوات متعددة، كالتجارة والإستثماروالتحويلات المالية.**

رابعا- اختبار الاستقرارية: تم إجراء اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (Panel Unit Root Tests) باستخدام اختبار CIPS (Cross-sectionally Augmented IPS) الذي طوره Pesaran (2007)، من أجل معرفة درجة استقرارية متغيرات الدراسة والمتمثلة في: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العمالة، الإستثمار، ورأس المال البشري.

يعد اختبار CIPS من اختبارات الجيل الثاني (Second-Generation)، حيث يأخذ بعين الاعتبار وجود الإرتباط المقطعي (Cross-Sectional Dependence) بين الوحدات[1]، وهو ما يجعله أكثر ملائمة لطبيعة بيانات الدراسة. وقد تم تطبيق الاختبار مع تضمين كل من الثابت (constant) والاتجاه الزمني (trend)، مع تحديد عدد فترات الإبطاء وفق منهجية "General to Particular" اعتمادا على اختبار F المشترك.

الجدول رقم (21): اختبار CIPS عند المستوى

المتغير	CIPS*	10%	5%	1%
Lnrgdp	-2.643	-2.66	-2.76	-2.93
Lnemp	-2.935	-2.66	-2.76	-2.93
Lngfcf	-3.283	-2.66	-2.76	-2.93
Lnhc	-2.902	-2.66	-2.76	-2.93

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5، الملحق رقم (5)

بالاعتماد على نتائج الاختبار (CIPS) عند مستوى معنوية 5%، تبين أن متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (lnrgdp) غير مستقر عند المستوى، حيث بلغت القيمة المحسوبة (2.643-) وهي أعلى من القيمة الحرجة عند 5% (2.76-)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة، ورفض الفرضية البديلة

في المقابل، أظهرت نتائج متغير العمالة (lnemp) استقرارية عند المستوى، حيث بلغت قيمة المحسوبة (2.935-) وهي أقل من القيم الحرجة عند كل من 5% ، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جزر وحدة. كما تبين أن متغير الإستثمار (lngfcf) مستقر بشكل واضح، حيث بلغت قيمة المحسوبة (3.283-)، وهي أقل من جميع القيم الحرجة، مما يؤكد استقراريته عند مستوى معنوية 5%.

[1]- Pesaran M. Hashem, **A simple panel unit root test in the presence of cross section dependence**, Journal of Applied Econometrics, Cambridge University, Cambridge, UK, 2007, Vol: 22: No: 2. p: 265-312.

وبالنسبة لمتغير رأس المال البشري (lnhc)، فقد أظهرت النتائج استقرارية عند مستوى 5%، حيث بلغت القيمة المحسوبة (2.902-)، وهي أقل من القيمة الحرجة المقابلة، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية التي تدل على وجود جذر الوحدة

يمكن القول أن معظم المتغيرات (lnemp، lngfcf، lnhc) مستقرة عند المستوى I(0) في حين أن متغير (lnrgdp) غير مستقر، الأمر الذي يستدعي ادخال الفرق الأول.

1. اختبار الاستقرارية عند الفرق الاول: بناء على نتائج اختبار CIPS السابقة، والتي أشارت إلى عدم استقرارية متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (lnrgdp) عند المستوى، تم إجراء اختبار جذر الوحدة على الفرق الأول لهذا المتغير (D.lnrgdp)، وذلك بهدف تحديد درجة تكامله بدقة. حيث يهدف هذا الإجراء إلى التحقق مما إذا كان المتغير يصبح مستقرا عند الفرق الأول:

الجدول رقم (22): اختبار CIPS عند الفرق الاول

المتغير	CIPS*	10%	5%	1%
D.lnrgdp	-5.204	-2.14	-2.25	-2.44

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5، الملحق رقم (6)

توضح نتائج اختبار CIPS عند الفرق الاول أن القيمة المحسوبة لمتغير الناتج المحلي (D.lnrgdp) بلغت (5.204-) وهو ما اقل من جميع القيم الحرجة عند مستويات الدلالة 10% (2.14-)، و5% (2.25-)، و1% (2.44-). مما يدفع إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة عند مستوى معنوية 5 %، وهو ما يدل على أن متغير الناتج المحلي أصبح مستقرا عند الفرق الأول. انظر الملحق رقم (6)

خامسا- اختبار التكامل المشترك: تم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية(2008) Westerlundباستخدام اختبار Durbin-Hausman، بهدف التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير النمو الاقتصادي (lnrgdp) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في العمالة، رأس المال البشري، والإستثمار. ويتميز هذا الاختبار بقدرته على التعامل مع الإرتباط المقطعي (Cross-Sectional Dependence) من خلال استخدام طريقة العوامل المشتركة (Common Factors).[1] والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (23): نتائج اختبار التكامل المشترك Durbin-Hausman Westerlund (2008)

الاختبار	Avg.Stat	E(.) H₀	Z -value	P-value
DHg	10.7599	5.5464	3.3300	0.0004
DHp	5.0260	1.9980	5.0771	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5

الجدول رقم (24): القيم الحرجة لاختبار Z

Test	Z-value	CV 10%	CV 5%	CV 1%
DHg	3.3300	1.2816	1.6449	2.3263
DHp	5.0771	1.2816	1.6449	2.3263

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5

[1]- Westerlund Joakim, **Panel Cointegration Tests of the Fisher Effect**, Journal of Applied Econometrics, Lund University, Lund, Sweden, 2008, Vol: 23: No: 2. p: 193-233.

بناءا على نتاج الجدول رقم (23 و24) والملحق رقم (7) تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5 % لكلا الاختبارين، حيث بلغت قيمة Z لاختبار DHg ب(3.3300) بقيمة احتمالية قدرها (0.0004) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند 5 % (1.6449) ومنه قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك في جزء من الوحدات المقطعية على الأقل.، كما بلغت قيمة Z لاختبار DHp (5.0771) بقيمة احتمالية (0.0000) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند نفس المستوى ومنه ايضا قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك لجميع الوحدات المقطعية، بما في ذلك وجود معامل تصحيح مشترك.

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي وتفسير نتائجه.

يسعى هذا المطلب إلى عرض نتائج النموذج القياسي المطبق في الدراسة، من خلال تحليل العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1990–2024، وسيتم مناقشة نتائج التقدير ومقارنتها بنماذج المتانة.

أولا-تفسير نتائج النموذج: تم تقدير نموذج CS-ARDL (مقدر الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة مع التأخيرات المرتبطة:(Common Correlated Effects - Autoregressive Distributed Lag) ، والذي يعد من النماذج الحديثة الملائمة لبيانات البانل في ظل وجود إرتباط المقطعي وعدم تجانس المعاملات بين الدول. ويتميز هذا النموذج بقدرته على تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل المشتركة غير الملحوظة.[1]

1. تشخيص النموذج: قبل مناقشة نتائج التقدير، يتم التحقق من سلامة النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية، خاصة تلك المتعلقة بالإرتباط المقطعي وجودة التقدير، والجدول التالي سيوضح ذلك:

الجدول رقم (25): تشخيص النموذج

المؤشر	القيمة
(N obs)	510
(N groups)	15
متوسط المشاهدات لكل دولة	34
R-squared	0.54
Adj. R-squared	0.34
Root MSE	0.09
CD Statistic (Pesaran)	-0.55
P-value (CD)	0.5825

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5، الملحق رقم (8)

[1]- Chudik Alexander, Pesaran M. Hashem, and Smith, Ron P, **Pooled Bewley Estimator of Long Run Relationships in Dynamic Heterogenous Panels**, Econometrics and Statistics, University of Southern California, Los Angeles, USA, 2026, Vol: 37. p: 1-25.

تجدر الإشارة إلى أن إحصائية الإرتباط المقطعي (CD Statistic) بلغت 0.55- بقيمة احتمالية قدرها 0.5825 وومنه قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود إرتباط مقطعي في البواقي. وتدل هذه النتيجة على خلو البواقي من الإرتباط المقطعي، مما يعكس كفاءة نموذج CS-ARDL في معالجة هذه الإشكالية بين الوحدات المقطعية.

من ناحية أخرى، بلغ معامل التحديد (R-squared) قيمة 0.54، هو ما يعكس قدرة تفسيرية مقبولة، مما يشير إلى أن المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج قادرة على تفسير حوالي 54% من التغيرات الحاصلة في متغير النمو الاقتصادي،والنسبة الباقية 46 % راجعة إلى عوامل غير مدرجة في النموذج.

فيما يلي سيتم عرض نتائج التقدير في الاجلين القصير والطويل.

2. تقدير معادلة الاجل القصير: سيتم تحليل ديناميكية العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير، ويسمح ذلك بفهم الاستجابات الفورية للاقتصاد تجاه الصدمات.

الجدول رقم (26): نتائج تقدير معادلة الاجل القصير

المتغير	Coef	Std. Err	Z	P>|z|
Pooled				
Lnemp	0.0196821	0.1186062	0.17	0.868
Lngfcf	0.1085604	0.0435412	2.49	**0.013**
Lnhc	-0.3614903	0.3124158	-1.16	0.247
Mean Group				
L.lnrgdp	0.519803	0.0492335	10.56	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5، الملحق رقم (8)

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن متغير الإستثمار (lngfcf) له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.013 على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة الإستثمار تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي في المدى القصير، **وهو ما يتو افق مع الأدبيات الاقتصادية الكينزية التي تشير إلى أن الإستثمار يعد مكونا أساسيا من مكونات الطلب الكلي، وزيادته تؤدي إلى مضاعفة الدخل والإنتاج عبر آلية المضاعف (Multiplier Effect)** .

في المقابل، لم تظهر العمالة (lnemp) ورأس المال البشري (lnhc) أي تأثير معنوي في الأجل القصير. والدال على ذلك ان القيم الاحتمالية على التوالي ((0.868)،(0.247)) حيث يمكن تفسير عدم معنوية العمالة بأن أثر التغيرات في حجم العمالة على النمو يحتاج إلى فترة زمنية أطول ليظهر، **وذلك لأن العلاقة بين العمالة والإنتاج تخضع لقانون تناقص الغلة في الأجل القصير (Law of Diminishing Returns) ما لم تكن مصحوبة بزيادة في رأس المال أو تحسن في التكنولوجيا. كما أن عدم معنوية رأس المال البشري في الأجل القصير يعود إلى أن الإستثمار في التعليم والصحة يحتاج إلى سنوات عديدة حتى تظهر آثاره الإيجابية على الإنتاجية والنمو الاقتصادي.**

كما أن معامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (L.lnrgdp) كان موجبا ومعنويا، مما يعكس وجود ديناميكية ذاتية للنمو الاقتصادي، أي أن القيم السابقة للناتج تؤثر بشكل كبير على القيم الحالية، **وهو ما يعكس حالة من "الجمود" الاقتصادي (Economic Momentum) حيث تميل الدول التي شهدت نموا مرتفعا في الماضي إلى الاستمرار في تحقيق نمو إيجابي. وتعزى هذه الظاهرة إلى عوامل تراكمية مثل تطور البنية التحتية، وتراكم رأس المال البشري، وتحسن مناخ الإستثمار.**

3. **معامل تصحيح الخطأ:** يستخدم معامل تصحيح الخطأ لقياس سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التوازن طويل الأجل بعد حدوث صدمة. كما يعكس مدى فعالية تكيف في الاقتصاد،والجدول الموالي سيوضح ذلك:

الجدول رقم (27): نتائج معامل تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	z	القيمة الاحتمالية
Lr_lnrgdp	-0.480197	0.0492335	-9.75	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5، الملحق رقم (8)

جاء معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا إحصائيًا (0.4802-)، وهو ما يأكد تحقق الشرط (اللازم والكافي)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

تعني هذه القيمة أن حوالي 48.01% من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها في الأجل الطويل، وتعكس هذه القيمة سرعة متوسطة لاقتصاديات الدول العربية، حيث يتم امتصاص جزء من هذه الصدمات في مدة زمنية تبلغ عامين و29 يوما.

وتشير هذه النتيجة إلى وجود آلية شبه صحيحة وبطيئة الفعالية، حيث لا تعكس ردا فوريا، مما يدل على وجود بعض القيود الهيكلية التي تحد من سرعة الاستجابة الكاملة، كاختلالات سوق العمل وجمود الأجور أو بطء انتقال آثار السياسات الاقتصادية إلى القطاع الحقيقي.

4. **تقدير معادلة الاجل الطويل:** سيتم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعكس الاتجاه العام للنمو الاقتصادي. كما يساهم في فهم المحددات الهيكلية المؤثرة على النمو في المدى الطويل.

الجدول رقم (28): نتائج تقدير معادلة الاجل الطويل

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	Z	القيمة الاحتمالية
Lr_lnemp	0.0480447	0.005256	9.14	**0.000**
Lr_lngfcf	0.2649999	0.028991	9.14	**0.000**
Lr_lnhc	-0.8824108	0.096534	-9.14	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5، الملحق رقم (8)

تشير نتائج الجدول رقم (28) أعلاه إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من العمالة (lnemp) والإستثمار (lngfcf) مما يعني أن زيادة هذه المتغيرات تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

تعود الدلالة الاحتمالية للعمالة إلى ما تؤكد عليه الفرضية الاقتصادية التقليدية القائلة بأن زيادة حجم القوى العاملة تسهم في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بافتراض أن العمالة الإضافية يتم امتصاصها في قطاعات منتجة وليست مجرد بطالة مقنعة. وتتو افق هذه النتيجة مع نظريات النمو الكلاسيكية والحديثة التي تؤكد على دور عوامل الإنتاج الأساسية (العمل ورأس المال) في تحقيق النمو الاقتصادي.

بالنسبة للاستثمار فهو يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الدول العربية على المدى الطويل من خلال أن الإستثمار في رأس المال المادي (الآلات، المعدات، البنية التحتية، المصانع) يزيد من المخزون الرأسمالي للاقتصاد مما يعزز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Total Factor Productivity) ويدفع عجلة النمو، كما أن للاستثمار تأثيرات غير مباشرة مهمة من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين كفاءة الإنتاج .

في المقابل، سجل رأس المال البشري (lnhc) أثرا سالبا ومعنويا، **وهذه النتيجة قد تبدو غير متو افقة من الناحية النظرية، حيث تفترض نظريات النمو الداخلي (Endogenous Growth Theories) لنماذج Lucas و Romer أن رأس المال البشري يعد محركا أساسيا للنمو من خلال تعزيز الابتكار وزيادة الإنتاجية. ولكن يمكن تفسير هذه النتيجة السالبة في سياق الدول العربية بعدة عوامل منها:**

- **وجود مشكلة "البطالة المقنعة" أو "عدم تطابق المهارات" (Skill Mismatch) حيث أن خريجي التعليم العالي لا يجدون فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم؛**
- **هجرة الأدمغة (Brain Drain) حيث يهاجر أصحاب المهارات العالية إلى الخارج؛**
- **ضعف الربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في العديد من الدول العربية؛**
- **أن الإنفاق على التعليم قد لا يكون موجها بشكل فعال نحو المجالات ذات العائد الاقتصادي المرتفع .**

ويمكن صياغة معادلة الاجل الطويل كمايلي:

$$LnRGDP_{it} = 0.265LnGFCF_{it} + 0.0480LnEMP_{it} - 0.882LnHC_{it} + \varepsilon_{it}$$

من خلال نتائج تقدير معادلة الأجل الطويل يوجد علاقة توازنية مستقرة بين النمو الاقتصادي ومحدداته في الدول العربية. حيث يتبين أن الإستثمار في رأس المال المادي (lngfcf) يعد من أهم محركات النمو، إذ أن زيادة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى إرتفاع الناتج المحلي بنحو 0.265%، وهو ما يعكس دوره في تعزيز القدرة الإنتاجية. كما تسهم العمالة (lnemp) بشكل إيجابي، وإن كان أثرها محدودا نسبيا، حيث تؤدي زيادة بنسبة 1% إلى إرتفاع الناتج بحوالي 0.048%. في المقابل، يظهر رأس المال البشري (lnhc) تأثيرا سالبا ومعنويا، إذ تؤدي زيادته بنسبة 1% إلى انخفاض الناتج بنحو 0.882%، وهي نتيجة تشير إلى وجود اختلالات هيكلية، مثل ضعف ملائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، أو هجرة الكفاءات، أو انخفاض جودة التعليم.

ثانيا- تحليل البواقي: تم إخضاع بواقي نموذج CS-ARDL إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests)، وذلك بغرض التحقق من سلامة النموذج المقدر ومدى توافقه مع الفرضيات القياسية الأساسية. وشملت هذه الاختبارات فحص خصائص توزيع البواقي، واختبار وجود الإرتباط المقطعي المتبقي، إلى جانب اختبار استقرارية البواقي كدليل داعم على صحة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. كما تم إجراء تحليل لأنماط البواقي عبر البعدين الزمني والمقطعي، بهدف تقييم استقرارها والكشف عن أي إنحرافات محتملة قد تؤثر على موثوقية نتائج التقدير.

1. الاحصائيات الوصفية للبواقي: تم تحليل الخصائص الإحصائية لبواقي النموذج، بهدف التحقق من مدى توافقها مع الفرضيات النظرية. ويساعد ذلك في تقييم جودة التقدير وخلو النتائج من التحيز.

الجدول رقم (29): الاحصائيات الوصفية للبواقي

الإحصاء	القيمة	الإحصاء	القيمة
(Mean)	-9.11e-11	(Std. Dev.)	0.0783
(Median)	0.000405	(Variance)	0.00613
(Min)	-0.360284	(Max)	0.427058
(Skewness)	0.3838	(Kurtosis)	9.8629

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5

من خلال الجدول رقم (29) والملحق رقم (9) تشير الإحصاءات الوصفية للبواقي إلى أن متوسطها يقترب من الصفر (-e-119.11) وهو ما يتوافق مع أحد الافتراضات الأساسية لنموذج الانحدار الخطي ، والذي يقتضي بأن القيمة المتوقعة للبواقي تساوي صفر. كما بلغ الانحراف المعياري للبواقي 0.0783، وهي قيمة منخفضة نسبيا مقارنة بتباين المتغير التابع، مما يعكس درجة جيدة من دقة التقدير.

من ناحية أخرى، أظهرت قيمة معامل الإلتواء (Skewness = 0.3838) إنحرافا طفيفا عن التماثل، مما يشير إلى اقتراب توزيع البواقي من التوزيع المتماثل. في حين سجل معامل التفرطح (Kurtosis = 9.8629) قيمة تفوق المستوى الطبيعي (3)، مما يدل على أن توزيع البواقي يتسم بذيلين سميكين، وهي سمة شائعة في بيانات البانل ذات البعد الزمني الطويل.

2. اختبار الإرتباط المقطعي للبواقي: تم تطبيق اختبار CD Pesaran (2004) للتحقق من وجود إرتباط مقطعي متبقي في بواقي نموذج CS-ARDL، ونتائجه موضحة في الجدول ادناه

الجدول رقم (30): نتائج اختبار الإرتباط المقطعي للبواقي

الاختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
CD (Pesaran, 2004)	-0.55	0.582

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5، الملحق رقم (10)

ما يمكن ملاحظته أن القيمة المحسوبة الإحصائية CD بلغت 0.55-، مع قيمة احتمالية قدرها 0.582، وهي أعلى من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود إرتباط مقطعي بين البواقي.وتشير هذه النتائج إلى أن نموذج CS-ARDL عالج مشكلة الإرتباط المقطعي التي كانت قائمة في المتغيرات الأصلية.

أ. **نوع الإرتباط المقطعي: من** أجل تقييم قوة الإرتباط المقطعي في بواقي النموذج، تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات الحديثة والمتكاملة.

الجدول رقم (31): تحديد نوع الإرتباط المقطعي للبواقي

الاختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
CD (Pesaran, 2015, 2021)	-0.56	0.577
CDw (Juodis & Reese, 2021)	0.34	0.732
CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)	112.01	0.000
CD* (Pesaran & Xie, 2021)	-2.36	0.018

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5، الملحق رقم (10)

أظهر اختبار CD Pesaran (2015, 2021) قيمة إحصائية بلغت 0.56- والقيمة الاحتمالية المقابلة لها 0.577، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه قبول فرضية الصفرية، والتي تشير إلى وجود إرتباط مقطعي ضعيف. كما دعم اختبار CDw المقترح من قبل Juodis and Reese (2021) هذه النتيجة، حيث بلغت القيمة الإحصائية 0.34 بقيمة احتمالية 0.732، مما يؤكد عدم وجود إرتباط مقطعي قوي.

في المقابل، أظهرت الاختبارات المعززة بالقوة نتائج مختلفة، إذ سجل اختبار CDw+ (المحسن وفق منهجية Fan et al., 2015) قيمة مرتفعة بلغت 112.01 مع قيمة احتمالية 0.000، كما بلغ اختبار CD* المقترح من قبل Pesaran and Xie (2021) قيمة (2.36-) والقيمة الاحتمالية بلغت (p-value = 0.018)، وهي نتائج تؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستويات معنوية منخفضة، بما يشير إلى وجود نوع من أنواع الإرتباط المقطعي.

يمكن تفسير هذا التباين في النتائج باختلاف طبيعة هذه الاختبارات وحساسيتها للعوامل الكامنة (Latent Factors)، حيث تركز اختبارات CD و CDw على الكشف عن الإرتباط المقطعي الضعيف، في حين تم تصميم اختبارات CDw+ وCD* لتعزيز القدرة الإحصائية على اكتشاف الإرتباط القوي حتى في وجود عوامل غير ملحوظة مشتركة بين الوحدات المقطعية.

بالنظر إلى أن نتائج الاختبارات الأساسية (CD وCDw)، والتي تعد أكثر ملائمة في التطبيقات القياسية، تشير إلى غياب الإرتباط المقطعي القوي.

استناد لما سبق عالج نموذج CS-ARDL مشكلة الإرتباط المقطعي. وعليه، فإن أي إرتباط متبق يعد ضعيفا ولا يؤثر بشكل جوهري على سلامة الاستدلال الإحصائي، وهو ما يتوافق أيضا مع نتائج اختبار CD Pesaran (2004).

3. اختبار CIPS لاستقرارية البواقي: سيتم اختبار استقرارية بواقي نموذج CS-ARDL باستخدام اختبار CIPS

الجدول رقم (32): نتائج اختبار CIPS لاستقرارية البواقي

المتغير	CIPS*	10%	5%	1%
Ehat	-5.549	-2.14	-2.25	-2.44

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5

أظهرت النتائج أعلاه للجدول رقم (32) والملحق رقم (11) أن قيمة إحصائية CIPS للبواقي بلغت 5.549-، وهي أكبر (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة عند مستويات الدلالة 10% (2.14-)، و5% (2.25-)، و1% (2.44-)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة في البواقي وعليه، يمكن استنتاج أن البواقي مستقرة وتدور حول متوسط صفري.

وتعد استقرارية البواقي دليلا قويا على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث يشير Engle and Granger إلى أنه "إذا كانت المتغيرات غير مستقرة من الدرجة الأولى I(1) وهناك تكامل مشترك، فإن البواقي الناتجة عن علاقة التوازن طويلة الأجل تكون مستقرة من الدرجة الصفرية I(0) ". وبالنظر إلى أن المتغير التابع (lnrgdp) من الدرجة الأولى I(1) ، في حين أن المتغيرات المستقلة مستقرة عند المستوى I(0) ، فإن استقرارية البواقي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وهو ما يبرر استخدام نماذج تصحيح الخطأ (ECM) ويعزز موثوقية تقديرات الأجل الطويل.

4. تحليل أنماط البواقي: سيتم دراسة سلوك البواقي عبر الزمن والوحدات المقطعية، للكشف عن أي أنماط غير عشوائية أو إنحرافات محتملة. ويساهم ذلك في تعزيز موثوقية النموذج المقدر.

أظهر تحليل البواقي حسب البعد الزمني (by year) أن قيم البواقي تتمركز حول الصفر في معظم الفترات، وهو ما يعكس ملائمة النموذج في تفسير التغيرات السنوية. ومع ذلك، سجلت بعض الإنحرافات الطفيفة في سنوات محددة، مثل 1991 و1998 و2013 و2017 و2021 و2022، **والتي يمكن إرجاع السبب في ذلك إلى صدمات اقتصادية أو أحداث استثنائية أثرت على اقتصادات الدول العربية، كالتقلبات المالية العالمية، والأزمات السياسية، والاضطرابات الاقتصادية**. انظر الملحق رقم (12).

أما على مستوى البعد المقطعي(by id) ، فقد أظهر تحليل البواقي وجود تباين نسبي في درجة تشتتها بين الدول حيث سجلت بعض الدول (مثل الدولة 5 والدولة 12 والدولة 13) مستويات أعلى من الانحراف المعياري للبواقي، وهو ما قد يعكس تأثرها بدرجة أكبر بالصدمات الخارجية أو محدودية قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية. انظر الملحق رقم (13)

تعكس هذه النتائج طبيعة عدم التجانس الهيكلي بين الدول العربية، وهو ما يتماشى مع نتائج اختبارات عدم تجانس المعاملات التي تم التوصل إليها سابقًا، ويؤكد أهمية اعتماد نماذج قياسية مرنة، مثل نموذج CS-ARDL، القادرة على استيعاب هذا التباين بين الوحدات المقطعية.

ثالثا- اختبارات المتانة: تسمح اختبارات المتانة بتعزيز موثوقية النتائج القياسية، وتأكيد صلاحيتها للتفسير الاقتصادي من خلال إعادة تقديم النموذج باستخدام نماذج بديلة، وملاحظة مدى تقارب النتائج بهدف دعم قدرة النموذج على تفسير الظواهر المدروسة ودعم قوة النتائج المتحصل عليها.

1. مقارنة بين اختبارات المتانة AMG, CCEMG , MG: تأكيدا لموثوقية النتائج، تم استخدام نماذج المتانة (AMG، CCEMG، MG) لإعادة تقدير العلاقات محل الدراسة في ظل ظروف قياسية مختلفة. وتتيح هذه المقارنة

إبراز مدى اتساق المعاملات المقدرة وحساسيتها لاختلاف طرق معالجة الإرتباط المقطعي وعدم تجانس المعاملات، والجدول التالي سيوضح ذلك:

الجدول رقم (33) : نتائج المقارنة بين اختبارات المتانة AMG, CCEMG , MG

المتغير	AMG	CCEMG	MG
Lnemp	0.5164	0.1632	1.1144
	(0.234)	(0.592)	(0.075)
Lngfcf	0.1709	0.1348	0.3263
	(0.005)	(0.042)	(0.001)
Lnhc	-1.8571	-2.6787	-1.5795
	(0.067)	(O.018)	(0.151)
N	525	525	525
Wald chi2	9.93	16.59	46.73
RMSE	0.1351	0.1126	0.1867

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5، الملحق رقم (14)

في المرحلة الأولى، تم تقدير نموذج Mean Group (MG) وفق منهجية Pesaran and Smith (1995)، والذي يقوم على تقدير نموذج انحدار منفصل لكل وحدة مقطعية، ثم احتساب متوسط المعاملات عبر جميع الوحدات. ويتميز هذا النموذج بقدرته على تقديم تقديرات متسقة في حالة عدم تجانس المعاملات[1]. وقد أظهرت النتائج أن الإستثمار (lngfcf) له تأثير موجب ومعنوي عند مستوى 5% بلغت القيمة الاحتمالية (0.001)، في حين كانت العمالة (lnemp) غير معنوية عند مستوى 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.151)، بينما لم يكن تأثير رأس المال البشري (lnhc) معنويا.

في المرحلة الثانية، تم تقدير نموذج Common Correlated Effects Mean Group (CCEMG) وفق منهجية Pesaran (2006)، والذي يعالج مشكلة الإرتباط المقطعي من خلال إدراج متوسطات المقطع العرضي للمتغيرات بما يسمح بالتقاط أثر العوامل المشتركة غير المرصودة[2]. وقد بينت النتائج أن الإستثمار (lngfcf) يحتفظ بتأثيره الإيجابي والمعنوي عند مستوى 5% (0.042)، في حين سجل رأس المال البشري (lnhc) تأثيرا سالبا ومعنويا (0.018) عند نفس المستوى وبلغت قيمته (2.6787-)، بينما لم يظهر متغير العمالة دلالة إحصائية.

أما في المرحلة الثالثة، فقد تم تقدير نموذج Augmented Mean Group (AMG) وفق منهجية Bond and Eberhardt (2009) و Eberhardt and Teal (2010)، والذي يضيف عاملا زمنيا ديناميكيا مشتركا لالتقاط الصدمات الكلية التي تؤثر على جميع الوحدات المقطعية[3]. وأظهرت النتائج أن الإستثمار (lngfcf) ظل موجبا ومعنويا عند مستوى 5% (0.1709)، في حين كان رأس المال البشري (lnhc) سالبا ومعنويا عند مستوى 5% (1.8571-)، بينما بقيت العمالة

[1]- Pesaran M. Hashem, and Smith Ron, **Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels**, Journal of Econometrics, University of Cambridge, Cambridge, UK, 1995, Vol: 68: No: 1. p: 79-113.
[2]- Pesaran, M. Hashem, **Estimation and inference in large heterogeneous panels with a multifactor error structure**, Econometrica, Econometric Society, New York, USA, 2006, Vol: 74: No: 4. p: 967-1012.
[3]- Bond Stephen R, and Eberhardt Markus, **Accounting for unobserved heterogeneity in panel time series models**, Economics Group, Nuffield College, University of Oxford, Oxford, UK, 2013, Vol: : No: . p: 1-17.

غير معنوية. كما كان معامل العامل الديناميكي المشترك موجبا ومعنويا عند مستوى 5% (1.0964)، مما يعكس أهمية الصدمات الزمنية المشتركة في تفسير ديناميكيات النمو في الدول العربية.الملحق رقم ()

بإجراء مقارنة بين نتائج النماذج الثلاثة (كما هو موضح في الجدول)، يتضح وجود قدر معتبر من الاتساق، حيث يظهر الإستثمار (lngfcf) كعامل مؤثر إيجابي ومعنوي في جميع النماذج، في حين يميل تأثير رأس المال البشري (lnhc) إلى السالب (مع دلالة إحصائية في نماذج CCEMG وAMG)، بينما يتسم تأثير العمالة (lnemp) بعدم الاستقرار من حيث الدلالة الإحصائية. ويعزز هذا الاتساق النسبي من موثوقية النتائج المتحصل عليها في نموذج CS-ARDL.

2. المقارنة النهائية بين اختبارات AMG, CCEMG , MG, CS-ARDL: سيتم إجراء مقارنة شاملة بين نتائج نموذج CS-ARDL الأساسي ونماذج المتانة الثلاثة (AMG، CCEMG، MG)

الجدول رقم (34): نتائج المقارنة النهائية بين اختبارات AMG, CCEMG , MG, CS-ARDL

المتغير	CS-ARDL	AMG	CCEMG	MG
الأجل القصير(Short Run)				
Lnrgdp	0.5198***	—	—	—
Lnemp	0.0197	0.5164	0.1632	1.1144*
Lngfcf	0.1086**	0.1709***	0.1348**	0.3263***
Lnhc	-0.3615	-1.8571*	-2.6787**	-1.5795
الأجل الطويل(Long Run)				
Lr_lnemp	0.0480***	—	—	—
Lr_lngfcf	0.2650***	—	—	—
Lr_lnhc	-0.8824***	—	—	—
Lr_lnrgdp (ECT)	-0.4802***	—	—	—
العوامل الإضافية				
00000R_c__(عملية ديناميكية مشتركة)	—	1.0964***	—	—
00000M_lnrgdp__	—	—	0.9684***	—
_cons	—	6.7565***	1.1479	4.6195***
إحصائيات النموذج				
N	510	525	525	525
R-squared	0.5398	—	—	—
Wald chi2	—	9.93**	16.59***	46.73***
RMSE	0.09	0.1351	0.1126	0.1867

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5

ملاحظة: *** p<0.01*, p<0.05**, p<0.1

من خلال الجدول رقم (34) والملحق (15) ومن حيث حجم العينة نجد أن نموذج CS-ARDL اعتمد على 510 مشاهدة، وهو عدد أقل نسبيا مقارنة بالنماذج الأخرى التي استندت إلى 525 مشاهدة كاملة، ويدل ذلك إلى فقدان بعض المشاهدات نتيجة إدراج القيم المتباطئة ضمن النموذج.

فيما يتعلق بجودة التقدير، حقق نموذج CS-ARDL أعلى قيمة لمعامل التحديد (R-squared = 0.5398)، مما يعكس قدرته التفسيرية المرتفعة، في حين سجل نموذج CCEMG أدنى قيمة لجذر متوسط مربعات الخطأ (RMSE 0.1126)، بما يشير إلى دقة تنبؤية أفضل نسبيا مقارنة ببقية النماذج.

أظهرت نتائج نموذج CS-ARDL في الأجل الطويل أن تأثير رأس المال البشري (lnhc) على النمو الاقتصادي جاء سالبا ومعنويا عند مستوى 1%، بمعامل بلغ (0.8824-). **وهذه النتيجة تتعارض مع التوقعات النظرية لنماذج النمو الداخلي التي تؤكد الدور الإيجابي لرأس المال البشري في تحفيز النمو، إلا أنها تعكس واقع الاقتصادات العربية. ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي بعدة عوامل، من أبرزها عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، واستمرار ظاهرة هجرة الكفاءات، وضعف جودة منظومات التعليم والتدريب، بالإضافة إلى محدودية الترابط بين مخرجات البحث العلمي والقطاع الإنتاجي**، لدعم هذه النتيجة، تم تقدير ثلاثة نماذج بديلة للتحقق من متانتها، حيث أظهرت نتائج نموذج AMG أثرا سالبا ومعنويا عند مستوى 10% (1.8571-)، كما سجل نموذج CCEMG أثرا سالبا ومعنويا عند مستوى 5% (2.6787-)، في حين جاء الأثر سالبا وغير معنوي في نموذج MG (1.5795-). ويعكس هذا الاتساق في الإشارة عبر مختلف النماذج، مع دلالة إحصائية في معظمها، درجة عالية من متانة النتيجة، **بما يشير إلى أن الإستثمار في رأس المال البشري (في صورته الحالية) لا يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، بل قد يرتبط بتأثيرات عكسية نتيجة الاختلالات الهيكلية القائمة.**

على المستوى الاقتصادي، يلاحظ وجود توافق واضح بين جميع النماذج فيما يتعلق بتأثير متغير الإستثمار (lngfcf)، حيث جاء موجبا ومعنويا إحصائيا في مختلف التقديرات، سواء في الأجل القصير أو الطويل (في إطار نموذج CS-ARDL)، **وهو ما يعزز الاستنتاج القائل بأن الإستثمار في تكوين رأس المال الثابت يمثل محركا أساسيا للنمو الاقتصادي في الدول العربية.**

فيما يخص متغير العمالة (lnemp)، فقد جاءت إشارته موجبة في جميع النماذج، إلا أن دلالته الإحصائية ظلت محدودة، حيث لم تظهر إلا في نموذج MG عند مستوى 10%، وفي الأجل الطويل لنموذج CS-ARDL عند مستوى 1%. **ويعكس هذا التباين حساسية تقدير أثر العمالة لاختلاف طرق معالجة الإرتباط المقطعي، كما قد يشير إلى أن تأثير هذا المتغير يتبلور بشكل أوضح على المدى الطويل.**

أظهر نموذج CS-ARDL معامل تصحيح خطأ سالبا ومعنويا (0.4802-)، مما يدل على وجود آلية تصحيح نحو التوازن طويل الأجل، حيث يتم تصحيح نحو 48% من الاختلالات سنويا. كما أظهر نموذج AMG وجود عملية ديناميكية مشتركة موجبة ومعنوية (1.0964)، **بما يعكس تأثير العوامل الزمنية المشتركة مثل الصدمات الاقتصادية الكلية على مختلف الدول العربية.**

المطلب الثالث: اختبار السببية.

تم إجراء اختبار السببية وفق منهجية Dumitrescu and Hurlin (2012)، وذلك بهدف تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغير النمو الاقتصادي (lnrgdp) ومحدداته الرئيسية، والمتمثلة في العمالة(lnemp) ، والإستثمار(lngfcf) ورأس المال البشري (lnhc) في الدول العربية. ويعد هذا الاختبار من الاختبارات الملائمة لبيانات البانل غير المتجانسة حيث يسمح باختلاف معاملات الانحدار بين الوحدات المقطعية في ظل الفرضية البديلة.[1]

وتتم صياغة الفرضيات الإحصائية للاختبار على النحو التالي:

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة سببية بمعنىGranger (أي أن المتغير X لا يسبب المتغيرY)

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة سببية بمعنىGranger (من المتغير X إلى المتغير Y في وحدة مقطعية واحدة على الأقل)

قد تم اعتماد فترة إبطاء واحدة(Lag order = 1) ، بما يتماشى مع خصائص البيانات وطبيعة النموذج المقدر.

الجدول رقم (35): نتائج اختبار السببية لـ Dumitrescu and Hurlin (2012)

العلاقة	اتجاه السببية	W-bar	Z-bar	P-value	Z-bar tilde	P-value
lnemp → lnrgdp	العمالة تسبب النمو	2.8868	5.1673	0.0000	4.4183	0.0000
lnrgdp → lnemp	النمو يسبب العمالة	5.4679	12.2357	0.0000	10.6913	0.0000
lngfcf → lnrgdp	الإستثمار يسبب النمو	2.9530	5.3486	0.0000	4.5791	0.0000
lnrgdp → lngfcf	النمو يسبب الإستثمار	1.6672	1.8271	0.0677	1.4539	0.1460
lnhc → lnrgdp	رأس المال البشري يسبب النمو	3.6891	7.3644	0.0000	6.3681	0.0000
lnrgdp → lnhc	النمو يسبب رأس المال البشري	3.1225	5.8127	0.0000	4.9911	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج stata19.5

من خلال الجدول رقم (35) والملحق (16) وفيما يتعلق بالعلاقة بين العمالة (lnemp) والنمو الاقتصادي (lnrgdp)، تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة Z-bar في اتجاه

[1] Dumitrescu Elena-Ivona, and Hurlin Christophe, **Testing for Granger non-causality in heterogeneous panels**, Economic Modelling, University of Orléans, Orléans, France, 2012, Vol: 29: No: 4. p: 1450-1460.

Lnemp ⟶ lnrgdp(5.1673) ، وفي الاتجاه العكسي lnemp → lnrgdp (12.2357) ، مع قيم احتمالية تساوي (0.000). **وتعكس هذه النتيجة وجود ترابط ديناميكي متبادل، إذ تسهم زيادة العمالة في تحفيز النمو الاقتصادي، في حين يؤدي توسع النشاط الاقتصادي إلى زيادة الطلب على العمل. وتتوافق هذه النتيجة مع الأدبيات الاقتصادية، لاسيما قانون Okun الذي يبرز العلاقة بين النمو والتشغيل.**

أما فيما يخص العلاقة بين الإستثمار (lngfcf) والنمو الاقتصادي (lnrgdp)، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإستثمار إلى النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة Z-bar (5.3486) بقيمة احتمالية (0.000)، في حين لم يكن الاتجاه العكسي معنويا (p-value = 0.0677). **وتشير هذه النتيجة إلى أن الإستثمار يمثل محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي، دون أن يكون النمو في حد ذاته محفزا كافيا لزيادة الإستثمار. ويمكن تفسير ذلك بكون قرارات الإستثمار في الدول العربية تتأثر بعوامل خارجية وهيكلية، مثل تقلبات أسعار الموارد الطبيعية، ومستوى الاستقرار المؤسسي، والإصلاحات الاقتصادية، أكثر من تأثرها بمعدلات النمو المحققة.**

فيما يتعلق بالعلاقة بين رأس المال البشري (lnhc) والنمو الاقتصادي (lnrgdp)، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة Z-bar في اتجاه lnrgdp → lnhc (7.3644)، وفي الاتجاه العكسي (5.8127). **وتعكس هذه النتيجة وجود تفاعل متبادل بين المتغيرين، إذ يسهم تحسين رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي، في حين يوفر النمو الموارد اللازمة للاستثمار في التعليم والصحة. غير أن هذه النتيجة ينبغي تفسيرها بحذر، خاصة في ضوء النتائج السابقة التي أظهرت أثرا سالبا لرأس المال البشري في الأجل الطويل مما قد يشير إلى وجود اختلالات هيكلية تتعلق بجودة التعليم أو بمدى توافق مخرجاته مع احتياجات سوق العمل في الدول العربية.**

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل التحليل القياسي لدراسة دور الإستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي في عينة من الدول العربية خلال الفترة 1990–2024، وذلك من خلال الانتقال من الجانب الوصفي إلى الجانب التطبيقي القائم على النموذج القياسي واختبار الفرضيات.

في المبحث الأول تم تناول واقع الاقتصاديات العربية عبر تقسيمه إلى ثلاثة مطالب أساسية ركز المطلب الأول على تشخيص وتقييم مجتمع الدراسة حيث تم تسليط الضوء على أبرز خصائص الدول العربية وتحديد نطاق مجتمع الدراسة، أما المطلب الثاني فقد قدم لمحة عامة عن الاقتصاديات العربية، بينما انصب المطلب الثالث على تحليل آفاق تلك الاقتصاديات، مع عرض للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها في مسارها الاقتصادي والتنموي.

في المبحث الثاني الذي اهتم بالإطار المنهجي والتحليلي للدراسة، تم تخصيص المطلب الأول لتقديم النموذج المستخدم في الدراسة، أما المطلب الثاني فقد ركز على التعريف بمتغيرات الدراسة وتوضيح مصادر البيانات المستخدمة إضافة إلى عرض بيانات البانل التي تم اعتمادها في التحليل. وفي المطلب الثالث تم إجراء تحليل شامل حول واقع الإستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بالأداء الاقتصادي في الدول العربية. حيث تضمن هذا التحليل دراسة تطور مؤشرات رأس المال البشري، والعمالة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، إلى جانب تقييم تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيرا رئيسيا لتحديد مستوى الأداء الاقتصادي. كما تم توظيف التحليل العنقودي لتصنيف الدول العربية إلى مجموعات وفق خصائصها الاقتصادية، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها وتحليل تطورها خلال فترات الدراسة.

في المبحث الثالث -المتعلق بالمقاربة القياسية- تم إجراء الاختبارات الوصفية واختبارات التشخيص للنموذج. وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل، مع تحديد معامل تصحيح الخطأ وتفسير معاملاته، إضافة إلى تحليل البواقي وإعادة اختبار الإرتباط المقطعي للتأكد من معالجة المشكلات القياسية، وإجراء اختبارات المتانة باستخدام النماذج البديلة AMG, CCEMG , MG مع مقارنة النتائج بين مختلف التقديرات، وفي المطلب الثالث تم إجراء اختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.

بناء على ذلك، أظهرت نتائج الفصل الثاني وجود علاقة ديناميكية بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في الدول العربية، مع اختلاف في درجة وقوة التأثير بين المدى القصير والطويل، مما يعكس تعقيد طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة وخصوصية السياق الاقتصادي للدول العربية.

خاتمة

خاتمة

إن الإستثمار في رأس مال البشري من أهم المحددات لدعم الأداء الاقتصادي في عصرنا الحديث، حيث أصبح العنصر البشري المؤهل الذي يتمتع بالمهارة والمعرفة والخبرة، ركيزة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التنافسية. فمع التحولات العالمية وتطور التكنولوجيا السريع لم يعد الأداء الاقتصادي قائما على تراكم رأس المال المادي فقط، بل أصبح مرتبطا بدرجة كبيرة بقدرة الدول على تطوير مواردها البشرية، من تحسين في جودة التعليم والصحة بما يسمح برفع الإنتاجية وتحقيق الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج.

من هذا المنطلق برزت أهمية دراسة أثر الإستثمار في رأس المال البشري على الأداء الاقتصادي في الدول العربية، خصوصا في ظل التحديات التنموية التي تواجهها هذه الدول، والتباين الملحوظ في مستوى التنمية البشرية والأداء الاقتصادي فيما بينها.

بناء على ذلك هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل آثار الإستثمار في رأس المال البشري على الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2024، من خلال الوقوف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة واتجاهها، وقياس مدى مساهمة مؤشرات رأس المال البشري في تفسير التغيرات الحاصلة في الأداء الاقتصادي، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة مع التأخيرات المرتبطة cs-ardl، إضافة إلى استخدام اختبار السببية من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل، مما يسمح بفهم العلاقة بصورة أكثر دقة وموضوعية.

كما ساهمت الدراسة في إبراز أهمية الإستثمار في العنصر البشري كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز كفاءة الاقتصاديات العربية. لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين متكاملين، حيث خصص الفصل الأول للاطار النظري حيث تناول المفاهيم الأساسية لرأس المال البشري، ثم تم التطرق إلى دراسة الأداء الاقتصادي وإبراز مساهمة رأس المال البشري في تعزيزه، مع استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بالموضوع، إضافة إلى التحليل الببلومتري للأدبيات العلمية ذات الصلة، أما في الفصل الثاني -الخاص بالجانب التطبيقي- تم عرض واقع اقتصاديات الدول العربية ، مع تقديم دراسة تحليلية لواقع الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة للمرحلة الاخيرة فقد تناولنا النمذجة القياسية بين التحليل والتفسير، وذلك بعرض نتائج الدراسة واختبار السببية للكشف عن اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، وعليه سيتم فيما يلي عرض أهم النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى مجموعة من التوصيات والآفاق المستقبلية المرتبطة بموضوع الدراسة:

أولا- إختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسة: يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تحسين الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1990-2024، اتبتت الدراسة رفض هذه الفرضية، حيث تبين أن تأثيره كان سلبيا خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس

وجود مجموعة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات العربية، مثل ضعف ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وإرتفاع معدلات البطالة المقنعة، إضافة إلى هجرة الكفاءات وضعف فعالية التوجيه الإستثماري في التعليم، مما حد من انعكاساته الإيجابية على الأداء الاقتصادي.

الفرضية الاولى: يكمن الفرق الجوهري في تفسير دور رأس المال البشري بين الطرح النيوكلاسيكي (نموذج سولو) ونظرية النمو الداخلي، حيث يعتبر النموذج النيوكلاسيكي رأس المال البشري عاملا أساسيا يؤثر على مستوى الدخل من خلال رفع إنتاجية عنصر العمل، في حين تؤكد نظرية النمو الداخلي على أن الإستثمار في رأس المال البشر يولد عائدا متزايدا، مما يضمن الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية من خلال الإطار النظري حيث تبين أن نموذج سولو يفسر النمو الاقتصادي بالاعتماد على تراكم رأس المال المادي والعمل، مع اعتبار التقدم التكنولوجي متغيرا خارجيا، بينما تركز نظرية النمو الداخلي -خصوصا نموذج لوكاس ورومر- على الدور المحوري الذي يلعبه رأس المال البشري في خلق المعرفة والابتكار ورفع الإنتاجية، وتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

الفرضية الثانية: تتسم اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة 1990–2024 بعدم الاستقرارفي تطور رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، حيث تتأثر بالتحولات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية. ولقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث أظهرت النتائج وجود تباين واضح وعدم استقرار في مسار تطور رأس المال البشري والأداء الاقتصادي المعبر عنه بالنمو الاقتصادي بين الدول العربية خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة اختلاف البنية الاقتصادية بين الدول النفطية وغير النفطية، إضافة إلى تأثرها بالصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط والازمات السياسية والنزاعات الإقليمية وجائحة كوفيد-19، فضلا عن ضعف الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج واتساع الفجوة الإنتاجية بين الدول، مما جعل مسار التطورغير متجانس وغير مستقر عبر الزمن.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة إيجابية (طردية) بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في الدول العربية، حيث يؤدي إرتفاع مستوى رأس المال البشري إلى تعزيز الأداء الاقتصادي. لقد أظهرت نتائج الدراسة رفض هذه الفرضية، حيث أظهرت نتائج نموذج CS-ARDL في الأجل الطويل وجود تأثير سالب ومعنوي، وهو ما يعني أن زيادة الإستثمار في رأس المال البشري يؤدي لإنخفاض في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الفرضية الرابعة: يساهم رأس المال البشري في تفسير جزء مهم من الفجوات في الأداء الاقتصادي بين الدول العربية خلال الفترة 1990–2024. لقد أثبتت الدراسة رفض هذه الفرضية، حيث بناء على نماذج تقدير نموذج cs ardl ونماذج المتانة للدول العربية خلال الفترة 1990–2014، تبين أن الإستثمار في رأس المال البشري لا يساهم في تفسير الفجوات في الأداء الاقتصادي بين الدول العربية بالشكل الإيجابي المتوقع وفق نظرية النمو الداخلي. فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية (سلبية ومعنوية) بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث بلغ معامل الأثر حوالي 0.8824- عند مستوى 5% في نموذج CS-ARDL، وهو ما تؤكده أيضا معظم نماذج المتانة، حيث يعكس هذا الأثر السلبي وجود اختلالات هيكلية عميقة في اقتصاديات الدول العربية، أبرزها عدم ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، واستمرار هجرة الأدمغة، وضعف جودة المنظمات التعليمية، ومحدودية الإنفاق على البحث والتطوير.

في المقابل، يظهر التحليل أن الإستثمار في رأس المال المادي هو المعامل الأكثر تفسيرا للفجوات في الأداء الاقتصادي بين الدول العربية، حيث كان تأثيره إيجابيا وقويا عند مستوى معنوية 5% بمعامل يبلغ حوالي 0.26 وبالتالي يمكن القول إن الفجوات في النمو الاقتصادي بين الدول العربية تعود بشكل رئيسي إلى الاختلافات في مستويات الإستثمار المادي وكفاءة استخدامه، وليس إلى اختلالات في مستويات الإستثمار في رأس المال البشري، الذي يبدو أنه لم يتم استثماره بشكل كافٍ لتحفيز النمو في ظل الظروف القائمة.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1990–2024. لقد أظهرت نتائج الدراسة رفض هذه الفرضية، حيث تبينت نتائج الاختبار بوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، يفسر هذا الترابط بأن تحسين رأس المال البشري يساهم في دعم النمو الاقتصادي من خلال رفع كفاءة اليد العاملة وتعزيز الإنتاجية، في حين أن تحقيق النمو يوفر بدوره الموارد الضرورية للاستثمار في التعليم والصحة، مما يعزز رأس المال البشري. وبالتالي، فإن النتائج لا تؤكد غياب العلاقة السببية كما افترضت الفرضية، بل تشير إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين المتغيرين.

ثانيا- نتائج الدراسة:

أ. **نتائج الجانب النظري:** من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الجانب النظري ما يلي:

- يعد رأس المال البشري من أهم الأصول الاستراتيجية التي تمتلكها الدولة والمؤسسات، كونه يمثل مخزون المعارف والمهارات والخبرات التي يمتلكها الفرد، والتي تساهم في رفع الإنتاجية. كما تبين أن رأس المال البشري لا يقتصر على كونه قوة عمل فقط، بل هو مورد غير ملموس يرتبط بالإنسان، ويزداد تطوره من خلال التعليم والتدريب، مما يجعله عاملا أساسيا في تحقيق النمو المستدام.

- أظهرت الدراسة أن الإستثمار في رأس المال البشري يمثل عملية طويلة الأجل تهدف إلى تنمية قدرات الأفراد وتحسين مهاراتهم ورفع إنتاجيتهم، وذلك من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب والتاهيل والصحة. كما تتجلى أهميته في تعزيز القدرة الإبداعية والابتكارية، ودعم الموارد البشرية لمواكبة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، إضافة إلى مساهمته في تحسين مردودية المؤسسات ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو ومستويات التشغيل.

- بينت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة أن الإستثمار في الإنسان لا يقل أهمية عن الإستثمار في رأس المال المادي، حيث أكدت نظرية شولز ونظرية غاري بيكر ونظرية منيسرأن التعليم والتدريب والخبرة تمثل استثمارا حقيقيا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الدخل وتقليص الفوارق الاجتماعية بين الأفراد. في حين أوضحت النظريات الحديثة وعلى رأسها نظرية الفلترة والإشارة، أن التعليم لا يؤدي فقط وظيفة إنتاجية؛ بل يمثل أداة فرز وتمييز في سوق العمل من خلال الإشارة إلى قدرات الأفراد وكفاءتهم في ظل عدم تماثل المعلومات.

- أظهرت الدراسة أن قياس رأس المال البشري يعتمد على مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالتعليم والصحة وجودة الحياة، من أبرزها سنوات الدراسة المتوقعة، ومعدلات التمدرس، ومؤشرات الصحة والبقاء على قيد الحياة، بالإضافة إلى

الإنفاق الحكومي على التعليم ومؤشرات الأمية والتأهيل العالي. وتبرز أهمية هذه المؤشرات في تقييم مستوى التنمية البشرية وقياس قدرة الدولة على بناء قاعدة معرفية قادرة على دعم التنمية الاقتصادية وتحسين التنافسية.

- تبين أن الأداء الاقتصادي يعد مؤشرا شاملا يعكس مدى نجاح الدولة في استغلال الموارد وتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي من خلال مؤشرات كلية تتمثل في النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، وميزان المدفوعات. كما أن تحقيق أداء اقتصادي فعال يرتبط بقدرة الدولة على استعمال أمثل للموارد وضمان الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، مما يسمح بتوفير بيئة اقتصادية مواتية للاستثمار والتنمية المستدامة.

- أوضحت الدراسة أن النمو الاقتصادي يمثل أحد أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي، ويقاس بزيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه، حيث يعكس مستوى تطور النشاط الاقتصادي وتحسين الرفاه الاجتماعي. كما تبين أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن قياسه بعدة طرق تشمل طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق، وطريقة الإنتاج، في حين يستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس مستوى التنمية الاقتصادية وتحسن مستوى المعيشة.

- بينت الدراسة أن ميزان المدفوعات يمثل أداة أساسية لقياس العلاقة الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي، حيث يؤثر بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، كما أن تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يعزز قدرة الاقتصاد على تمويل الإستثمارات وتحقيق النمو، في حين يؤدي العجز المستمر إلى زيادة المديونية الخارجية وإضعاف القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني.

- أظهرت الدراسة أن التضخم والبطالة يعدان من أبرز المؤشرات المعبرة عن كفاءة الأداء الاقتصادي، حيث يؤدي التضخم المرتفع إلى تآكل القدرة الشرائية وإضعاف الاستقرار الاقتصادي، بينما تعكس البطالة عدم قدرة الدولة على توفير فرص عمل، مما يساهم في تقليل استغلال الموارد البشرية بشكل أمثل. كما تبين أن الإستثمار في رأس المال البشري يساهم في التقليل من البطالة الهيكلية من خلال تزويد الأفراد بالمهارات والكفاءة المطلوبة في سوق العمل، إضافة إلى دوره في تعزيز الإنتاجية وتحسين فرص التشغيل.

- أكدت الدراسة أن العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي تشكل محور اهتمام النظريات الاقتصادية، حيث أوضحت نماذج النمو الداخلي، خصوصا نموذج لوكاس وورومروAK، أن تراكم رأس المال البشري يمثل المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي المستدام من خلال رفع الإنتاجية وتحفيز الابتكار والتقدم التكنولوجي. كما تبين أن الاقتصاديات التي تستثمر بشكل أكبر في التعليم والبحث والتطوير تحقق معدلات نمو أعلى وقدرة تنافسية أكبر مقارنة بالدول التي تعاني من ضعف تراكم رأس المال البشري.

- أثبتت الدراسة أن الإستثمار في رأس المال البشري يرتبط أيضا بتحسن مؤشرات الأداء الأخرى، حيث يساهم في تعزيز استقرار ميزان المدفوعات من خلال دعم القطاعات الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الموارد غير المنتجة، كما يساعد في الحد من آثار البطالة وتحسين كفاءة سوق العمل. كما بينت الدراسة أن العلاقة بين التضخم ورأس المال البشري ليست دائما سلبية، إذ قد يشجع التضخم المعتدل الأفراد على الإستثمار في التعليم والمهارات باعتباره وسيلة أكثر أمانا للحفاظ على القيمة الاقتصادية مقارنة ببعض الأصول المادية، غير أن التضخم المرتفع جدا يؤدي في النهاية إلى إضعاف الإستثمار وتقليل فعالية رأس المال البشري.

ب. نتائج الجانب التطبيقي: من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الجانب التطبيقي ما يلي:

- أظهرت الدراسة أن الدول العربية تتميز بنوع من التنوع الاقتصادي الهيكلي الواضح رغم وجود قدر من التجانس الثقافي والجغرافي بينها، حيث تضم اقتصاديات ريعية تعتمد على النفط، واقتصاديات تعتمد على الزراعة والسياحة والخدمات. كما تبين أن الدول العربية تمتلك إمكانيات بشرية وطبيعية معتبرة إلا أنها لا تزال تواجه تحديات هيكلية متعلقة بضعف الهيكلة الاقتصادية، وإرتفاع معدلات البطالة، ومحدودية الإنتاجية، وضعف كفاءة المؤسسات.

- بين تحليل مجتمع الدراسة وجود تفاوت كبير بين الدول العربية من حيث حجم السكان، والكثافة السكانية، والناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الاعتماد على الموارد الطبيعية؛ فقد حافظت دول الخليج خصوصا (السعودية والإمارات وقطر) على مستويات مرتفعة من الناتج المحلي المصحوب بموارد الطاقة وبرامج التنويع الاقتصادي، في حين واجهت دول أخرى مثل السودان واليمن وسوريا تحديات ناتجة عن عدم الاستقرار والصراعات الداخلية، مما ينعكس سلبا على أدائها الاقتصادي.

- أظهرت الدراسة التحليلية خلال الفترة 1990–2024 وجود تباين واضح بين الدول العربية في مختلف المتغيرات، مما يعكس اختلاف البنى الاقتصادية ودرجة الاستقرار والسياسات التنموية. وقد تبين أن الدول الخليجية حققت مستويات أفضل نسبيا بفضل وفرة الموارد والاستثمار، في حين سجلت الدول التي تعاني من النزاعات والاضطرابات تراجعا واضحا في المؤشرات محل الدراسة. كما ساهمت الصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط والازمات العالمية في تعميق هذا التباين، مما يؤكد عدم تجانس مسارات التنمية بين الدول العربية.

- أبرز التحليل العنقودي خلال الفترة 1990–2024 وجود تباين هيكلي مستمر بين الدول العربية مع استقرار نسبي في توزيعها داخل العناقيد، حيث تمركزت الدول ذات الأداء المرتفع في العنقود الأول، خصوصا دول الخليج، بينما ضم العنقود الثالث الدول الأضعف أداء، نتيجة التحديات الهيكلية، في حين شكل العنقود الثاني فئة متوسطة. وتشير النتائج إلى استمرار الفجوة التنموية بين الدول العربية وضعف حركة الانتقال بين العناقيد عبر الزمن.

- أظهرت نتائج التحليل الوصفي وجود تباين واضح في الدول العربية في مختلف متغيرات الدراسة، حيث سجل متغير الإستثمار أعلى درجات التشتت، يليه الناتج المحلي الإجمالي ثم العمالة، في حين كان رأس المال البشري الأقل تشتتا بين الدول. كما بين تحليل التباين أن اختلافات الهياكل الثابتة بين الدول تلعب دورا كبيرا في تفسير الفوارق الاقتصادية مقارنة بالتغيرات الزمنية داخل كل دولة.

- بعد إجراء اختبار تحليل تجانس المعاملات باستخدام اختباري Pesaran and Yamagata (2008) و Blomquist and Westerlund (2013)، انه تم رفض فرضية الصفرية التي تنص على تجانس المعاملات وقبول فرضية البديلة (عدم تجانس المعاملات)، مما يدل على أن تأثير متغيرات الدراسة يختلف من دولة عربية إلى أخرى، الأمر الذي استدعى استخدام نماذج قياسية تأخذ بعين الاعتبار هذا التباين بين الوحدات المقطعية.

- أوضحت نتائج اختبار الإرتباط المقطعي Pesaran (2004) وجود إرتباط مقطعي قوي بين الدول العربية في جميع متغيرات الدراسة، مما يعني أن الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها إحدى الدول تنتقل إلى باقي الدول العربية عبر قنوات

التجارة والإستثمار والتحويلات المالية والعوامل الاقتصادية المشتركة. كما أكد اختبار تحديد نوع الإرتباط المقطعي ونتائج تقدير معامل اس الإرتباط وجود إرتباط قوي بين اقتصاديات الدول العربية.

- أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية CIPS أن متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد غير مستقر عند المستوى، مستقر عند الفرق الأول أي متكامل في الدرجة الأولى CIPS، بينما كانت بقية المتغيرات مستقرة عند المستوى والفرق الاول، مما يؤكد ملائمة استخدام نماذج بانل ديناميكية تناسب المتغيرات المختلطة.

- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك Durbin-Hausman Westerlund (2008) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والعمالة ورأس المال البشري والإستثمار.

- أظهرت نتائج تقدير CS-ARDL في الأجل القصير وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار على النمو، مما يعكس أهمية تكوين رأس المال الثابت في تحفيز النشاط الاقتصادي على المدى القصير، في المقابل لم يظهر لكل من العمالة ورأس المال البشري أثر معنوي في الأجل القصير، وهو ما يشير إلى أن تأثيرهما يحتاج إلى فترة زمنية أطول حتى ينعكس على النمو الاقتصادي.

- أظهرت نتائج معامل تصحيح الخطأ أن حوالي 48% من الاختلالات في الأجل القصير يتم تصحيحها سنويا نحو توازن طويل الأجل، وهو ما يدل على وجود آلية تكيف متوسطة داخل الاقتصاديات العربية.

- في الأجل الطويل بينت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الإستثمار والعمالة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث يساهم الإستثمار في تعزيز القدرة الإنتاجية ونقل التكنولوجيا وتحسين الكفاءة، بينما تساهم العمالة في توسيع الطاقة الإنتاجية ورفع الناتج المحلي الإجمالي -في المقابل- أظهرت النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو ما يعكس وجود اختلالات هيكلية في اقتصاديات الدول العربية تتمثل في ضعف ملائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، واستمرار هجرة الكفاءات، وضعف جودة التدريب، إضافةً إلى محدودية البحث العلمي والابتكار.

- أكدت اختبارات المتانة باستخدام نماذج AMG وCCEMG وMG موثوقية أن النتائج التي توصل إليها نموذج CS-ARDL مستقرة، حيث حافظ متغير الإستثمار على أثره الإيجابي والمعنوي في جميع النماذج، بينما استمر رأس المال البشري في تسجيل أثر سلبي في أغلب التقديرات، وهو ما يعزز قوة النتائج القياسية للدراسة.

- أظهرت نتائج اختبار السببية Dumitrescu and Hurlin (2012) وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين العمالة والنمو بما يعكس وجود تفاعل ديناميكي متبادل بين التشغيل والنمو، كما تبين وجود علاقة أحادية الاتجاه من الإستثمار نحو النمو الاقتصادي، مما يؤكد الدور المحوري للاستثمار في دعم النمو داخل الدول العربية.

- كما كشفت نتائج إختبار السببية عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي حيث يساهم تحسين رأس المال البشري في دعم النمو، في حين يوفر النمو الاقتصادي الموارد اللازمة للاستثمار في الصحة والتعليم. غير أن استمرار الأثر السلبي لرأس المال البشري في الأجل الطويل يشير إلى وجود اختلالات متعلقة بجودة التعليم وكفاءة توظيف الكفاءات البشرية في اقتصاديات الدول العربية بشكل عام.

- إلى حد كبير يظهر أن النمو الاقتصادي في الدول العربية لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على الإستثمار في رأس المال المادي وتراكمه، في حين لم يتم استغلال رأس المال البشري بالكفاءة المطلوبة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، مما يؤكد ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية تركز على تحسين جودة التعليم، وتعزيز الابتكار، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل، وتنويع القاعدة الاقتصادية، بما يساهم في رفع الإنتاجية وتحقيق النموالاقتصادي.

ثالثا- التوصيات: بناء على نتائج الدراسة المتعلقة بتأثير الإستثمار في رأس المال البشري على الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1990–2024، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تعزز مساهمة رأس المال البشري في تحقيق النمو والأداء الاقتصادي المستدام، ومن أهمها ما يلي:

- ضرورة إصلاح المنظمات التعليمية والتكوينية في الدول العربية من خلال ربط مخرجات التعليم باحتياجات السوق، والتركيز على التخصصات التقنية والمهنية التي تتماشى مع متطلبات السوق الحديثة.
- تعزيز الإستثمار في رأس المال البشري خصوصا في مجالات التعليم والصحة والتدريب، باعتبارها من أهم المحددات الأساسية لتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة الموارد البشرية.
- تشجيع البحث العلمي والابتكار والتطوير من خلال دعم مراكز البحث والتطوير وتقديم التمويل اللازم لها.
- وضع سياسة فعالة للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات والعقول من خلال تحسين بيئة العمل، وتقديم الحوافز المادية والمهنية، وتعزيز فرص البحث والتطوير الوظيفي.
- تعزيز سياسات التنويع الاقتصادي، خصوصا في الدول النفطية، عبر تنويع القطاعات الصناعية والتكنولوجية، بما يخلق فرص عمل تستوعب الكفاءات البشرية.

رابعا- آفاق الدراسة: بعد معالجة إشكالية الدراسة وتحليل العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والأداء الاقتصادي في الدول العربية، تتيح النتائج المتوصل إليها المجال أمام العديد من الدراسات المستقبلية، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- أثر جودة التعليم على فعالية رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- دور الاقتصاد التكنولوجي في تعزيز العلاقة بين رأس المال البشري والأداء الاقتصادي.
- دراسة أثر الابتكار والبحث العلمي على الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

دور الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في تحسين كفاءة رأس المال البشري ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية.

قـــائمة
المـــراجع

قائمة المراجع

اولا- المراجع العربية :

- **الكتب:**

1. حواس أمين، **نماذج النمو الاقتصادي**، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021.

2. ساموبلسون بول و نوردهاوس ويليام، **الاقتصاد**، ترجمة: هشام عبد الله وآخرون، الطبعة: 15، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2001.

3. مجدي نرمين، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي**، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، العدد: 01.

4. محمد حامد إبراهيم عبد الفتاح، **تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة**، شركة كيه-تاب للنشر، القاهرة، مصر، 2019.

- **أطروحات الدكتوراه:**

5. سلطاني عادل، **استخدام مؤشرات الأداء لتقييم رأس المال البشري بالقطاع الاقتصادي الجزائري**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المسيلة، الجزائر، 2023.

6. صلحاوي سمير، **الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على الأداء: دراسة مقارنة لمؤسسات الاتصال في الجزائر (جيزي، موبيليس، نجمة)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2018.

7. عبد الحليم رويدة ثامر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2019)**، بحث دبلوم عالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2021.

8. علوان حميد، **أثر الاهتمام بالموارد البشرية في تحسين أداء الاقتصاد الوطني والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر لفترة المرور إلى اقتصاد السوق منذ سنة 1988**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، الجزائر، 2011.

9. علوي عزيزة، **أثر التحولات السياسية على الاستقرار السياسي في مصر وتونس بعد 2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.

10.قدوش نورة، **أثر الاستثمار في رأس المال البشري على إنتاجية المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة الإسمنت تبسة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص: إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023.

- **الدوريات والمجلات العلمية:**

11.أبو زيادة زكي عبد المعطي و نصر الله عبد الفتاح أحمد، **أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (1995-2018)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، القدس، فلسطين، 2021، المجلد: 6، العدد: 15.

12.براهم إسماعيل، هدياني محمد، **أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2018)**، مجلة آفاق علمية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020، المجلد: 12، العدد: 05.

13.البصال أنيسة عبد الحفيظ، المرسي سماح، الباجوري سمر، **قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا منذ عام 1994**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، دمياط، مصر، 2023، المجلد: 4، العدد: 1.

14.بصيري محفوظ، عوينان عبد القادر و سليماني فريدة، **المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية – دراسة تحليلية مقارنة لسنتي (2019/2018)**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة، البويرة، الجزائر، 2023، المجلد: 06، العدد: 01.

15.بلهوشات محمد الأمين و قابوسة علي، **العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في المغرب - تحليل السببية متعدد المتغيرات**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الوادي، الجزائر، 2020، المجلد: 08، العدد: 02.

16.بورحلة منجية، **إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة نموذجا**، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2024، المجلد: 03، العدد: 02.

17.الجاك إبتسام الطيب، **أثر معدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان 1990-2021**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، جامعة القضارف، القضارف، السودان، 2023، المجلد: 04، العدد: 11.

18.حملاوي ابتسام، **تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية-**، مجلة الباحث، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، أم البواقي، الجزائر، 2011، المجلد: 01، العدد: 09.

19.الحويج حسين فرج، **الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في ليبيا: هل يؤدي استخدام النماذج اللاخطية لتحسين نتائج القياس؟**، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا، 2019، المجلد: 05، العدد: 10.

20.الدغيس عبير عبد الله، **أثر الصادرات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط خلال الفترة (1990-2022)**، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غريان، غريان، ليبيا، 2026، المجلد: 05، العدد: 01.

21.رملاوي عبد القادر، بشرول فيصل و بن نعمان محمد، **أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، المجلد: 03، العدد: 01، 2019.

22.ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة: علاقات ورو ابط**، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2013، العدد: 10.

23.سعودي عبد الصمد و بن العارية أحمد، **برامج الإستثمارات العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجز ائر خلال الفترة (2001-2019)**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة المركز الجامعي بميلة، الجزائر.

24.سعيد مزيان و حليمي حكيمة، **أثر الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)**، مجلة الدراسات والبحوث الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2021، المجلد: 17، العدد: 2.

25.شبيلي بلقاسم و قنيفة نورة، رأس المال البشري... مدخل لبناء التنمية: قراءة سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، أم البواقي، الجزائر، 2020، المجلد: 07، العدد: 01.

26.الشتيوي أسامة البشير و البصير أنور عبد الكريم، **أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية**، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا، 2023، المجلد: 2، العدد: 3.

27.صكري أيوب و بوركوة عبد المالك، **تقييم تنافسية القطاع السياحي في دول شمال إفريقيا "حالة الجز ائر ، تونس والمغرب"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد: 03، العدد: 01، جوان 2019.

28.قديد فوزية، **الاستثمار في رأس المال البشري في ظل المعرفة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، المجلد: 27، العدد: 01.

29.محمد ممدوح عبد المولى، أبو زينة حسن محمد حسن، **أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من (1991-2020)**، مجلة كلية التجارة، جامعة المنوفية، المنوفية، مصر، 2021، المجلد: 58، العدد: 1.

30.مولاي بوعلام، علام عثمان، **أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجز ائر : دراسة قياسية خلال المدة (1970-2015)**، مجلة جامعة البويرة للعلوم الاقتصادية، البويرة، الجزائر، 2018، المجلد: 25، العدد: 110.

31.هلال عبد السلام، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجز ائر : دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2016، المجلد 09، العدد 01.

32.عرقوب وعلي، بودالي محمد، بوعريوة الربيع، **إدارة الابتكار باقتصادات الدول العربية و أثرها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بمجموعة من الدول النامية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، الجزائر، 2021، المجلد: 24، العدد: 02.

- **المؤتمرات والملتقيات والندوات:**

33.مدوش فاطمة الزهراء، طوماش رشيد ، **كتاب أعمال الملتقى الدولي حول محددات التضخم في ظل التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الجيوسياسي، مخبر الاقتصاد الكلي المطبق على التنمية(EMAD)** ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - القليعة، القليعة، الجزائر، 2023.

- **التقارير**

34.الأنصاري طلحة، **دبلوماسية سعودية نشطة في واشنطن تدعم الاستقرار الاقليمي وتعزيز الشراكات الدولية**، جريدة الرياض، 21/22 نوفمبر 2025، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/04/17، الساعة: 18:49.

35.إيلاف، **الإمارات تشهد النهضة العمرانية الأسرع في منطقة الشرق الأوسط**، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/04/18، الساعة: 19:15.

36.البحار طارق، **صراع الشرق الأوسط يُلقي بظلاله على الاقتصاد العالمي: تصاعد المخاطر الجيوسياسية يعرقل النمو ويكبح جهود خفض التضخم**، جريدة البلاد، المنامة، البحرين، السبت 21 جوان 2025، العدد: 6094.

37.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الخطة الاستراتيجية لعام 2026-2029: من الأدلة إلى العمل**، خطة استراتيجية، 2026.

38.البنك الدولي، **الآفاق الاقتصادية الكلية والفقر : جمهورية مصر العربية**، تقرير أبريل 2026.

39.البنك الدولي، **الصراع والديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، تقرير نصف سنوي، أبريل 2024.

40.البنك المركزي السعودي، **التقرير السنوي الثامن والخمسون**، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2022.

41.البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2017/2016**، القاهرة، مصر، 2017.

42.جهاز التخطيط والإحصاء، **استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2024-2030**، تقرير وطني، 2024.

43.الخوري علي محمد، **المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024: صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العربي**، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، أبوظبي، 2024.

- **دوريات إعلامية / صحف**

44.صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025**، العدد: 45، أبوظبي، 2025.

45.صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2025**، الفصل الثاني، 2025.

46.صندوق النقد العربي، **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2023**، تقرير سنوي، 2023.

47.طه رانيا الشيخ، **التضخم: أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، العدد: 18.

48.مترسكي ألكسندر، **الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد و آفاق متباينة**، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، سبتمبر 2015.

49.مجموعة البنك الدولي، **تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، تقرير فصلي (أبريل/ نيسان)، 2025.

50.مجموعة البنك الدولي، **تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، فصل خريف (أكتوبر)، 2024.

51.وزارة الاقتصاد، **التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014**، الإصدار الثاني والعشرين، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

52.وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (مصر)، **مستهدفات قطاع القوى العاملة والتشغيل بخطة العام المالي** (2024/23)، تقرير سنوي، 2024.

- **المو اقع الإلكترونية وقواعد البيانات**

53.أخبار الأمم المتحدة، **استقرار معدلات التوظيف العالمية، و300 مليون عامل يعيشون في فقر مدقع**، منظمة العمل الدولية، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/05/02، الساعة: 18:10.

54.شبكة الجزيرة الاعلامية، العالم العربي، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/05/02، الساعة: 18:18.

55.شبكة الجزيرة الاعلامية، **العمر المتوقع في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره،رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/05/02، الساعة: 12:15.

56.مجموعة الراي الاعلامية، **نصيب الفرد الكويتي يهبط إلى 7500 دينار**، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/04/16، الساعة: 19:45.

57.موقع عريق، **الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية**، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/05/02، الساعة 10:30.

58.وزارة التربية والتعليم الإماراتية، **نبذة عن الوزارة**، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/02/12، الساعة: 21:44.

59.وزارة الخارجية (الإمارات العربية المتحدة)، **دولة الإمارات تؤكد في رسالة إلى منظمة العمل الدولية التزامها بحماية حقوق العمال**، رابط الموقع، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/04/16، الساعة: 20:45.

ثانيا- المراجع الاجنبية:

- **Books:**

60. Barro Robert J., Sala-i-Martin Xavier, **Economic Growth**, Second Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, USA, 2004.

61. Becker Gary S., **Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis: with Special Reference to Education**, 3rd Edition, The University of Chicago Press, Chicago, USA, 1993.

62. Hsiao Cheng, **Analysis of Panel Data**, Third Edition, Cambridge University Press, New York, USA, 2014.

- **Doctoral Dissertations and Academic Theses:**

63. Hofstätter Lara Sophie, **Identifying Human Capital Investment Patterns – An Analysis of Oil Rich Countries**, Master's Thesis, Johannes Kepler University Linz, Linz, Austria, 2025.

64. Liouaeddine Mariem and Guenouni Hanane, **Human Capital Investment and Economic Growth in the MENA Region: An Econometric Study on Panel Data**, Mohammed V University, Rabat, Morocco, 2010.

65. Toe Siessima Djibril**, L'implication et la valorisation du capital humain comme facteur de performance et d'avantage concurrentiel des entreprises, Doctoral Thesis in Management Sciences**, Université Clermont Auvergne, Clermont-Ferrand, France, 2018.

- **Journals and Scientific Periodicals:**

66. Arrow Kenneth J., **Higher education as a filter**, Journal of Public Economics, Harvard University, Cambridge, USA, 1973, Vol: 2, No: 1.

67. Bailey Natalia, Kapetanios George, and Pesaran M. Hashem, **Exponent of cross-sectional dependence, Journal of Applied Econometrics**, Wiley Online Library, Chichester, UK, 2016, Vol: 31: No: 6.

68. Becker Gary S**., Investment in Human Capital: A Theoretical Analysis**, Journal of Political Economy, The University of Chicago Press, Chicago, USA, 1962, Vol: 70, No: 5.

69. Blomquist Johan, and Westerlund Joakim**, Testing slope homogeneity in large panels with serial correlation**, Economics Letters, Lund University, Lund, Sweden, 2013, Vol: 121: No: 3.

70. Bond Stephen R., and Eberhardt Markus, **Accounting for unobserved heterogeneity in panel time series models**, Economics Group, Nuffield College, University of Oxford, Oxford, UK, 2013.

71. Chudik Alexander, Pesaran M. Hashem, and Smith Ron P., **Pooled Bewley Estimator of Long Run Relationships in Dynamic Heterogenous Panels**, Econometrics and Statistics, University of Southern California, Los Angeles, USA, 2026, Vol: 37.

72. Dumitrescu Elena-Ivona, and Hurlin Christophe, **Testing for Granger non-causality in heterogeneous panels**, Economic Modelling, University of Orléans, Orléans, France, 2012, Vol: 29: No: 4.

73. Edrees A., **Human Capital, Infrastructure and Economic Growth in Arab World: A Panel Granger Causality Analysis**, Business and Economics Journal, London, United Kingdom, Vol: 7, Issue: 1, 2016.

74. Galiakberova Alfinur Azatovna**, Conceptual Analysis of Education Role in Economics: The Human Capital Theory**, Journal of History Culture and Art Research, Naberezhnye Chelny State Pedagogical University, Naberezhnye Chelny, Russia, 2019, Vol: 8, No: 3.

75. Heylen Freddy, Dobbelaere Ludovic and Schollaert Arne, **Inflation, human capital and long-run growth: an empirical analysis**, Working Paper, Ghent University, Faculty of Economics and Business Administration, Ghent, Belgium, No: 2001/116, October 2001.

76. Heylen Freddy, Dobbelaere Ludovic, Schollaert Arne, **Inflation and human capital formation: theory and panel data evidence,** Working Paper, Ghent University, Faculty of Economics and Business Administration, Ghent, Belgium, No: 03/174, June 2003.

77. Kucharčíková Alžbeta, **Human Capital – Definitions and Approaches**, Human Resources Management & Ergonomics, University of Žilina, Zilina, Slovakia, 2011, Vol: 5, No: 2.

78. Lucas Robert E., **On the Mechanics of Economic Development**, Journal of Monetary Economics, Amsterdam, Netherlands, 1988.

79. Mincer Jacob**, Investment in Human Capital and Personal Income Distribution**, Journal of Political Economy, City College of New York, New York, USA, 1958, Vol: 66, No: 4.

80. Pesaran M. Hashem, **A simple panel unit root test in the presence of cross section dependence**, Journal of Applied Econometrics, Cambridge University, Cambridge, UK, 2007, Vol: 22: No: 2.

81. Pesaran M. Hashem, and Smith Ron, **Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels**, Journal of Econometrics, University of Cambridge, Cambridge, UK, 1995, Vol: 68: No: 1.

82. Pesaran M. Hashem, and Yamagata Takashi, **Testing slope homogeneity in large panels, Journal of Econometrics**, University of Cambridge, Cambridge, UK, 2008, Vol: 142: No: 1.

83. Pesaran M. Hashem, **Estimation and inference in large heterogeneous panels with a multifactor error structure**, Econometrica, Econometric Society, New York, USA, 2006, Vol: 74: No: 4.

84. Pesaran M. Hashem, **General diagnostic tests for cross section dependence in panels**, CESifo Working Paper, University of Munich, Munich, Germany, 2004, No:1229.

85. Rebelo Sergio, **Long-Run Policy Analysis and Long-Run Growth**, Journal of Political Economy, Chicago, USA, 1991, Vol: 99, No: 3.

86. Renfro Charles G., **Quantitative Analysis, Economics**, Encyclopedia of Social Measurement, Elsevier, New York, USA, 2005.

87. Romer Paul M**., Endogenous Technological Change**, The Journal of Political Economy, Chicago, USA, Vol: 98, No: 5, Part: 2, 1990.

88. Schilirò Daniele, **The Growth Conundrum: Paul Romer's Endogenous Growth**, International Business Research, Toronto, Canada, 2019.

89. Solow Robert M**., A Contribution to the Theory of Economic Growth**, The Quarterly Journal of Economics, Oxford, United Kingdom, 1956.

90. Spence Michael, **Job Market Signaling**, The Quarterly Journal of Economics, Harvard University, Cambridge, USA, 1973, Vol: 87, No: 3.

91. Theodore W. Schultz, **Investment in Human Capital**, The American Economic Review, University of Chicago, Chicago, USA, 1961, Vol: 51, No: 1.
92. Westerlund Joakim, **Panel Cointegration Tests of the Fisher Effect**, Journal of Applied Econometrics, Lund University, Lund, Sweden, 2008, Vol: 23: No: 2.
93. Wiles Peter, **The Correlation between Education and Earnings: The External-Test-Not-Content Hypothesis (ETNC)**, Higher Education, London School of Economics and Political Science, London, United Kingdom, 1974, Vol: 3, No: 1.
94. Yaqin Su, Zhiqiang Liu, **The impact of foreign direct investment and human capital on economic growth: Evidence from Chinese cities**, China Economic Review, Amsterdam, Netherlands, Vol: 37, 2016
95. Yilmaz Sinan, **Adam Smith: The Inspirer of Modern Growth Theories**, Procedia Social and Behavioral Sciences, Amsterdam, Netherlands, 2015.
96. Yu Jie, Jang Lan, **Dynamic linkages between human capital**, natural resources, and economic growth – Impact on achieving sustainable development goals, Heliyon, Amsterdam, Netherlands, Vol: 10, No: 1, 2024.

- **Reports**

97. De Bel-Air Françoise, A Gulf Crisis Is Also a Migrant Crisis, GLMM Factsheet N: 14, Report, 2026.
98. Economic Development Board (EDB), **Bahrain Economic Quarterly**, Bahrain, 2016.
99. Fasano Ugo et al, **Monetary Union among Member Countries of the Gulf Cooperation Council**, IMF, Washington, 2003.
100. International Labour Organization (ILO), **Crisis Impact on Employment and Labour Market in Yemen**, Report, 2022.
101. International Monetary Fund (IMF), **ALGERIA: SELECTED ISSUES**, IMF Country Report No: 14/342, Annual Report, 2014.
102. International Monetary Fund (IMF), **Qatar: 2014 Article IV Consultation-Staff Report**, IMF Country Report No: 14/108, 2014.
103. International Monetary Fund (IMF), **Republic of South Sudan: 2022 Article IV Consultation and Second Review Under the Staff-Monitored Program**, IMF Country Report, 2022.
104. International Monetary Fund, **Balance of Payments Textbook**, International Monetary Fund, Washington, D.C., USA, 1996.
105. Ma Jennifer, Pender Matea, **Education Pays 2023: The Benefits of Higher Education for Individuals and Society**, college board, New York, USA, 2023, p: 8.
106. OECD, **The Well-being of Nations: The Role of Human and Social Capital Executive Summary**, OECD Publishing, Paris, France, 2001.
107. United Nations Development Programme (UNDP), **Assessing the Impact of War in Yemen: Pathways for Recovery**, UN Report, 2021.
108. United Nations Development Programme (UNDP), **The Impact of the Conflict in Syria: A Devastated Economy Pervasive Poverty and a Challenging Road Ahead**, UN Report, 2024.
109. World Bank, **Yemen Economic Monitor: Confronting Escalating Challenges**, Semi-annual (Fall 2024), 2024.

- **Websites and Databases**

110. Chatham House, **iraq**, website link, Accessed: 16/04/2026, at: 22:30.
111. House of Saud, **Saudi Arabia GDP & Economy: Key Data & Analysis**, website link, Accessed on: 02/05/2026, at: 18:55.
112. Human Rights Watch, **KUWAIT**, World Report 1992 N: 1, website link, Accessed on: 04/16/2026, at: 20:58.
113. International Labour Organization**, Unemployment Rate (ILOSTAT)**, ILOSTAT Database, Geneva, Switzerland, 2026, Website link, Accessed on: January 17, 2026.
114. International Monetary Fund (IMF), **Algeria and the IMF**, website link, Accessed on: 02/05/2026, at: 23:59.
115. International Network for Higher Education in Africa (INHEA), **Higher Education in Algeria**, website link, Accessed: 04 /14/ 2026, at 22:35.
116. Laurent Msellati, Samer Matta**, Mauritania's Future: Economic Diversification and a Structured Urbanization**, World Bank Blogs, 26 August 2020, website link, accessed on: 15 May 2026.
117. Ministry of EconomyUAE, **UAE Economy Records 5.3% Growth in Non-Oil Activities**, website link, Accessed on: 03/05/2026, at 00:16.
118. Shafaq News**, Oil revenues anchor 88% of Iraq's 2025 budget**, website link, accessed on: 3/5/2026, at: 22:01.
119. TutorChase, **What's the connection between the balance of payments and economic growth?**, TutorChase Platform, Oxford, United Kingdom, 2026, Website link, Accessed on: 10/02/2026, at: 13:45.
120. W. Kenton**, What Is Human Capital?**, Investopedia, NewYork, united stat, Website link, accessed on: 09/12/2025, at: 14:30.
121. World Bank Group**, OVERVIEW: JORDAN**, website link, Accessed on: 04/16/2026, at 21:05.
122. World Bank Group, **OVERVIEW: MOROCCO**, website link, Accessed on: 04/16/2026, at 20:15.
123. World Bank Group, **OVERVIEW: SAUDI ARABIA**, website link, Accessed on: 04/16/2026, at: 19:22.
124. World Bank Group, **OVERVIEW: SUDAN**, website link, Accessed on: 04/16/2026, at 21:18.
125. World Bank Open Data, website link, Accessed on: 02/05/2026, at:12:03.
126. World Bank, Health Nutrition and Population Statistics**, Metadata Glossary: Human Capital Index (HCI) Overall,** Website link, Accessed: April 3, 2026, at: 12:10.
127. World Bank**,** World Development Indicators**, Metadata Glossary: Employment to population ratio, 15+, total (%)**,Website link, Accessed: April 3, 2026, at: 12:15.
128. World Bank, World Development Indicators**, Metadata Glossary: GDP per capita growth (annual %)**, Website link, Accessed: April 3, 2026, at: 12:02.
129. World Bank, World Development Indicators**, Metadata Glossary: Gross fixed capital formation (constant 2015 US$)**, Website link, Accessed: April 3, 2026, at: 12:20.

- **Programs/ programmes**

130. Microsoft Office 2023 (Word & Excel).
131. R-studio 2026.01.0
132. spss v32
133. Stata 19.5
134. VosViewer

الملاحق

الملحق رقم (1): إحصائيات متغيرات الدراسة في الدول العربية خلال الفترة 1990–2024.

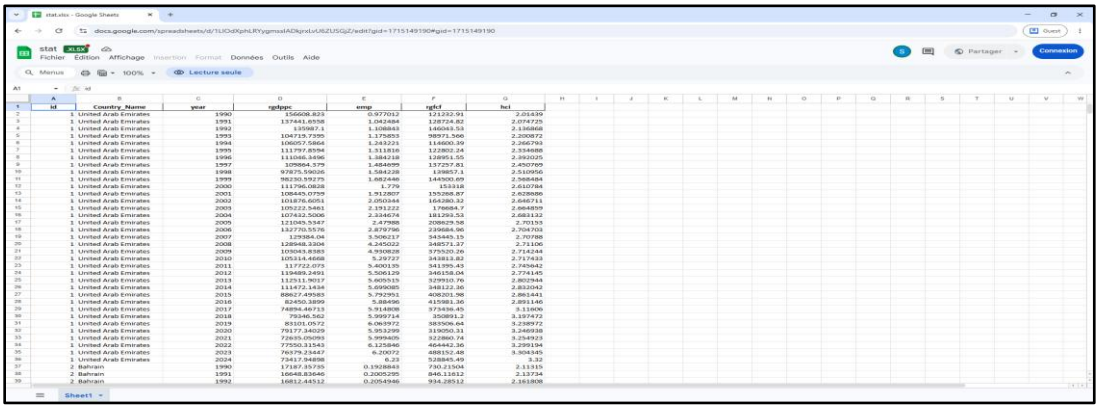

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مركز جرونينينجن للنمو والتنمية، يمكنكم الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي:

https://docs.google.com/spreadsheets/d/1LIOdXphLRYygmsslADkjrxLvU6ZUSGjZ/edit?usp=sharing&ouid=116771570138315501656&rtpof=true&sd=true

الملحق رقم (2): الإحصائيات الوصفية للنموذج

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
lnrgdp	525	9.455365	1.330224	6.530892	12.30412
lnemp	525	1.195946	1.159787	-1.645665	3.373826
lnhc	525	.7233012	.2429996	.0390697	1.199965
lngfcf	525	12.07296	2.6566	6.593339	18.15996

. lnrgdp lnemp lnhc lngfcf

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
lnrgdp	overall	9.455365	1.330224	6.530892	12.30412	N = 525
	between		1.296542	7.359282	11.54191	n = 15
	within		.4444647	8.266917	10.78307	T = 35
lnemp	overall	1.195946	1.159787	-1.645665	3.373826	N = 525
	between		1.11833	-.8449958	3.001761	n = 15
	within		.4190387	-.0025108	2.238158	T = 35
lnhc	overall	.7233012	.2429996	.0390697	1.199965	N = 525
	between		.2083698	.3322804	.9931475	n = 15
	within		.1358236	.423066	1.174922	T = 35
lngfcf	overall	12.07296	2.6566	6.593339	18.15996	N = 525
	between		2.652899	7.547841	16.61376	n = 15
	within		.6901483	9.169436	13.8099	T = 35

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم (3): نتائج اختبارات تجانس المعاملات

Average correlation coefficients & Pesaran (2004) CD test

Variables series tested: **lnrgdp lnemp lngfcf lnhc**
Group variable: **id**
Number of groups: **15**
Average # of observations: **37.50**
Panel is: **unbalanced**

Variable	CD-test	p-value	corr	abs(corr)
lnrgdp	36.54	0.000	0.603	0.705
lnemp	56.45	0.000	0.931	0.931
lngfcf	47.28	0.000	0.780	0.780
lnhc	57.97	0.000	0.956	0.956

Notes: Under the null hypothesis of cross-section independence CD ~ N(0,1)

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)
H0: weak cross-section dependence
H1: strong cross-section dependence

	CD	CDw	CDw+	CD*
lnrgdp	36.54	-2.86	434.67	0.40
	(0.000)	(0.004)	(0.000)	(0.689)
lnemp	56.45	-1.06	577.33	-2.60
	(0.000)	(0.291)	(0.000)	(0.009)
lngfcf	47.28	0.93	484.79	6.40
	(0.000)	(0.350)	(0.000)	(0.000)
lnhc	57.97	-1.78	592.19	-2.34
	(0.000)	(0.075)	(0.000)	(0.019)

p-values in parenthesis.
References
CD: Pesaran (2015, 2021)
CDw: Juodis, Reese (2021)
CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)
CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم (4): نتائج اختبار الارتباط المقطعي

```
Panel Variable (i): id
Time Variable (t): year

Estimation of Cross-Sectional Exponent (alpha)
------------------------------------------------------------------------------
    variable |      alpha    Std. Err.      [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
      lnrgdp |   1.005064   .0444369      .9179692    1.092159
       lnemp |   1.005347   .0727856      .8626894    1.148004
     lngfcf |   1.005243   .0551472      .8971565     1.11333
       lnhc |   1.005349   .0915502      .8259142    1.184784
------------------------------------------------------------------------------
0.5 <= alpha < 1 implies strong cross-sectional dependence.

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)
   H0: weak cross-section dependence
H1: strong cross-section dependence
             |      CD          CDw          CDw+          CD*
-------------+--------------------------------------------------
      lnrgdp |     36.54        -1.78        435.74         0.40
             |   (0.000)      (0.075)      (0.000)      (0.689)
       lnemp |     56.45        -4.01        574.37        -2.60    (0.000)
             |   (0.000)      (0.000)      (0.000)
     lngfcf |     47.28        -3.84        480.02         6.40    (0.000)
             |   (0.000)      (0.000)      (0.000)
       lnhc |     57.97        -3.81        590.16        -2.34
             |   (0.000)      (0.000)      (0.000)      (0.019)
--------------------------------------------------------------------
p-values in parenthesis.
References
   CD:         Pesaran (2015, 2021)
   CDw:        Juodis, Reese (2021)
   CDw+:       CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)
CD*:         Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s) variables are
centered around zero.
```

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم (5): نتائج اختبار الاستقرار عند المستوى

```
lnrgdp, maxlags(3) bglags(2) trend

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for lnrgdp
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* =     -2.643          N,T = (15,35)
                        10%          5%          1%
-------------------------------------------------------
Critical values at     -2.66       -2.76       -2.93


lnemp,  maxlags(3) bglags(2) trend

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for lnemp
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =      -2.935          N,T = (15,35)
                        10%          5%          1%
-------------------------------------------------------
Critical values at     -2.66       -2.76       -2.93


lngfcf, maxlags(3) bglags(2) trend

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for lngfcf
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS* =     -3.283          N,T = (15,35)
                        10%          5%          1%
-------------------------------------------------------
Critical values at     -2.66       -2.76       -2.93
```

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم (6): نتائج اختبار الاستقرار عند الفرق الأول

```
lnhc,   maxlags(3) bglags(2) trend

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for lnhc
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =     -2.902          N,T = (15,35)
                        10%          5%          1%
-------------------------------------------------------
Critical values at     -2.66       -2.76       -2.93
```

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم 7: نتائج اختبار التكامل المشترك

```
Westerlund (2008) Durbin-Hausman Panel Cointegration Tests

H0: No cointegration
H1(DHg): Cointegration for at least some units
H1(DHp): Cointegration for all units (common AR parameter)

Panel dimensions:          N =      15          T =      35
Number of regressors:      K =       3
Estimated factors:         F =       5
Kernel bandwidth:          M =       3

     Test                 Avg.Stat       E(.) H0       Z-value       P-value
     DHg                   10.7599        5.5464        3.3300        0.0004    Reject
     DHp                    5.0260        1.9980        5.0771        0.0000    Reject

Avg.Stat = average per-unit statistic (raw sum / N).
E(.) H0  = expected value under H0. Z = sqrt(N)*(Avg.Stat - E(.))/se.
Decision: Z-value vs Critical Values (right tail)

     Test                 Z-value          CV 10%        CV 5%         CV 1%
                                           1.2816        1.6449        2.3263
     DHg                   3.3300         Reject        Reject        Reject
     DHp                   5.0771         Reject        Reject        Reject
```

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم (8): نتائج نموذج CS-ARDL

lnrgdp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
Short Run Est.						
Pooled:						
lnemp	.0196821	.1186062	0.17	0.868	-.2127818	.252146
lngfcf	.1085604	.0435412	2.49	0.013	.0232212	.1938996
lnhc	-.3614903	.3124158	-1.16	0.247	-.9738141	.2508335
Mean Group:						
L.lnrgdp	.519803	.0492335	10.56	0.000	.4233072	.6162989
Adjust. Term						
Mean Group: lr_lnrgdp	-.480197	.0492335	-9.75	0.000	-.5766928	-.3837011
Long Run Est.						
Mean Group:						
lr_lnemp	.0480447	.005256	9.14	0.000	.0377431	.0583463
lr_lngfcf	.2649999	.0289906	9.14	0.000	.2081794	.3218203
lr_lnhc	-.8824108	.0965343	-9.14	0.000	-1.071615	-.693207

(Dynamic) Common Correlated Effects Estimator - Pooled (CS-ARDL)

Panel Variable (i): **id** — Number of obs = **510**
Time Variable (t): **year** — Number of groups = **15**

Degrees of freedom per group: — Obs per group:
without cross-sectional avg. min = **29** — min = **34**
max = **29** — avg = **34** with cross-sectional avg. — min = **21**
= **21** — max = **34** — max = **21**
Number of cross-sectional lags — **1 to 1** — F(153, 357) = **1.99**
variables in mean group regression = **18** — Prob > F = **0.00**
variables partialled out = **135** — R-squared = **0.54**
Root MSE = **0.09** — Adj. R-squared = **0.34**
CD Statistic = **-0.55**
p-value = **0.5825**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم (10): نتائج اختبار الارتباط المقطعي للبواقي

الملحق رقم (9): الإحصائيات الوصفية للبواق

Obs	510
Sum of wgt.	510
Mean	-9.11e-11
Std. dev.	.0783157
Variance	.0061334
Skewness	.3837919
Kurtosis	9.862904

Average correlation coefficients & Pesaran (2004) CD test

Variables series tested: **ehat**
Group variable: **id**
Number of groups: **15**
Average # of observations: **36.43**
Panel is: **unbalanced**

Variable	CD-test	p-value	corr	abs(corr)
ehat	-0.55	0.582	-0.009	0.196

Notes: Under the null hypothesis of cross-section independence CD ~ N(0,1)

Unbalanced panel detected, test adjusted.

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)
H0: weak cross-section dependence
H1: strong cross-section dependence

	CD	CDw	CDw+	CD*
ehat	-0.56 (0.577)	0.34 (0.732)	112.01 (0.000)	-2.36 (0.018)

p-values in parenthesis.
References
CD: Pesaran (2015, 2021)
CDw: Juodis, Reese (2021) CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)
CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم (11): نتائج اختبار الاستقرار للبواقي

Dynamics: lags criterion decision **General to Particular** based on **F joint test**
Individual **ti** were **truncated** during the aggregation process
H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all **i**

CIPS* = -5.549 N,T = (15,34)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.14	-2.25	-2.44

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم (12): تحليل البواقي عبر البعد الزمني

Summary for variables: ehat
Group variable: year (Year)

year	Mean	SD	Min	Max
1990	.	.	.	.
1991	.0206119	.1311417	-.2947657	.2233
1992	.0043499	.0495444	-.0923823	.1379652
1993	-.0031947	.0768791	-.1401815	.1854542
1994	.0004924	.0345879	-.0500793	.0721019
1995	-.0032618	.07855	-.2439533	.0753919
1996	-.0058964	.0870659	-.1600285	.1105455
1997	-.0067399	.0313313	-.0557725	.07098
1998	-.0055128	.1328428	-.1441378	.4270581
1999	-.0015615	.0735797	-.1099249	.1852734
2000	.0070666	.0674886	-.0725365	.1658748
2001	.0013236	.0515429	-.0736229	.1358813
2002	.0021109	.0498693	-.0727377	.1049397
2003	-.0074208	.0941474	-.2975354	.1275482
2004	-.0081622	.0401632	-.0624923	.055879
2005	.0009306	.1004916	-.2291775	.1661581
2006	-.0036537	.0748543	-.1117307	.1973617
2007	-.0034875	.0337649	-.0844329	.0649123
2008	.0019058	.0698768	-.1358417	.14768
2009	.0002247	.0765479	-.0849062	.2128375
2010	.006055	.0449215	-.0993147	.0865976
2011	.0054969	.0457847	-.0842301	.0775937
2012	.0067161	.0435218	-.0677139	.0836202
2013	-.0014553	.1291901	-.3602843	.1548274
2014	.0032309	.0955291	-.0693676	.3253771
2015	-.0122383	.0596341	-.1648234	.0826419
2016	-.0071343	.1247552	-.3041985	.3077397
2017	-.0044748	.1233016	-.1689837	.3939835
2018	-.0082281	.1133301	-.2612145	.2164799
2019	-.005095	.0572645	-.1107348	.0861192
2020	-.0081144	.0597182	-.1683504	.0917194
2021	-.000411	.1325803	-.2619844	.3820819
2022	.0165982	.0295506	-.0312283	.0798119
2023	.0106064	.0439829	-.0671702	.0700132
2024	.0083228	.0508348	-.1668436	.0473419
Total	-9.11e-11	.0783157	-.3602843	.4270581

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم (13): تحليل البواقي عبر البعد المقطعي

Summary for variables: ehat
Group variable: id (Country identifier (1-15))

id	Mean	SD	Min	Max
1	-3.77e-11	.0490772	-.1401815	.0753919
2	-4.44e-12	.0612591	-.1369942	.1658748
3	3.06e-12	.0275189	-.0546408	.0637785
4	-1.37e-10	.0445439	-.0793672	.1026975
5	-3.25e-11	.1603905	-.3041985	.4270581
6	-2.50e-11	.028612	-.0693676	.0637014
7	-5.62e-10	.0744614	-.2324787	.1548274
8	1.48e-10	.0446406	-.078875	.1105455
9	-1.52e-10	.0429055	-.0849062	.1100215
10	1.72e-11	.0652271	-.1441378	.1275482
11	-1.26e-10	.0472868	-.1190964	.1450819
12	-6.34e-10	.1561158	-.3602843	.3939835
13	1.89e-10	.1195127	-.2055394	.3820819
14	-9.51e-11	.0257683	-.0427252	.0765636
15	8.09e-11	.0629894	-.0923823	.2164799
Total	-9.11e-11	.0783157	-.3602843	.4270581

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم (14): مخرجات اختبارات المتانة

Mean Group type estimation — CCEMG

Number of obs = 525
Wald chi2(3) = 16.59
Prob > chi2 = 0.0009

lnrgdp	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
lnemp	.1632309	.3049761	0.54	0.592	-.4345113	.7609732
lngfcf	.1348319	.0663912	2.03	0.042	.0047074	.2649563
lnhc	-2.678687	1.129836	-2.37	0.018	-4.893125	-.4642497
__00000M_lnrgdp	.9683842	.208174	4.65	0.000	.5603707	1.376398
__00000L_lnemp	.2718098	.9118235	0.30	0.766	-1.515331	2.058951
__00000L_lngfcf	-.262985	.2592687	-1.01	0.310	-.7711424	.2451724
__00000L_lnhc	2.535093	1.680431	1.51	0.131	-.7584917	5.828678
_cons	1.147901	3.496425	0.33	0.743	-5.704966	8.000768

Root Mean Squared Error (sigma): 0.1126

Mean Group type estimation — AMG

Number of obs = 525
Wald chi2(3) = 9.93
Prob > chi2 = 0.0192

lnrgdp	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
lnemp	.5163896	.4339424	1.19	0.234	-.3341219	1.366901
lngfcf	.170897	.0605324	2.82	0.005	.0522558	.2895383
lnhc	-1.857138	1.012736	-1.83	0.067	-3.842064	.1277873
__00000R_c	1.096381	.2100873	5.22	0.000	.684618	1.508145
_cons	6.756536	1.077142	6.27	0.000	4.645378	8.867695

Root Mean Squared Error (sigma): 0.1351

Mean Group type estimation — MG

Number of obs = 525
Wald chi2(3) = 46.73
Prob > chi2 = 0.0000

lnrgdp	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
lnemp	1.114392	.6253623	1.78	0.075	-.1112957	2.340079
lngfcf	.3262746	.1024318	3.19	0.001	.1255119	.5270372
lnhc	-1.57952	1.100417	-1.44	0.151	-3.736298	.5772574
_cons	4.619468	1.251565	3.69	0.000	2.166445	7.072491

Root Mean Squared Error (sigma): 0.1867 143

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم (15): مقارنة بين اختبارات المتانة **AMG, CCEMG , MG, CS-ARDL**

Variable	csardl	amg	ccemg	mg
lnrgdp L1.	0.5198***			
lr_lnemp	0.0480***			
lr_lngfcf	0.2650***			
lr_lnhc	-0.8824***			
lr_lnrgdp	-0.4802***			
lnemp	0.0197	0.5164	0.1632	1.1144*
lngfcf	0.1086**	0.1709***	0.1348**	0.3263***
lnhc	-0.3615	-1.8571*	-2.6787**	-1.5795
__00000R_c		1.0964***		
__00000M_l~p			0.9684***	
__00000L_l~p			0.2718	
__00000L_l~f			-0.2630	
__00000L_l~c			2.5351	
_cons		6.7565***	1.1479	4.6195***
N	510	525	525	525
r2	0.5398			

Legend: * p<.1; ** p<.05; *** p<.01

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الملحق رقم (16): نتائج اختبار السببية

Dumitrescu & Hurlin (2012) Granger non-causality test results:
Lag order: 1
W-bar = 2.8868
Z-bar = 5.1673 (p-value = 0.0000)
Z-bar tilde = 4.4183 (p-value = 0.0000)
H0: lnemp does not Granger-cause lnrgdp.
H1: lnemp does Granger-cause lnrgdp for at least one panel (id).

Dumitrescu & Hurlin (2012) Granger non-causality test results:
Lag order: 1
W-bar = 5.4679
Z-bar = 12.2357 (p-value = 0.0000)
Z-bar tilde = 10.6913 (p-value = 0.0000)
H0: lnrgdp does not Granger-cause lnemp.
H1: lnrgdp does Granger-cause lnemp for at least one panel (id).

Dumitrescu & Hurlin (2012) Granger non-causality test results:
Lag order: 1
W-bar = 2.9530
Z-bar = 5.3486 (p-value = 0.0000)
Z-bar tilde = 4.5791 (p-value = 0.0000)
H0: lngfcf does not Granger-cause lnrgdp.
H1: lngfcf does Granger-cause lnrgdp for at least one panel (id).

Dumitrescu & Hurlin (2012) Granger non-causality test results:
Lag order: 1
W-bar = 1.6672
Z-bar = 1.8271 (p-value = 0.0677)
Z-bar tilde = 1.4539 (p-value = 0.1460)
H0: lnrgdp does not Granger-cause lngfcf.
H1: lnrgdp does Granger-cause lngfcf for at least one panel (id).

Dumitrescu & Hurlin (2012) Granger non-causality test results:
Lag order: 1
W-bar = 3.6891
Z-bar = 7.3644 (p-value = 0.0000)
Z-bar tilde = 6.3681 (p-value = 0.0000)
H0: lnhc does not Granger-cause lnrgdp.
H1: lnhc does Granger-cause lnrgdp for at least one panel (id).

Dumitrescu & Hurlin (2012) Granger non-causality test results:
Lag order: 1
W-bar = 3.1225
Z-bar = 5.8127 (p-value = 0.0000)
Z-bar tilde = 4.9911 (p-value = 0.0000)
H0: lnrgdp does not Granger-cause lnhc.
H1: lnrgdp does Granger-cause lnhc for at least one panel (id)..

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata19.5

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إذن بالقبول لمذكرة التخرج ماستر

أنا الممضي أسفله الاستاذ (ة) : د. بلهوشات محمد الأمين

المشرف على مذكرة التخرج: ماستر للسنة الجامعية : 2026/2025

فريق العمل	الاختصاص	عنوان المذكرة بالتفصيل
1- بوزرباطة رياض	اقتصاد كمي	دور الاستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الأداء الاقتصادي: دليل تجريبي من الاقتصاديات العربية خلال الفترة (1990 - 2024)
2-		

أو افق على تقديم المذكرة أو تقرير التربص وهذا بعد المراجعة الكاملة .

اللقب والاسم للاستاذ المشرف: د. بلهوشات محمد الأمين

الامضاء:

تاريخ الامضاء: 2026/01/17

الادارة

مصلحة التعليم والتقييم